



عمادة البحث العلمي والدراسات العليا  
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

## المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات

كلمات المؤتمر السنوي الذي نظمه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي  
بالتعاون مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة

٢٠١٣/١/٢٠

رام الله - فلسطين

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

### نبذة عن المركز

#### تعريف المركز:

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي هو مؤسسة بحثية وطنية، تتبع إدارياً لجامعة القدس المفتوحة، ويعنى بالبحث في القضايا المستقبلية التي تهم المجتمع الفلسطيني، كما يهتم بقياس الرأي وإجراء الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية التي تساهم في رسم السياسات، وصنع القرارات الإستراتيجية.

#### فلسفة المركز:

يستند "مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي" في فلسفته إلى مهمات العمل الوطني الفلسطيني الكبرى التي تتمثل اليوم في مهمتين مركبتين:

1. استكمال عملية التحرر الوطني عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.
2. البناء وإعادة البناء الوطني الفلسطيني وفق رؤية تنموية شاملة ومستدامة بعيد إنساني شفاف لاستثمار الثروات الوطنية الطبيعية منها والبشرية وتحويلها إلى رأسمال وطني يخدم الشعب الفلسطيني بكل مكوناته في معركته التحررية والتنموية الحالية والمستقبلية.
3. البحث مبكراً عن أجوبة لأسئلة كثيرة مطروحة في الحياة الفلسطينية، سواء على صعيد هوية الدولة والمجتمع، أم على الصعيد التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتنموي وارتباط الكيان الفلسطيني وعلاقاته المستقبلية.
4. قراءة التطورات الحاصلة في العالم وتأثيرها القادم على المنطقة العربية وفلسطين بشكل خاص، وتقاطعها مع التطور في المجتمع الفلسطيني مستقبلاً، وأهمية ذلك في تعزيز انفتاح فلسطين على العالم، كمجتمع مدني ديمقراطي يقبل بالتعددية وبالآخر، ويحترم الحضارات والثقافات الأخرى، بعيداً عن الكراهية والتكفير.



تصميم: مركز الإنتاج الفني (MPC)

رام الله - فلسطين - ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لـ :

جامعة القدس المفتوحة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

فلسطين / رام الله - الماصيون

ص.ب. 1804

ت: 02\2984491 - 02\2952508

ف: 02\2984492

البريد الإلكتروني: [sprgs@qou.edu](mailto:sprgs@qou.edu)

2013<sup>©</sup>

تصميم وإخراج فني:

مركز الانتاج الفني (MPC)

رام الله - فلسطين

1434هـ - 2013م

جامعة القدس المفتوحة



عمادة البحث العلمي والدراسات العليا  
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

## المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات

كلمات المؤتمر السنوي الذي نظمه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي  
بالتعاون مع عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة

٢٠١٣/١/٢٠

رام الله - فلسطين

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م





كلمات المؤتمر السنوي الأول

المشروع الوطني الفلسطيني "واقع وتطلعات"

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي - جامعة القدس المفتوحة



## المحتويات

### الجلسة الافتتاحية

- 19 كلمة الدكتور محمد المصري - مدير مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي  
23 كلمة الأستاذ الدكتور يونس عمرو- رئيس جامعة القدس المفتوحة  
29 كلمة الدكتور حسين الاعرج - رئيس ديوان الرئاسة الفلسطينية

### الجلسة الاولى / المشروع الوطني الفلسطيني ومعوقات تحقيقه في المرحلة السابقة

رئيس الجلسة - د. محمد المصري - مدير مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

#### المتحدثون:-

- 39 كلمة الأستاذ المهندس عدنان سمارة - رئيس مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة  
53 كلمة الدكتور ناصر الشاعر- نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم السابق  
65 كلمة الأستاذ بسام الصالحي - أمين عام حزب الشعب الفلسطيني

### الجلسة الثانية / فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الامم المتحدة (الانجاز والاهمية والتبعات)

رئيس الجلسة - الدكتور رسلان محمد - مدير فرع رام الله والبيرة / جامعة القدس المفتوحة

#### المتحدثون:-

- 79 كلمة الأستاذ أمين مقبول - أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح  
89 كلمة الأستاذ عبد الرحيم ملح - نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين  
99 كلمة الأستاذ هاني المصري - مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية

### الجلسة الثالثة / المشروع الوطني الفلسطيني وافاق المستقبل

رئيس الجلسة - الأستاذ الدكتور حسن السلواي - عميد البحث العلمي بجامعة القدس المفتوحة

#### المتحدثون:-

- 121 كلمة الدكتور محمد اشتية - عضو اللجنة المركزية لحركة فتح  
141 كلمة الدكتور عمر عبد الرزاق - وزير المالية السابق لحكومة حماس وعضو المجلس التشريعي الحالي  
157 كلمة الأستاذ فيس عبد الكريم" أبو ليلي" - نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين





جامعة القدس المفتوحة  
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

**دعوة**

تحت رعاية السيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن)  
يتشرف الأستاذ الدكتور يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة  
بدعوتكم لحضور حفل الافتتاح ومحاور النقاش لمؤتمر،  
المشروع الوطني الفلسطيني، واقع وتطلعات  
الذي ينظمه مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي بالتعاون مع  
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة

الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الأحد وفق 2013/1/20 م في قاعة البست بسترن في البيرو

## مقدمة

انطلاقاً من حرص جامعة القدس المفتوحة على دورها الوطني الفلسطيني، عقد مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي " التابع لها مؤتمره السنوي الأول تحت عنوان "المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس، في العشرين من كانون الثاني لعام 2013، وكانت البداية بجلسة الافتتاح حيث كانت الكلمة الأولى لمدير المركز حيث رحب بالحضور وأشار الى اهمية انعقاد هذا المؤتمر في هذه الظروف والدور الذي من المفترض ان يؤديه المركز مساهمة منه لتقديم وجهات نظر استشرافية تعالج بعض القضايا التي تهم المجتمع الفلسطيني، كما تطرق إلى فلسفة المركز ورسالته وأكد بأن المركز من خلال عقد هذا المؤتمر يطمح إلى تكريس منهج المراجعة والتقويم والتفكير الخلاق بحيث يستمع كل منا للآخر.

وكانت الكلمة الثانية للأستاذ د. يونس عمرو رئيس الجامعة، حيث رحب بممثل السيد الرئيس راعي المؤتمر وبالقيادات الفلسطينية المتواجدة وبرئيس مجلس الأمناء للجامعة وبقية الحضور، وأكد بأن دور جامعة القدس المفتوحة لا يتوقف على العمل الأكاديمي، بل تحمل هم

الشعب الفلسطيني أينما يتواجد، ودائماً تكون الجامعة حافزة حينما يكون الشعب الفلسطيني مقاوماً ومقاتلاً وسياسياً وطالب علم، وفي إطار حديثه عن الأوضاع التي يعيشها شعبنا تطرق إلى دور بعض الدول العربية غير المفهوم في موقفهم السلبي بعدم دعم شعبنا مادياً بالرغم من حالة الحصار التي تفرض عليه، ونحن الذين ندافع عن المقدسات المسيحية والإسلامية، هذه المقدسات هل ملك لكل المسلمين والمسيحيين بالعالم، وليس للشعب الفلسطيني فقط.

كذلك طالب الشعب الفلسطيني بالاستمرار بالتمسك بأرضه والتشبث، وضرب لذلك مثلاً تجربة قرية باب الشمس.

واختتمت الجلسة الأولى بكلمة للدكتور حسين الاعرج ممثل السيد الرئيس محمود عباس شاكراً جامعة القدس المفتوحة على مبادرتها التي جمعت نخبة من المفكرين ورجال السياسة من مختلف أطياف شعبنا، وأكد بأن هكذا عمل يعزز مبدأ الحوار والديمقراطية والتعددية، كذلك استعرض مراحل تطور النضال الوطني الفلسطيني، والأشكال النضالية التي اعتمدها القيادة الفلسطينية عبر مراحل متعددة.

وأشار إلى أن الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة هو ثمرة نضالات شعبنا شارحاً ماهية الضغوطات التي تعرضت لها القيادة، إلا أنها تمسكت بموقفها الثابت، كذلك الأمر شكر الدول العربية الشقيقة، والدول الصديقة التي حرصت على دعم الموقف الفلسطيني، وما تم فيها بعد برفع مستوى البعثات الفلسطينية إلى بعثات دبلوماسية.

وركز في كلمته على ضرورة التفكير بأساليب خلاقة ومبدعة للمقاومة الشعبية السلمية، كذلك أكد على إصرار القيادة على إنهاء الانقسام وخلق استراتيجية جماعية لمقاومة الاحتلال، وختم بأن أولوياتنا ستبقى إنهاء الاحتلال والتصدي لأعماله العدوانية واستعادة اللحمة لشطري الوطن والشعب وتجسيد إقامة دولتنا على ترابنا الوطني.

ومن ثم كانت الجلسات الحوارية الثلاث والتي ابتدأت بكلمة المهندس عدنان سمارة/ رئيس مجلس أمناء الجامعة، وتناول فيها تطورات القضية الفلسطينية عبر مراحلها الأربع بدءاً من عام 1948 حتى اليوم، مؤكداً على أن المرحلة الأولى التي ابتدأت من عام النكبة 1948، وامتدت حتى عام 1964 اتسمت بضياح الشعب الفلسطيني وهويته ومرجعياته الوطنية، في حين جاء تأسيس م.ت.ف وانطلاق الثورة

المعاصرة التي فجرتها حركة فتح في الأول من يناير عام 1965 ليتحول الفلسطيني من مجرد لاجئ يبحث عن مسكن ومأكل إلى مقاتل وثائر يعمل على استرداد وطنه وحقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال.

كما استمر نضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لهذا الشعب وواجه المؤامرات كافة التي حيكت بدءاً من حرب الكرامة والحرب مع الجيش الأردني إلى الحرب الأهلية في لبنان، والحروب الطاحنة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في لبنان وكان أعظمها حرب 1982، التي خرج على أثرها مقاتلو الثورة ليتوزعوا على العديد من الدول العربية، إلى أن جاءت الانتفاضة الفلسطينية نهاية عام 1987 لتعيد القضية الفلسطينية إلى وهجها ومكانها الطبيعي والصحيح، مما دفع العالم ليتحرك لإيجاد حل لهذه القضية العادلة، فكان مؤتمر مدريد عام 1991 باتفاقات أوسلو بعدها عام 1993، وبدء عملية مفاوضات شاقة فلسطينية-إسرائيلية بعد تأسيس السلطة الوطنية عام 1994، وتحقيقها لكثير من المنجزات على طريق إقامة الدولة المستقلة، الأمر الذي استفز اليمين الإسرائيلي ودفعهم لإفشال العملية السلمية، مما يعني أن الرأي العام الإسرائيلي لم ينضج بعد لإنجاز سلام شامل وعادل، وتطبيق

حل الدولتين، بحيث أصبحت المفاوضات مضیعة للوقت حتى انفجار انتفاضة الأقصى عام 2000، علماً بأن نهاية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على قضايا الحل النهائي المفترضة مدة خمس سنوات، كانت نجم عنها قبل أكثر من عام تفجير الانتفاضة التي استغلها اليمين الإسرائيلي المتطرف الحاكم للانقضاض على مكتسبات الشعب الفلسطيني ومؤسساته المدنية والعسكرية والأمنية.

وزاد الأمر سوءاً بعد الانقسام الفلسطيني عام 2007، مما جعل الإسرائيلي يتحجج بهذا الانقسام ويطعن في تمثيل المنظمة والسلطة الوطنية في تمثيل الشعب الفلسطيني، حتى لا يدفع استحقاقات العملية السلمية، مما أفضل عملياً خيار المفاوضات، لكنه لا زال متمسكاً به كشعار شكلي حتى لا يتحمل مسؤولية الفشل أمام العالم.

وفي مداخلة د. ناصر الشاعر أشار إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه عدواً محتلاً مختلفاً عن باقي الاحتلال التي عرفها التاريخ الإنساني، فهناك منظومة دولية استعمارية بقيادة الولايات المتحدة ترى في المشروع الصهيوني على أرض فلسطين مصلحة لأمریکا و حلفائها الدوليين، كما أن حالة الضعف العربي ساهم في دعم الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما أن

الأنظمة العربية غير الديمقراطية قد استخدمت الدولة الفلسطينية لتعزيز حلمها بدلاً من دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه الوطني الطويل، مما وفر ظروفاً موضوعية غير مواتية للشعب الفلسطيني وقواه الوطنية، إضافة إلى عدم وجود إجماع وطني فلسطيني على برنامج عمل موحد، وبالتالي لم نخض تجربة العمل الوطني المشترك، ولم نتفق على ثوابت، لأن الثابت بالنسبة لنا هم الأشخاص وهذه كارثة ومصيبة، كما حولنا الوسائل إلى مقدس، والأدوات وكأنها هي الغاية الكبرى " وكأنه لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات"، ولا بديل عن العمل المسلح إلا العمل المسلح فالصحيح أنه قد يلزم هذا ويلزم ذلك، وقد لا يلزم الاثنان، ويلزم غيرهما، لذا يجب أن يكون لدينا خيارا لنا الأخرى، وهو أمر غير متوافر في الساحة الفلسطينية.

بينما تحدث أ. بسام الصالحي عن الفترة التي أعقبت عام 1987، والنتيجة التي تمخضت عن الانتفاضة وهي إعلان الاستقلال، الذي وجد جموع الشعب الفلسطيني خلف مشروعه الوطني متمثلاً في تقرير المصير وإقامة دوله فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس بالإضافة إلى حق العودة وفقاً للقرار 1994 فكان التطور الأبرز سياسياً يتمثل في مؤتمر مدريد للسلام، الذي أسس لاتفاقات أوسلو عام 1993

واستمرت المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية لاحقاً، على أساس ما أعطاه اتفاق أوسلو للسلطة من سيادة على السكان، وليس على الأرض، إضافة إلى تقسيم الأرض كفلسطينيين إلى أ، ب، ج، وهو الأمر الأخطر فيما وصل إليه هذا الاتفاق، لا سيما، وأن الاعتراف الإسرائيلي كان بمنظمة التحرير، وليس بالدولة الفلسطينية كمقابل، بل الاعتراف بدولة إسرائيل وحقها في الوجود.

وانطلاقاً من ذلك، يرى الأمين العام لحزب الشعب ضرورة مراجعة اتفاق أوسلو، باعتباره أصلاً لكل ما تلاه، كما يجب أن نناقش موضوع السلطة الوطنية نفسها، لا سيما أنه جرى الاندفاع في موضوع السلطة نحو الرمز، ونحو المظاهر، ونحو الرغبة في أن تتحول السلطة إلى مسؤولية دولة، وهي في واقع الأمر غير قادرة على ذلك، وهذا هو الخلل البنوي في كل وضع السلطة الفلسطينية، وما تشهده الآن هو امتداد لهذا الخلل، والمسألة التالية التي نحن بحاجة إلى مراجعتها هي المفاوضات، وهي أيضاً تعاني خللاً بنيوياً كونها استندت إلى طابعها كمفاوضات ثنائية دون تدخل دولي، وأن الرعاية فيها مقصورة على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وهنا استثنينا الأمم المتحدة ومرجعية قراراتها، ولذلك فشلت هذه المفاوضات وجاءت الانتفاضة الثانية لتنتقلنا إلى الدولة،



لكنها أيضاً فشلت في ذلك وعدنا الى ذات المربع الأول، مما أضعف م.ت.ف لصالح السلطة الوطنية التي هضمت المنظمة، وهو خطأ آخر، منهيًا مداخلته بضرورة التغيير في مضمون فهم السلطة وأولوياتها والتزاماتها، كما التغيير في موضوع المفاوضات والنظرة لها وإطارها ومرجعياتها، والبناء على موضوع الدولة الذي أنتزع مؤخراً من الأمم المتحدة.

وبدأت الجلسة الثانية برئاسة د.رسلان محمد تحت عنوان فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الامم المتحدة، الإنجاز والأهمية والتبعات، حيث قدم أ. أمين مقبول أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح مداخلته حول هذا العنوان، مؤكداً بأن هناك كثيراً من الفلسطينيين الذين ينظرون إلى القرار الأممي بالاعتراف بدولة فلسطين، دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ليس بتفاؤل كبير أو يتساءلون ماذا بعد الاعتراف؟ وهذا أمر طبيعي وعادي بحكم حالة الجمود السياسي التي سبقت الاعتراف، والتي تلتها أيضاً بعد أن توقفت المفاوضات بعد أن أدرك الجميع بأن هذه المفاوضات دون جدوى، وأصبحت تضرب بالمصالح الوطنية الفلسطينية، مما عزز فكرة العودة إلى المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن وكان قرار الجمعية العامة بالاعتراف بدولة فلسطين، مما أنهى المقولة

الإسرائيلية وغير الإسرائيلية بأن هذه الأراضي هي أراضٍ متنازع عليها، وأصبحت أراضي الدولة الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، إضافة إلى ما أكده قرار الاعتراف بالدولة من تأكيد على حق العودة وعلى أن م.ت.ف. هو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما أن هذا الاعتراف أعطى الدولة الفلسطينية الحق في الانضمام إلى جميع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وإلى كافة المواثيق والمعاهدات الدولية كافة، خاصة محكمة الجنايات الدولية التي تحشاها إسرائيل أكثر من غيرها بكثير، الأمر الذي جعل الأميركيان وحلفاءهم يساومون القيادة الفلسطينية بعدم ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين عبر هذه المحكمة، التي تحولت إلى سلاح قوي بيد الفلسطينيين يجب استغلاله واستثماره بما يخدم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

أما عبدالرحيم ملوح، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد ركز في مداخلته على الوضع الداخلي الفلسطيني لمعرفة ما

الذي علينا عمله؟ وما الذي يجب عمله؟ وما هو الممكن؟ وما الأسس التي نقدم عليها؟

حيث فشلنا عام 2012، في الحصول على العدد الكافي من الدول التي تتيح لنا طرح قضيتنا على مجلس الأمن، وحصلنا على دعم ست دول فقط، في حين كان لزاماً علينا الحصول على دعم تسع دول، مع أن الفيتو الأمريكي كان بانتظارنا حتى لو حصلنا على دعم 14 دولة إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الإنجاز الكبير الذي حققناه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي جاء متباشياً مع نصر غزة على الاحتلال الاسرائيلي، وما أنجزه في الأمم المتحدة ما كان ليتحقق دون الصمود العظيم في غزة والذي أدى دوراً سياسياً في حجم الدول التي صوتت لنا.

وأكد ملوح بأنه قد جاء الاحتفال بذكرى انطلاق الثورة في غزة بحشود ضخمة رافعة شعار إنهاء الانقسام وإنجاز الوحدة الوطنية من أجل البناء عليها، ورفض الاستئثار بالسلطة الواحدة في غزة، لذلك نحن نؤكد على أننا بحاجة الى برنامج سياسي وطني فلسطيني جديد، يحاكي تطلعات الشعب الفلسطيني للمرحلة المقبلة، لأن برنامج أو سلو لم يشكل أساساً يمكن الاعتماد عليه، بل برنامجنا هو الدولة التي ستبنى

على الأرض، لأن على هذه الارض ما يستحق الحياة، كما قال شاعر الوطن محمود درويش .

أما هاني المصري، (محلل سياسي مستقل) فقد أكد بأنه منذ أن انتهى العام 1999م دون التوصل الى اتفاق نهائي، كما ينص اتفاق اوسلو بات واضحاً ضرورة شق مسار سياسي جديد بديل عن مسار المفاوضات الثنائية دون مرجعية وألية ملزمة، لا سيما أن اسرائيل لم تلتزم بما أتفق عليه مع الطرف الفلسطيني في أوسلو، وبالتالي فقد تأخرت الخطوة الفلسطينية تجاه الامم المتحدة لأكثر من عشرين عاماً، لأن تلك الخطوة كانت ضرورية في مرحلة انقسام العالم الى قطبين، لا سيما أن حكومات الاحتلال الاسرائيلي المتعاقبة عملت على افراغ الاتفاقات من مضامينها الاستقلالية بالنسبة للشعب الفلسطيني، وأفشلت كل المبادرات والجهود الفلسطينية العربية، وآخرها مبادرة السلام العربية المثمرة في قمة بيروت عام 2002م.

لقد أفشلت اسرائيل المبادرات السلمية كافة، بقيت القيادة الفلسطينية طوال السنوات العشر الأخيرة تراهن على المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، في حين كان لزاما علينا البحث عن مسار جديد

يقوم على الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة بالقضية الفلسطينية واستثمار إنجاز الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة من خلال الانضمام إلى المؤسسات الدولية كافة التابعة للأمم المتحدة، وعدم رهن عضوية فلسطين في هذه المؤسسات بالجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، لان استئنافها تعني المفاوضات من أجل المفاوضات، وإدارة الصراع، وليس البحث عن حل جذري له، لأننا "دولة تحت الاحتلال" واسرائيل لن تقدم للشعب الفلسطيني ما يمثل الحد الأدنى من مطالبه العادلة، لذلك فإن أهمية الحصول على الدولة المراقبة تكبر بمقدار تجاوزنا الحاسم لمسار أوسلو والمفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، لأن الانتصار الدبلوماسي الآتي يمكن أن يؤدي إلى انتصارات أخرى.

وفي الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر والتي حملت عنوان: المشروع الوطني الفلسطيني وآفاق المستقبل، وأدارها أ. دحسن السلوادي، عميد البحث العلمي بجامعة القدس المفتوحة ، تحدث د.محمد شتية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح بأن المنطقة تعيش حالة تغير غير مستقرة، وهناك انسداد في الأفق السياسي، وذلك لأن حكومة اسرائيل اليمينية مهتمة بتكثيف الاستيطان في الاراضي الفلسطينية مما جعل عدد المستوطنين في أراضينا تصل الى 631 ألف مستوطن، يعيشون في 185

مستوطنة و221 مستوطنة عشوائية، وكل ذلك بالتحايل مع عدم نضج مشروع الدولة الفلسطينية في عقل أي من الأحزاب السياسية الإسرائيلية، وما يتم الحديث عنه إسرائيلياً لا يتجاوز "45٪" من مساحة الضفة الغربية، مع استمرار تعطيل المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام البغيض لأن ذلك يخدم الأجندة والمخطط الإسرائيلي.

ومن أجل مواجهة المخطط يجب علينا أن نكشف حركتنا تجاه المجتمع الدولي، لأن حل الدولتين ما زال ممكناً، مع أن إسرائيل تعمل على ضم مناطق (ج) وإعطائنا المناطق أ أوب فقط لنقيم عليها دولتنا في الضفة الغربية، لذلك علينا أن نرفع تكلفة الاحتلال في كل الدوائر الفلسطينية والإسرائيلية والدولية، لأنه لا يمكن إقامة الدولة الفلسطينية إلا بإنهاء الاحتلال، وذلك يجعل من ذهابنا إلى المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة أولوية الأولويات، وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة، وكل ما يتعلق بالاستيطان وغيره، كما أكد د. شتية على ضرورة إعادة العلاقة مع دولة الاحتلال في أربعة جوانب وهي: الاقتصاد، والخدمات، والامن، والاعلام إضافة الى ما سبق يجب أن تفهم إسرائيل أن الشعب الفلسطيني لديه خياراته الأخرى، وليس عديم الخيارات، وبأن ذهابنا الى

الامم المتحدة ومؤسساتنا يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية جديدة في التعاطي في الموضوع الوطني الفلسطيني.

وفي المداخلة الثانية، أكد عمر عبدالرازق عضو المجلس التشريعي بأنه لا يوجد مشروع وطني فلسطيني في الوقت الحاضر، وإنما هناك مشاريع فصائية ليست مجموعة ضمن استراتيجية وطنية موحدة، تمثل قاسماً مشتركاً للجميع، فلا بد من وجود مشروع وطني موحد يقوم على تنوع الخيارات، لذا علينا إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني ومنطلقاته وأهدافه والأدوات والآليات المتاحة لتحقيق الاهداف، وتوحيد الصف الفلسطيني على هذا الأساس إضافة إلى توحيد الرؤية السياسية وفق وثيقة الوفاق الوطني والعمل عليها وفق ثلاثة دوائر أساسية الدائرة الفلسطينية، الدائرة العربية الاسلامية، والدائرة الدولية.

وأكد قيس عبد الكريم عضو المكتب السياسي للجهة الديمقراطية عضو المجلس التشريعي في المداخلة الثالثة من هذا المحور على أن هناك مشروعاً وطنياً فلسطينياً حقيقياً قوامه النضال من أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية على أرضه، وهناك إجماع وطني واسع على أن المشروع الوطني بمرحلته الراهنة يقوم على ركيزتين: الأولى هي

دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران 1967، والثانية هي حق اللاجئين في العودة وفق القرار 194، إلا أن هذا المشروع يعيش في أزمة والسبب الرئيسي هو أن التيار الرئيسي لهذا المشروع دخل في مأزق اتفاق أوسلو، وما أدى إليه من أفق أو طريق مسدود، لا سيما أن أهل أوسلو قد راهنوا عليه بوصفة سيقود إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، في حين أنه قد ثبت العكس تماماً، حيث التمرد على أوسلو هو الطريق إلى الدولة المستقلة وليس العكس، وذلك يستلزم عملياً استراتيجية جديدة ترفع من كلفة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وأكد أن الاستراتيجية الجديدة تقوم على ركيزتين وهي: النهوض بالمقاومة الشعبية على الأرض، وبكل أشكالها وأساليبها الممكنة المسلحة والسلمية ضمن حدود القانون الدولي لا سيما أن الركيزة الثانية تتجلى في التحرك على المستوى الدولي، واستثمار القانون الدولي لصالح قضيتنا وشعبنا وهاتين الركيزتين تستلزمان وجود مقومات أساسية، وعلى رأس هذه المقومات إنهاء الانقسام، وتحقيق الوحدة الوطنية، والمقوم الثاني هو تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في معركة الاستقلال.







# كلمات الافتتاح



## كلمة الدكتور محمد المصري

مدير مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي



الأخ د. حسين الاعرج ممثل فخامة الرئيس محمود عباس (أبو مازن)

حفظه الله

الأخ أ.د. يونس عمر رئيس جامعة القدس المفتوحة حفظه الله

الأخوة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء

القيادة الفلسطينية

الأخ عدنان سمارة رئيس مجلس أمناء الجامعة

الأخوة والأخوات الضيوف كلاً باسمه ولقبه

أرحب بكم جميعاً، وأثمن مشاركتكم لنا في أعمال مؤتمرننا هذا، (المشروع الوطني، الفلسطيني / واقع وتطلعات) والذي يعقد من أجل الخروج بتوصيات، آملي أن يحمل من خلالها نظرة استشرافية لكيفية مواجهة التحديات، وكيفية الخروج من الأزمات التي يواجهها شعبنا ومشروعنا الوطني.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أعرف بإيجاز بمركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، حيث تأسس بقرار من رئيس الجامعة الاخ أ.د. يونس عمرو في 1/1/2012، ويتبع المركز عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة، ومنذ التأسيس أخذ المركز على عاتقه تقديم الدراسات الاستشرافية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية لصانع القرار، إلى جانب القيام باستطلاعات قياس الرأي، للتعرف إلى اتجاهات شعبنا ومواقفه من القضايا التي تهمة، كما أقر المركز في خطته أن ينجز هذا المؤتمر، آملي أن يقوم بهذه المهمة ضمن توجهات الجامعة بالمساهمة في الحياة السياسية الفلسطينية.

وهنا أشكر رئاسة الجامعة، وعمادة البحث العلمي، وكذلك دائرة العلاقات العامة بالجامعة والأخوة الإداريين الذين ساهموا بإنجاح هذا اللقاء.

## الأخوة الضيوف:

أعتقد بأن مشاركة ممثلي الاتجاهات والفصائل الفلسطينية المجتمعين اليوم لا يمكن لهم أن ينجحوا برسم صورة حقيقية للمستقبل، دون مراجعة سياسية حقيقية، ودراسة كل المعوقات التي واجهت قضيتنا الوطنية، ودون قراءة واقعنا الحالي بعد الإنجاز الذي حققناه في الأمم المتحدة، بالحصول على دولة غير عضو بصفة مراقب، كذلك الصمود الذي تم تحقيقه في حرب الثمانية أيام التي شنتها إسرائيل على شعبنا في قطاع غزة، الأمر الذي يستدعي استشراف المستقبل ونحن على أبواب المصالحة الفلسطينية إن شاء الله.

إنّ التعقيدات والتهديدات التي نواجهها اليوم، من حالة انسداد للأفق السياسي مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك عدم نجاعة المقاومة غير المرتبطة بأفق سياسي واضح، وما نعانيه من حالة حصار اقتصادي، وما تواجهه القيادة السياسية من تهديدات طالّت الأخ الرئيس أبو مازن والكل الوطني الفلسطيني، هي من جملة الأسباب التي دفعتنا لعقد هذا المؤتمر كي نستمتع لبعضنا، ونفكر سوياً للخروج من هذا الحصار.

الحضور الكرام:

ليس من مهمة هذا المؤتمر التنظير السياسي واستعراض الواقع وتشخيصه فقط، بل يجب علينا قراءة الواقع والمتغيرات التي تحصل في منطقتنا، وأثر هذه المتغيرات على قضيتنا الوطنية، وصولاً إلى تحقيق سياسات تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار لتكون في دائرة الفعل وتقديم بارقة أمل، لأبناء شعبنا بأن مشروعنا الوطني، الذي قدمنا من أجله آلاف الشهداء وآلاف الجرحى والمعتقلين ما زال قائماً، وأن إمكانية تحقيق حلمه في الحرية والاستقلال وقيام دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس، هي إمكانية واقعية.

إن مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، يطمح من خلال هذا المؤتمر إلى تكريس منهج المراجعة والتقويم والتفكير الخلاق بحيث يستمع كلُّ منا للآخر، ونقرّ بوجود بعضنا بغضاً، وإن إنجاز مشروعنا الوطني لا يتم دون وحدة الكل الفلسطيني تحت سقف م.ت.ف رافعة نضالنا ومرجعية الشعب الفلسطيني أينما وجد.

وأخيراً أتوجه للأخوة المشاركين وأقول بأن هناك أسئلة كثيرة مطروحة علينا، أتمني عليكم التوفيق بالإجابة عنها.

وشكراً لحضوركم والسلام عليكم

## كلمة الأستاذ الدكتور يونس عمرو رئيس جامعة القدس المفتوحة



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا  
محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليماً كثيراً.

أما بعد :

الصديق الكريم الدكتور حسين الأعرج ممثل فخامة رئيس دولة  
فلسطين ، راعي المؤتمر .

الأخوة الأصدقاء ، القيادات الفلسطينية كلاً باسمه ولقبه ،  
الصديق الكريم المهندس عدنان سمارة رئيس مجلس أمناء الجامعة ،



الأخوة الزملاء ، نواب الرئيس والفعاليات ، والأخوة في جميع فروع  
الجامعة وأعضاء هيئات التدريس ، الضيوف الكرام :

أهلاً بكم في هذا اليوم الجميل الذي تنظمه جامعة القدس المفتوحة،  
من خلال مركز الدراسات المستقبلية، وقياس الرأي لبحث مسألة  
مهمة، وهي تلمس واقعنا الفلسطيني في هذا الظرف الأليم الذي يمر به  
شعبنا، وما يمكن أن نتوصل إليه من تطلعات قد تلمس جراحنا،  
ونحاول من خلالها أن نضع بعض الأفكار أو التوصيات أمام قيادتنا  
الفلسطينية.

إن جامعة القدس المفتوحة لم توقف نفسها عند العمل الأكاديمي  
فقط منذ إنشائها ، فقد كانت جامعة تعلّم أبناءنا وبناتنا  
الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه تحمل همّ شعبنا من مختلف القطاعات،  
وفي مختلف التوجهات والاختصاصات ، فكان أن قامت عمادة البحث  
العلمي ، ودائرة العلاقات العامة من خلال المركز بطرح هذا الموضوع  
اليوم في هذه الأيام العصيبة ، ما أود قوله بأننا نمر كشعب فلسطيني  
بواقع أليم، وهو ليس مختلفاً عن الوقائع التي كنا نمر بها، والتي

تواصل ، بل احتدمت في هذه الأيام ، فالظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا الفلسطيني، وخاصة حصار الأهل في الضفة الغربية.

نحن كشعب فلسطيني لم نبال يوماً بتكالب الأعداء أبداً ، فقد كنا مقاومين، وكنا مقاتلين، وكنا سياسيين، وكنا طلاباً، وكنا علماء، نجحنا في كل المحافل ، وأثبتنا أن هذا الشعب هو شعب الجبارين فعلاً كما قالها المغفور له الشهيد ياسر عرفات ، ولكن كان من الصعب علينا أن نستوعب، وأن نتفهم ما يقوم به أهلنا وهم ذوو القربى الذين هم أشد مضاضة على النفس من الحسام المهند ، فالحصار المعني هو الذي نمر به من أهلنا العرب ، نفهم أن تحاصرنا إسرائيل ، نفهم أن تحاصرنا أمريكا وتعادينا ، والأوروبيون وغيرهم، لقد استمعت إلى كلمة الأخ الرئيس أبو مازن في أثناء لقائه التلفزيوني في تونس عندما قال ، الأوروبيون دفعوا، واليابانيون دفعوا، والصينيون دفعوا ولكن المشكلة في اخوتنا العرب رغم أنهم قد تعهدوا ووعدوا ، فهذه القضية على جانب كبير من الأهمية، وكلنا أمل أن يراجع الأخوة العرب مواقفهم وأن يتحملوا مسؤولياتهم حيال شعبنا الذي يتعرض يومياً لصفوف شتى من العدوان، على وجوده ومقدساته وتراب وطنه، نحن لا نقاتل عن مجرد أرض فلسطينية، أو قطعة أرض أو عراق بيننا وبين مستوطن ! نحن

نقاتل أيها الاخوة عن مقدسات ... مقدسات إسلامية و مسيحية ،لسنا نحن أصحابها فقط ،إنما كل الدنيا أهل لهذه المقدسات ، أمر عجيب ومستغرب ! فالمسيحيون في العالم ينظرون إلى مقدساتهم وإلى محجاتهم... كنيسة القيامة وكنيسة المهد ويتفرجون ، لا تثور ثائرة دينية لديهم ، والمسلمون كذلك ، ينظرون إلى العدوان الصارخ على أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ومعراجه إلى السماء، وبوابة الأرض إلى السماء...القدس!!! يتفرجون و يحاصروننا، فهذه مسألة في الواقع بحاجة إلى تلمس الأسباب، ورفع الصوت عالياً أمام الجميع وهؤلاء المسلمون وهؤلاء المسيحيون أيضاً ، لكي نصل معهم إلى حقيقة ماذا تريدون منا؟؟!! نحن كفلسطينيين علينا أن نفعل أمراً واحداً لا أكثر وهو أن على كل فلسطيني يجلس على حجر أن يستمر جالساً عليه، فإما أن يبقى جالساً عليه، أو أن يموت ليدفن تحت ذلك الحجر، فليس مطلوباً منا أن ندافع عن مقدسات الأمم سواء عربية أو إسلامية أو مسيحية نحن لا نطلب منهم شيئاً، فنحن نموت في كل يوم. انظروا ماذا حصل ليلة الأمس في قرية باب الشمس ، من الذي قام بهذا؟؟ هم فلسطينيون!! بالأمس أيضاً في باب الكرامة...من الذي قام بهذا؟؟ إنهم فلسطينيون!!

يؤازرهم بعض اليهود من الذين تفتحت أعينهم على مخططات الصهيونية العالمية، ويؤازرهم بعض الأجانب على قتلهم لمنع إسرائيل من ممارسة العنف ضد أبناء شعبنا.

فهذا أمرٌ غريب عجيب ، أنا لا أريد الإطالة حقيقة ، أرحب بكم وأشكركم وأتمنى لهذا المؤتمر النجاح ، وأشد على أيدي الاخوة المتحدثين من بعدي لكي نتلم طريقنا في هذه الظروف الصعبة لنقول للاحتلال الإسرائيلي البغيض العنصري ، نحن باقون .. باقون .. باقون .. ما بقيت هذه الأرض إلى أن تقوم الساعة.

وشكراً



## كلمة الدكتور حسين الاعرج / ممثل الرئيس

رئيس ديوان الرئاسة الفلسطينية



يسعدني أن أرحب بكم جميعاً نيابة عن السيد الرئيس أبو مازن، وأشكركم لدعوتكم ومبادرتكم في مركز "فينوي" في جامعة القدس المفتوحة لتنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان، المشروع الوطني الفلسطيني، واقع وتطلعات" وبحضور هذه النخبة من المفكرين ورجال السياسة من مختلف أطراف شعبنا الفلسطيني، حيث يعزز مبدأ الحوار وتعزيز الديمقراطية والتعددية والإسهام في تقديم التجربة، وأخذ العبر والدروس واستشفاف المستقبل ومواجهة التحديات.

- منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية عام 1965، وتولي حركة فتح قيادة (م.ت.ف) في 4/2/1969، صار كل ما لدينا يوظف لخدمة وصالح المشروع الوطني الفلسطيني، وجسد النضال الوطني بقيادة (م.ت.ف) هوية الشعب الفلسطيني، وحول قضيته من قضية إنسانية إلى قضية وطنية وحق يجب استرجاعه.

- مرَّ النضال الوطني الفلسطيني بمراحل عديدة ومحطات مهمّة، كان أهمها معركة الكرامة، ومن ثم برنامج النقاط العشر، وحصار بيروت، وحرب المخيمات، ومن ثم انتفاضة 1987 وإعلان الاستقلال عام 1988، الذي مهد الطريق للدخول في مفاوضات سياسية مع إسرائيل، وتوقيع اتفاق اوسلو (1993)، الذي قضى بوجود قدرة انتقالية تنتهي عام 1999 بقيام دولة فلسطينية، ثم جاءت انتفاضة الأقصى.

- بعد استشهاد الرئيس ياسر عرفات، وانتخاب الرئيس محمود عباس خلفاً له، استمر العمل الفلسطيني في ظل المفاوضات، ولكن كان هناك تعنت ورفض ومماطلة اسرائيلية في تنفيذ

الاتفاقات والإذعان للشرعية الدولية، واستمرار سياستها  
العنصرية بإقامة الجدار ومصادرة الأراضي والاستيطان.

- دفع ذلك القيادة الفلسطينية لتقويم الوضع، حيث تبنت المقاومة  
الشعبية السلمية إلى جانب العمل على المستوى الدولي لإقناع  
المجتمع الدولي بضرورة إعطاء شعبنا حقوقه، فاتخذت القيادة  
قراراً بطلب الاعتراف بدولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة.

- تلقى السيد الرئيس دعماً عربياً جماعياً، بالتوجه للأمم المتحدة  
لطلب الاعتراف بعضوية دولة فلسطين، وتعرضت القيادة وعلى  
رأسها السيد الرئيس لضغوط جمّة لوقف التوجه والعودة  
للمفاوضات.

- رُفِض طلب فلسطين في مجلس الأمن الدولي عام 2011  
للاعترا ف بدولة فلسطين دولة كاملة العضوية، ولكن تمّ التوجه  
للجمعية العامة، وتم اختيار يوم 29/11/2012 لتقديم طلب  
التصويت على العضوية لأنه اليوم العالمي للتضامن مع الشعب  
الفلسطيني.



الواقع يقول بوجود إقامة دولة فلسطينية عام 1947 حيث اعتمدت الجمعية العامة قراراً بذلك تحت الرقم (181) لتقسيم فلسطين، الذي يشكل الأساس القانوني لقبول اسرئال عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، ويشكل أيضاً الأساس القانوني لطلب انضمام الدولة الثانية المنصوص عليها في القرار، أي دولة فلسطين.

- أيضاً تستوفي دولة فلسطين جميع الشروط المنصوص عليها في معاهدة متفيديو لعام 1933 عن حقوق الدول وواجباتها، فשבنا الفلسطيني شعب مسالم، وأقام بشكل دائم على أرضه، بل إنه يتمسك بها رغم قهر وبطش الاحتلال الذي يمارس ضده شتى أعمال القتل والتشريد والاعتقال وهدم البيوت ومصادرة الأراضي يومياً.

- الأساس القانوني لدولة فلسطين تضمنه قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة (3236)، (2649)، (455/65) التي أكدت أن حق الفلسطينيين في تقرير المصير غير قابل للتصرف، وأن من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولة (مستقلة وذات سيادة).

- كذلك فقد اكد قرار الجمعية للامم المتحدة(2672) على أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف يشكل جزءاً حيوياً من التوصل لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

- فضلاً عن ذلك، أقرت محكمة العدل الدولية في فتواها الاستشارية الصادرة عام 2004 بشأن إقامة جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعدم قانونية تقويض حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

الواقع:

- رغم كل الضغوط الدولية والتهديدات بالحصار وغيره من العقوبات، أصر الرئيس وبموافقة القيادة الفلسطينية على تقديم الطلب للجمعية العامة وصوت لصالح القرار 138 دولة، وتشكل شعوب تلك الدول أكثر من 75٪ من إجمالي سكان العالم.

- لدى فلسطين سفارات وبعثات دبلوماسية في جميع أنحاء العالم.

- يدعم فلسطين عضويتها الكاملة في العديد من الهيئات الاقليمية والدولية.

- فلسطين عضو كامل في جامعة الدول العربية، وفي حركة عدم الانحياز وفي منظمة التعاون الاسلامي ومجموعة الـ77.

- هناك شهادات وتقارير كثيرة من مؤسسات دولية تقر بأن شعبنا الفلسطيني يمتلك القدرة على إدارة أموره مثل الدول الراسخة، وتبنت هذا الرأي اللجنة التنسيقية للمناحين الدوليين.

التحديات:-

الرفض الأمريكي والإسرائيلي لحق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني؛ لأن الاعتراف يعني الاقرار بالحق في إقامة الدولة، وهذا ما لا تقبله اسرائيل - قوة الاحتلال - لأنه ينسف نظرة البديل الصهيونية التي تزعم أن " اسرائيل بديل لفلسطين واليهود بديل للشعب الفلسطيني".

- أمريكا تساند إسرائيل استمراراً لانحيازها الاعمى الدائم لها.

- الوضع العربي الراهن المتردي بسبب الخلافات والانقسام.

- الانقسام الفلسطيني بسبب انقلاب حماس في غزة، وتغليبها المصالح الفردية والفئوية على المصالح الوطنية العليا لشعبنا،

حيث أضعف ذلك سلاح المقاومة الشعبية المشروعة ضد الاحتلال، وحوّلها إلى جهود فردية لمواجهة سياسة الإحتلال.

الإنجازات:

- إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة في المنابر الدولية ( اعتراف(138)) دولة بفلسطين، وأصبحت الأرض محتلة وليست أراضي متنازعا عليها.

- عزل الاحتلال وحصاره سياسياً ودبلوماسياً.

- عززت الحفاظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل الذي دفع شعبنا وقيادتنا ثمناً باهظاً للحفاظ عليه.

- استعادة العمق العربي والإسلامي للقضية من خلال اتخاذ القرارات في الجامعة العربية وبإجماع عربي وإسلامي.

- التفكير بأساليب خلاقية ومبدعة للمقاومة الشعبية السلمية (باب الشمس، وباب الكرامة)، وخلق أفكار جديدة بكل ما يتوفر لدينا من مقومات.

- المبادرة شعبياً لإنهاء الانقسام وخلق استراتيجية جماعية لمقاومة الاحتلال، من خلال المقاومة الشعبية الجماعية للشعب مدعومة عربياً وإسلامياً؛ لأنها الركيزة الأساسية لطرده الاحتلال، وتقرير المصير وتجسيد إقامة الدولة على التراب الوطني.

- سنظل أولوياتنا إنهاء الاحتلال والتصدي للأعمال العدوانية الإسرائيلية من استيطان وحجز الأموال من عائدات الضرائب وإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فالدولة أصبحت أمراً واقعاً، وربعنا الفلسطيني هو إنهاء الاحتلال والاستيطان لأرضنا ووأد الانقسام، واستعادة اللحمة لشطري الوطن والشعب وتجسيد إقامة دولتنا على ترابنا الوطني.

أشكركم، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح بالخروج من التوصيات التي تخدم الشعب الفلسطيني.

والسلام عليكم

## الجلسة الاولى / المشروع الوطني الفلسطيني ومعوقات تحقيقه في المرحلة السابقة





## كلمة المهندس عدنان سماره

رئيس مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة

المشروع الوطني الفلسطيني ومعوقات تحقيقه في المرحلة السابقة

لنتعرف على المشروع الوطني الفلسطيني، يجب تقسيم المرحلة

السابقة إلى مراحل عدة:

**المرحلة الأولى: منذ النكبة عام 1948م حتى عام 1964م:**

في هذه المرحلة ضاعت فلسطين وطمست هويتها، فقامت الدولة الصهيونية، وأصبحت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، وأما غزة فوضعت تحت الحكم العسكري المصري، وشكلت حكومة عموم فلسطين، وأصبح مقرها القاهرة ولكنها لم تستطع عمل أي شيء يذكر.

هذه المرحلة كانت قاسية على الشعب الفلسطيني، فمنع الفلسطيني حتى من تشكيل أو تسمية أية مؤسسة فلسطينية، سواء سياسية أم ثقافية، وخاصة في دول الطوق، ولم تكن فلسطين ممثلة لا في المحافل



العربية، ولا في الدولية، فضاعت الهوية الفلسطينية، وأصبح الفلسطيني بلا هوية ولا مرجعية، فتوجه الفلسطيني للعمل الحزبي العربي، إيماناً منه أن باستطاعته تثوير هذه الأحزاب وتوجيهها باتجاه فلسطين قضية العرب الأولى، كما كان يذاع ويقال، حيث ازدهر في تلك الفترة العمل الحزبي، وكان من أهم هذه الأحزاب الإخوان المسلمون والتحريريون والقوميون العرب والبعثيون والقوميون السوريون.

ورفع الشعار المعروف في تلك الفترة " الوحدة العربية هي الطريق لتحرير فلسطين". ولكن ثبت للفلسطيني أن الوحدة العربية بعيدة المنال بل شبه مستحيلة، لأن القوى العالمية الاستعمارية المهيمنة، ترفض هذه الوحدة خوفاً على مصالحها وخاصة مصالحها البترولية، وأكبر دليل على ذلك هو حرب السويس عام 1956م، حيث قامت إنجلترا وفرنسا وإسرائيل باحتلال سيناء وقناة السويس عند تأميم الزعيم عبد الناصر قناة السويس.

أما الدليل الثاني، فهو فشل الوحدة ما بين مصر وسوريا، ولذلك لم يتحقق شيء باتجاه المشروع الوطني الفلسطيني، لا على صعيد استعادة فلسطين إلى الخارطة السياسية أو باتجاه تحرير فلسطين.

## المرحلة الثانية منذ عام 1964 حتى عام 1982 م :

أيقن الشباب الفلسطيني أن الأحزاب العربية لها همومها القطرية وأن الوحدة العربية بعيدة المنال، فأخذ بالتلمل، وبدأ بتشكيل مجموعات فلسطينيه، السرية منها والعلنية، تحت مسميات مختلفة في جميع الدول العربية، وخاصة في دول الخليج، نظراً لهامش الحرية التي سادت هناك، وبسبب بعدها عن مشكلات الدول العربية في دول الطوق، وبسبب وجود خلافات حادة بين الدول العربية وخاصة بين مصر- بزعامة الرئيس الخالد جمال عبد الناصر وحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، ومع الرئيس عبد الكريم قاسم حاكم العراق بعد ثورة 14 تموز التي أنهت الملكية في العراق، وتم طرح أن لا بد من تحرير فلسطين.

فسارعت الدول العربية من خلال الجامعة العربية، وباقتراح من الرئيس جمال عبد الناصر زعيم الأمة العربية في تلك المرحلة، إلى تشكيل كيان فلسطيني رسمي سُمي منظمة التحرير الفلسطينية تابعة لجامعة الدول العربية، وكلف المحامي المناضل الكبير المرحوم أحمد الشقيري مهمة تشكيل هذا الكيان، وهنا لا بد أن نسجل أن المرحوم أحمد

الشقيري بذل جهداً جباراً، وطور هذا القرار وشكل م.ت.ف، وانتزع قراراً بتشكيل جيش التحرير الوطني الفلسطيني وشكل هذا الجيش في كل من مصر وسوريا والعراق.

وهكذا تحولت منظمة التحرير من كيان على الورق إلى جسم حقيقي له قيادة وهي اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القدس عام 1964 وله ذراع عسكري هو جيش التحرير الفلسطيني.

في الوقت نفسه بدأت طليعة فلسطينية ملّت العمل الحزبي العربي، واقتنعت أن على الشعب الفلسطيني أن يكون رأس حربة لتحرير فلسطين وطليعتها وأن " ما حك جلدك غير ظفرك " فجمدت عملها الحزبي، وهذه الطليعة هي: الأخ الشهيد أبو عمار، الأخ الشهيد أبو جهاد والأخ الشهيد أبو يوسف النجار وجميعهم كانوا في حركة الإخوان المسلمين والأخ أبو اللطف من حزب البعث العربي الاشتراكي والأخ الشهيد أبو السعيد من حزب التحرير وبعض الأخوة الوطنيين المتدينين، ومنهم الأخ الرئيس أبو مازن، والأخ الشهيد عبد الفتاح حمود والأخ الشهيد أبو صبري وغيرهم من القادة العظام.

وشكلوا حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، التي رفعت شعارات بسيطة:

- كل عمل البنادق باتجاه فلسطين.
- الثورة الفلسطينية فلسطينية الانتفاء، عربية العمق، عالمية الأبعاد.
- الكفاح المسلح هو الطريق لتحرير فلسطين.
- العودة طريق الوحدة وليس الوحدة طريق العودة لاستحالتها.
- اعمل ثم تكلم.

وبدأت منذ احتلال غزة عام 1956 بتنظيم الشباب الفلسطيني في خلايا سرية صغيرة وقامت بعمليات عسكرية بسيطة ضد الجيش الإسرائيلي، وأعلنت عن نفسها من خلال إصدار مجلة فلسطيننا في بيروت، وبقي الحال كذلك حتى 1/1/1965م، حيث بدأت العمل العسكري في العملية الشهيرة وهي " نفق عيلبون".

وقد حوربت الحركة في جميع الدول العربية باستثناء سوريا، لأنها رفضت الانضمام إلى م.ت.ف. ولطبيعتها السرية ولعدم وضوح هويتها، فكيّلت لها التهم حسب وضع تلك الدول.

ولكنها نمت وترعرعت في دول الخليج وفي الدول الأوروبية، وخاصة، ألمانيا والنمسا ويوغوسلافيا وفي الهند والباكستان، وبقيت محدودة وتأثيرها بسيط، إلى أن جاءت نكسة حزيران عام 67 واحتلت فلسطين كاملة وسيناء والجولان.

بعد النكبة المؤلمة استأنفت حركة فتح عملياتها العسكرية، وأنشأت قواعد لها على طول الحدود مع الكيان الصهيوني من رأس الناقورة في لبنان حتى غور الصافي في جنوب الأردن، مما استفز إسرائيل، فأرسلت إسرائيل جيشها للقضاء على التواجد الفدائي في غور الأردن، بعد أن قال الجنرال ديان: " فتح كالبيضة في يدي أستطيع كسرها متى أشاء، وهنا كانت المفاجأة، فتصدى الفدائيون بأجسادهم رغم قلة عددهم وقلة تجربتهم العسكرية للدبابات الإسرائيلية، وساندتهم مدفعية الجيش الأردني، فأوقعوا خسائر فادحة في صفوف الجيش الإسرائيلي وانسحبت القوات الإسرائيلية دون أن تحقق أهدافها، وتركت بعض آلياتها المدمرة في أرض المعركة لأول مرة في تاريخ حروبها مع العرب.

هذا الصمود ألهب مشاعر الجماهير وأصبح الفدائي حلم الشباب الفلسطيني والعربي والمسلم، وتدفق الآف المتطوعين لالتهاق بالثورة

الفلسطينية، وأصبحت الساحة الأردنية مسرح العمليات والساحة الرئيسة للاشتباكات ما بين قوات الثورة والجيش الإسرائيلي، وشكلت الأحزاب والدول العربية قوات فدائية لها، وعمت الفوضى الساحة الأردنية، نتيجة لذلك تفاقمت المشكلات بين الثورة الفلسطينية والنظام في الأردن، الذي رأى بوجود الثورة على أرضه خطراً حقيقياً عليه، وشجعتة أمريكا على ذلك ودعمته، فشنت حملة إعلامية على وجود الثورة في الأردن، مستغلة ممارسات خاطئة لبعض التنظيمات الفلسطينية، وكان آخرها اختطاف طائرات حديثة تابعة لشركات طيران عالمية وتفجيرها في الصحراء الأردنية.

اندلعت الاشتباكات بين الجيش الأردني وقوات الثورة، التي أدت إلى خروج قوات الثورة من الأردن .

كادت هذه الأحداث تعصف بالثورة الفلسطينية، ففقدت الثورة أهم قاعدة ارتكازية لها، حيث الحدود الطويلة والتواجد الكثيف للشعب الفلسطيني، وبذلك خسرت الثورة هذه المرحلة، ولم تستطع الاستفادة سياسياً على المستوى العالمي من هذه التضحيات الكبيرة، لأنها فشلت في تحويل الأردن إلى قاعدة ارتكاز لها وحامية لها، بل تحول

الأردن إلى دولة معادية للثورة وطردها بكل قوة وكادت أن تقضي-  
عليها.

قبل ذلك دخلت الفصائل المسلحة إلى م.ت.ف. وعقد المجلس  
الوطني الفلسطيني عام 1968، وانتخب الأخ أبو عمار رئيساً للمنظمة  
التي وحدت الشعب الفلسطيني، وأصبحت الوطن المعنوي للشعب،  
وتحول الفلسطيني من لاجئ إلى ثائر ومقاتل، يريد استعادة حقوقه  
وتحرير أرضه، وتوحد الشعب الفلسطيني حول المشروع الوطني وعلى  
برنامج تحرير فلسطين.

نتيجة لخروج الثورة من الأردن انصدم الفلسطيني وتشتتت  
القوات الفدائية وهامت على وجهها، وكادت الثورة تنتهي لولا قرار  
القيادة الحكيمة، حيث قال الأخ المرحوم الشهيد أبو عمار كلمته  
المشهورة: " إلى الجبل الجبل وإن ثلوج جبال لبنان أحن علينا من كثير  
من العواصم العربية" وانتقل مركز العمل الفدائي إلى لبنان، وفتح  
الشعب اللبناني البطل قلبه وبيوته لقوات الثورة الفلسطينية، وانضم  
كثير من الشباب اللبناني إلى قوات الثورة، وشكلت القوات الفلسطينية

اللبنانية المشتركة التي خاضت المعارك، وصمدت أمام كل المؤامرات الداخلية، و الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

أما على الصعيد السياسي فقد قررت القيادة أن تدخل معترك العمل السياسي، فعقد المجلس الوطني الفلسطيني عام 1973 في القاهرة، وتبنى النقاط العشر التي من أهمها:

"إقامة الدولة الفلسطينية على أي أرض فلسطينية تحرر أو يجلو عنها العدو"، ونتيجة لهذه المرونة السياسية دعي الأخ أبو عمار للإلقاء خطاب في الأمم المتحدة، الذي قال فيه كلمته المشهورة: "جئت إليكم أحمل بيدٍ بندقية الثائر، وفي اليد الأخرى غصن الزيتون، فلا تسقطوا غصن الزيتون من يدي."

وتوالت الأحداث، وعقد مؤتمر القمة العربية في مدينة الرباط عام 1974 الذي اعترف فيه أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وبذلك حسم الصراع على تمثيل الشعب الفلسطيني وأصبحت المنظمة هي المسؤولة والممثلة للشعب الفلسطيني.



توالى الأحداث على الساحة اللبنانية واندلعت الحرب الأهلية وصمدت الثورة أمام جميع المؤامرات، بما فيها صمودها أمام التدخل السوري، الذي انتهى بعقد اتفاقية جدة برعاية مصرية سعودية .

تصاعدت الاشتباكات الدائمة ما بين قوات الثورة والجيش الإسرائيلي، وأصبح شمال فلسطين عرضة لصواريخ الثورة الفلسطينية وراجماتها ومدفعتها مما اضطر إسرائيل عام 79 إلى عقد هدنة مع قوات الثورة برعاية الأمين العام للأمم المتحدة لأول مرة، وكان لهذا الحدث مدلول سياسي كبير، حيث شكل بداية الاعتراف العالمي ب.م.ت.ف. وأقلق إسرائيل كثيراً، وضاق العالم بهذه الأحداث خوفاً على لبنان أن تتحول إلى قاعدة ارتكازية قوية لتحرير فلسطين فقال كيسنجر لرئيس وزراء إسرائيل "بيجن" عليكم أن تتفاهموا معهم أو أن تقلعوهم " " talk with them or take them فقرر بيجن أن يقلع الثورة من لبنان، واستغلت إسرائيل محاولة اغتيال سفيرها في لندن على يد جماعة أبو نضال المنشقة عن حركة فتح والمدعومة من العراق في ذلك الوقت، وغزت لبنان عام 1982 وصمدت الثورة ثلاثة شهور أدت إلى خروجها برعاية أمريكية وفرنسية مع وعد أمريكي بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وتوزعت قوات الثورة في جميع الدول العربية

بتدخل أمريكي لدى الدول العربية، وبذلك فقدت الثورة قاعدتها الأخيرة والحرة في لبنان، ومن ثم فقدان سوريا بقوة بعد أن تدخلت سوريا وشقت حركة فتح وأخرجت قوات الثورة من شمال وشرق لبنان ومن سوريا دون أن يجني الشعب الفلسطيني أي مكاسب سياسية تذكر. والسبب الرئيس لذلك؛ هو موقف سوريا الذي عمل مع القوات اللبنانية على تحجيم الثورة وطردها من لبنان وحرمانها من تحقيق أي مكاسب سياسي بناء على اتفاق ما بين سوريا وأمريكا، وبذلك فشلنا في تثوير الدول العربية لحمايتنا ومساعدتنا .

وليس هذا فحسب، بل تحولت الدول العربية إلى دول معادية قاتلت الثورة وتآمرت عليها، واستشهد من الفلسطينيين في معركة الوجود مع الدول العربية أكثر مما استشهد في المعارك مع العدو الإسرائيلي.

### مرحلة من 1982 - حتى اليوم:

بعد خروج الثورة من مستنقع رمال لبنان المتحركة وانتقال القيادة إلى تونس، تفرغت القيادة للعمل في الأرض المحتلة وللعمل السياسي. وعندما سُئل الأخ أبو عمار عند زيارته الأولى إلى موسكو بعد الخروج من لبنان، إلى أين انت ذاهب يا أبا عمار؟ فرد واثقاً: إلى فلسطين.

صمدت م.ت.ف. أمام شقها من قبل سوريا، وعقدت مجلسها الوطني في عمان، وجددت شرعيتها، وأنهت خلافها مع الأردن، وانضم الأردن إلى جانب مصر في العمل السياسي الفلسطيني. بعد فشل مشروع الاتفاق الأردني الفلسطيني؛ قرر الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية، واندلعت الانتفاضة الأولى المباركة وعادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة من جديد، ولكن هذه المرة ليست بالمنافي، بل في داخل فلسطين، وهذا فتح عيون العالم على هذه القضية العادلة.

نتيجة لذلك عقد المجلس الوطني الثامن عشر- في الجزائر عام 1988، وأعلنت فيه الدولة الفلسطينية، وهي كانت جواز السفر للدخول إلى عالم المفاوضات، وجاء هذا في وقت كانت المنظمة منفية، محاصرة، تعاني من مشكلات اقتصادية صعبة نتيجة احتلال العراق للكويت، وشوه موقف المنظمة؛ لأنها رفضت المشاركة مع القوات الأمريكية والعربية والعالمية التي حررت الكويت واعتبرت م.ت.ف. حليفة للرئيس صدام، فعوقبت وفرض عليها الحصار السياسي والمالي. بدأت المفاوضات وعقد مؤتمر مدريد وشُكّلت المنظمة في البداية بوفد من فلسطين الداخل، وضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك الذي تعثر بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت، في الفترة نفسها فتحت قناة

سرية للتفاوض في أوسلو مباشرة ما بين إسرائيل وم. ت. ف. ودون علم أحد ودون مشاركة أحد باستثناء الترويج والدول المضيفة التي انتهت بتوقيع اتفاقيات أوسلو وبالإعتراف المتبادل ما بين م. ت. ف. وإسرائيل.

### لماذا فشلت اتفاقية أوسلو؟؟

شكّلت السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو، وبدأ العمل بكل جد واجتهاد وشكّلت الوزارات والمؤسسات، وبدأت تنمو وتتطور وأثبتت جدارتها حسب شهادات كل دول العالم كلها. عندها جن جنون المتطرفين في إسرائيل، حيث رأوا أن الأمور تسير باتجاه اقامة الدولة الفلسطينية العتيدة، ولذلك تحركت قوى اليمين المتطرف بقيادة الليكود وأخذت تعبئ ضد اتفاقيات أوسلو وصد القيادة الإسرائيلية والسلطة الوطنية، وانتهت هذه الحملة بإغتيال رابين، وبذلك وضع المسار الأول في نعش اتفاقيات أوسلو وفي مشروع حل الدولتين.

فشلت اتفاقيات أوسلو لأن إسرائيل لم تنضج لعقد سلام شامل وعادل، ولتطبيق حل الدولتين، وأصبحت المفاوضات مضیعة للوقت، وبدل التفاوض على القضايا الكبرى، كانت إسرائيل تماطل وتعاقب الشعب الفلسطيني، وتفاوض على تخفيف الحصار وإزالة الحواجز،

وبعد رحيل رايبين جاء نتنياهو، ومن ثم باراك فشارون وكلهم لا يؤمنون باتفاقيات أوسلو وبحل الدولتين، فاندلعت الانتفاضة الثانية في عام 2000م.

واستغلت إسرائيل هذه الانتفاضة، فدمرت مؤسسات السلطة وبنّت جدار الفصل العنصري، وكثفت الاستيطان، وهودّت القدس، وقطعت أوصال الضفة الغربية وحولتها إلى جزر متباعدة، واغتالت ياسر عرفات، وأنهت حل الدولتين .

فلا يوجد حل معقول في المدى المنظور، فغالبية الأحزاب والقوة الإسرائيلية لا يوجد في قاموسها الحقيقي إقامة دولة فلسطين مستقلة. والإسرائيلي لا يشعر أنه بحاجة إلى السلام فمصالحه مصونة وجيشه متفوق، زد إلى ذلك، ضعف الطرف الفلسطيني وانقسامه، وانشغال الدول العربية بمشكلاتها الداخلية، فلا يشعر الإسرائيلي بقوتها وخطرها، وأصبح الاحتلال غير مكلف، فما هو الحل؟ وعن أي حل نحن نتكلم.....

## كلمة الدكتور ناصر ذيب الشاعر

نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم السابق

شكراً جزيلاً، هذه فرصة ثمينة لكي نلتقي معاً، فكل الاحترام والتقدير لكل الوجوه والشخصيات الموجودة هنا. لا أزعم بأنني سأصنع البارود، لا أنا ولا المتحدثون على المنصة، لكن أزعم أننا نناقش فعلاً بهدوء ماذا يمكن أن نستفيد من تقييم المرحلة السابقة ليس بهدف جلد الذات، إنما بهدف البحث عن حلول يمكن أن تساعد وتسهم بالنهوض بالمشروع الوطني الفلسطيني، هذا هو الهدف وهذا هو الأمل، نحن هنا لمرحلة تقييم من أجل الخروج بحلول يمكن أن تقدم لصناع القرار في البلد، ويمكن الاستفادة من هذه الملاحظات .

بعد توفيق الله تعالى، مرة ثانية أشكركم على هذه الفرصة، الحديث في ورقتي يبدأ على النحو الآتي :

عندما نتحدث عن تقييم المرحلة السابقة، حتى يتحدث من يتحدث بعدنا في الأوراق الأخرى، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار، الظروف الموضوعية والظروف الدولية والإقليمية الهائلة التي مرت بها

القضية الفلسطينية طيلة الوقت، حتى لا نجلد أنفسنا زيادة عن اللازم،  
بمعنى أنه يوجد هناك تقويم ذاتي... نعم، ولكن يجب أن لا يُنزع ذلك  
من إطاره العام عندما نريد أن نقومّه.

الصراع لم يكن في يوم من الأيام هو مجرد صراع إقليمي على قطعة  
من الأرض، إنما هو صراع مدعوم، وله ذيول وأطراف ودعم، وهناك  
منظومة دولية داعمة لوجود الاحتلال في هذا البلد، وبالتالي ليس  
صراعاً فقط، في هذه البقعة المحدودة من العالم، إنما هو صراع مدعوم  
من منظومات، ومن دول لها سطوة عالمية، بدأت من زمن الانتداب  
البريطاني واليوم أضحت في ظل الرعاية الأمريكية، وبالتالي نحن يجب  
أن لا نجلد أنفسنا، وكأننا لا نصارع إلا مجموعة محددة وهي إسرائيل،  
لا... بل هناك منظومة دولية يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، ونحن  
نحاكم المرحلة، أيضاً برأيي أن هذا الاحتلال ليس كسائر الاحتلالات  
في العالم، هذا احتلال يتسلح بما يزعم من حقوق تاريخية وحضارية  
ودينية وثقافية، ويأتي بكل حجر من حجارتنا لكي يزعم أن هذا من  
صناعته، وبالتالي نحن لا نتكلم عن صراع مع مجرد استعمار، بل هو  
صراع له أبعاد أخرى.

الأمر الآخر أننا نتكلم عن حركة صهيونية لها امتداداتها ولها أدواتها وأيضاً لها أصدقاؤها ولها أيضاً حلفاؤها ، ونحن أيضاً نتحدث عن أن وجود الاحتلال أو وجود إسرائيل في هذه المنطقة، ومنذ تأسيسها وحتى اليوم ، يوفر القناعة لدى كثيرين في العالم أنه شرط لازم لهم ومصالحهم في المنطقة ، أعني بعض المتقدين من القوى العظمى في العالم يشعرون أن وجود إسرائيل وأمنها وحمايته يمكن أن يدفع في سبيله ليس فقط المليارات ، إنما تحريك الأساطيل و العتاد وتوفير كل ما يلزم ، ولو أن إسرائيل دخلت في معركة واستنفذت قدراتها التفجيرية، فإن دول عظمى مثل أمريكا ، يمكن أن توفر كل المخزون مرة ثانية وتعوضه خلال ساعات ، وما هذا إلا لوجود قناعة لدى هؤلاء المتنفذين في العالم الذين يشكلون المنظومة الدولية ويصنعون القرار الدولي ، بأن هذا الوجود وجود مهم حتى بالنسبة لهم ، وأنا لا أتجاهل أبداً البعد الثقافي ولا البعد الديني ولا الحضاري ، ولا شيء من هذه القضايا أيضاً التي توفر الدعم لهم . ولا أتجاهل أيضاً اللوبي الصهيوني الضاغط ، لا .... لا أتجاهل كل هذا ، أنا قصدي أن نأخذ كل هذا بعين الاعتبار ، ثم نضيف إليه حالة الضعف العربي سواء على المستوى الحضاري والتصنيعي ، والفكري والسياسيوالتشرذم والتشظي ، كل هذا بدل من أن نكون نحن



في منطقة متحضرة ، ومنطقة يمكن أن توفر لنا الدعم ، بل نحن نعاني من أزمة هائلة في المحيط الإقليمي الذي نعيش فيه حالة من الصراع والترهل ، والنظم غير الديمقراطية التي أكثر ما يمكن أن تقدم لنا، هو ما يمكن أن يحقق لهذه القوى من فائدة ، أعني أن القضية الفلسطينية يمكن أن تكون ورقة يستفيد منها النظام العربي ، أكثر من أن تكون ورقة يدعمها النظام العربي، وبالتالي هذه كانت كارثة علينا، ففي كل المرات أنت أحياناً تقع في صراعات إقليمية وفي صراعات ومحاور ، وبالتالي تدفع الثمن في كل مرة ، فمرة أخرى أقول بأن الوضع العربي أيضاً يجب أخذه بعين الاعتبار .

حتى عندما نتحدث دولياً ، فحلفاؤنا عبر العقود الماضية ، هي ليست الاطراف المتنفذة دولياً ، بل هي الأطراف الأضعف حضارياً ، فهم ليسوا بالأطراف الذين يمسون بزام العالم ، إنما هم الذين أقل حضارياً وقوة عسكرية و سطوة ، فالأوراق الدولية ليست بأيدي حلفائنا ، أو الذين يناصروننا ، سمّتها دول عدم الانحياز ، أو سمّيتها مهما تريد ، مثلاً دول العالم الثالث ، هي الدول التي ما زالت لم تستطع أن تخرج من سطوة الدول الكبرى، وأعني في السابق كانت بريطانيا وجاءت أمريكا، وبالتالي للأسف فإن حلفاءنا ليسوا الأقوى لا حضارياً ولا مالياً ولا

عسكرياً، ربما لو أرادوا أن يكونوا كذلك لفعلوا، ولكننا نتكلم عن وصف الواقع ونقول إن كل هذه العوامل أثرت سلبياً على المشروع الوطني الفلسطيني، وإمكانية تحقيقه لأغراضه.

أقول هذه المقدمة والله، لكي لا نجد لأنفسنا العذر، ولكن حتى لا نجلد أنفسنا فوق اللزوم يجب علينا أن نعرف ماهية المعادلة، وما هو نوع الصراع؟؟ ومن هو الخصم أو العدو الذي أمامنا؟ وما الموازنات الهائلة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى نأخذ الظروف الموضوعية كلها ونحن نحاكم المرحلة الماضية؟

ولكن هذا لا يجب أن يمنعنا من أن نخوض في نقد الذات، وفي مناقشة موضوعية لوجعنا الداخلي في المشروع الوطني، في المشروع الوطني الفلسطيني، حتى منذ وعد بلفور 1917 وحتى يومنا هذا، كان يفتقر في كل مرة إلى عدم وجود إجماع، وهذه قضية خطيرة جداً، فالتعددية سمة ضرورية، ولكن الاحتلال والتشطي هو الكارثة، لم يكن هناك إجماع في كل محطة من محطاتنا في المشروع الوطني!! ما المشروع الوطني؟ ما محدداته؟ ما الذي نريده؟ أين نحن نقف؟ ما أسهل أن نكون نشاشيين و حسنيين، ومجلسيين ومعارضة، وما أسهل

أن نكون حماسيين وفتحائين ، ما أسهل أن نكون منظمة وقيادة داخل الوطن وخارجه، وما أسهل وما أسهل وما أسهل أن نكون ضمن أية محاور ، ولكن للأسف ولا مرة فكرنا كيف يمكن أن نخوض تجربة العمل الوطني المشترك كما هي في كل الدنيا ، فالدنيا تتجه نحو التحالفات ، والعمل الفلسطيني للأسف في كل مرة لم يحقق - الإجماع - للأسف حول مشروع معين ، وأنا مرة ثانية لا أقول بالإجماع بمعنى الاندماج المطلق ، إنما الاتفاق على عمل مشترك يمكن أن نعمله مع بعضنا بعضاً فهذه مشكلة حقيقية .

اليوم يوجد اختلاف حول أمور كثيرة جداً ، هناك تراجع هائل في تحديد المشترك الوطني الفلسطيني ، تراجع هائل في هذا الموضوع ، وسنناقش هذا في مرحلة لاحقة .

النقطة الأخرى إذا أردنا أن نناقش الموضوع الداخلي ، فعلاً وأنا مرة ثانية بعيد عن جلد الذات والله ، فليس المقصود هو جلد الذات ، وإنما البحث عن الرؤية التي يمكن أن تقدم اقتراحات وحلولاً ، وكل عقبة تذكر هنا ، فإن تجاوزها هو واحد من الحلول .

إنَّ انعدام المشروع الوطني المحدد طيلة الوقت، يعدُّ كارثة كبيرة جداً كل الوقت ، وهذه الحقيقة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار . واليوم

المطلوب هو أن الفلسطينيين الموجودين في الداخل و الخارج، وعلى اختلاف مسمياتهم يجب أن يتفقوا على مشروع وطني، فاليوم على سبيل المثال في كل مرة نختلف لا نصل إلى نتيجة، مثلاً أنا أعتقد أن واحدة من الإنجازات التي حققتها وثيقة الوفاق الوطني، أنا أعتقد أنها واحدة من الإنجازات الهائلة وأعتقد أن واحدة من الإنجازات الهائلة هي كل ملفات الحوار وما يتم الاتفاق عليه، ولكن السؤال أين هذه في أرض الواقع؟

فهذا هو السؤال؟ أوأنا أحياناً نعمل الشيء ونعمل ما ينسفه في داخله، يعني نكتب الجملة الجميلة، ثم في آخر الكلام ننسف كل ما قلناه قبل ذلك.إننا نجعل - أحياناً - المتناقضات مع بعضها بعضاً، وهذا ليس مشروعاً وطنياً، وبالتالي هذا كلام خطير جداً يجب أن نبحث عن آلية كيف يمكن أن نتفق على مشروع وطني، فهذا انتهى زمنه، وعصر- الشذمة يجب أن ينتهي، وأنا مرة ثانية أقول: هذا لا يعني أن تندمج البرامج مع بعضها بعضاً، ولكن البرامج هي أمور مرحليه، المهم أن يكون لدينا سيناريوهات واستراتيجيات ورؤيا شاملة وعامة نلتقي عليها، يجب أن تكون هناك قواسم مشتركة، يجب أن يكون لدينا رؤية ما الذي نريده اليوم، وما الذي نريده غداً، وما الذي يمكن أن نعتبره

ثابتاً لا يمكن التلاعب فيه، وما الذي نعتبره أدوات خاضعة للتغيير ولا بأس في ذلك؛ ونحن عندما نتكلم عن الثابت والمتغير في مشروعنا فكل الوقت - وأرجوكم أن تفهموني صح - فأحياناً المتحدث يخرج ربما عن أدب الحديث، وأرجو أن لا أقصد ذلك أبداً، فالثابت الوحيد قد يكون في العمل الفلسطيني هم الأشخاص، وهذه كارثة ومصيبة، ونحن في كل مرة نخوض المهام المختلفة بالأشخاص أنفسهم، وهذا مستحيل، فلا يمكن للعبة كراتيه أن تأتي بالملاكم محمد علي كلاي، غير ممكن، فهذا للمصارعة.

وعلى سبيل المثال لو أردنا أن نعمل نقابة للفنانين الآن، يمكن أن يكونوا بالأشخاص أنفسهم، ولو أردنا أن نخوض حرباً يكونوا الأشخاص أنفسهم، ولو أردنا أن نعمل سلماً فهم نفس الأشخاص، يعني هل يمكن أن نخوض كل الحروب بنفس الأشخاص؟؟ وأحياناً حتى الذي يثبت فشله في شيء معين يأتي به لأشياء أخرى، كيف يكون ذلك، فالحقيقة يوجد ثابت واحد عندنا هم الأشخاص، وللأسف، وهذا جلد للذات عنيف، وأنا لا أقول عن وجود هذا فقط في السلطة أو المنظمة، بل موجود في المؤسسات وموجود في كل شيء، ويبدو أنها أصبحت ثقافة، في كلا الجانبين المؤيدين والمعارضين، في الثوريين

والانبطاحيين، في الكل في كل شيء، الثابت الوحيد هم الأشخاص، وما عدا ذلك يمكن أن نضحى به، ويمكن أن نغير ونبدل، فهذه قضية بحاجة إلى مراجعة، هل يمكن أن نبقى نتحدث عن جيل جديد، وريع جديد، ونتحدث بالأشخاص أنفسهم، فهذا غير معقول، والله العظيم أن الذي يتنازل عن شخصه هو إنسان متخلف، ولكن أيضاً أن تبقى دون ضخ دماء جديدة، ونوعيات جديدة، وآليات عمل جديدة، أيضاً هذه كارثة، فأنت بحاجة لآلية تجمع بين الأمرين، يعني نحن بحاجة لدمج....

أحد المحاضرين: هو النهج وليس الأشخاص، بل النهج.

د.ناصر الشاعر: ولكنني قصدت كل كلمة بأن نخوض كل الحروب المختلفة والمهات المختلفة بالأشخاص أنفسهم، وهذا مستحيل مستحيل، فكل مهمة لها شخصها، فلا يعقل أن تكون كل المهات من الأشخاص أنفسهم فهذا لا يعقل أبداً.

الأمر الآخر هو أننا أحياناً نؤمن بأنه لا يوجد إلا طريقة واحدة فقط لا غير، أو أسلوب واحد فقط لا غير، وكأنه لا يوجد هناك خيارات أخرى، وهذا يسمى لزوم ما لا يلزم، بأن الشعب يلزم نفسه بأشياء في القوافي، حتى في منتصف بيت الشعر أو في الصدر أو في

العجز، ونحول الوسائل كأنها مقدسة، والأدوات وكأنها الغاية الكبرى، وهذا كلام غير صحيح، يجب أن لا نحشر- أنفسنا بالزاوية، وكأنه لا بديل عن المفاوضات إلا المفاوضات، ولا بديل عن العمل المسلح إلا العمل المسلح..... فهذا غير صحيح، بل الصحيح قد يلزم هذا وقد يلزم ذلك، وقد لا يلزم هذا وقد لا يلزم ذلك، وقد يلزم غيرهما، وبالتالي لماذا نحول الأداة على أنها هي الشيء المقدس، وأنا عندما أتكلم، أكيد أنكم تفهمون تماماً ما الذي أقصده، بأنه يجب أن يكون عندنا خيارا، وأنا متأكد تماماً بأن لدينا خيارات، ولكننا نريد جدية في فحص هذه الخيارات، وأن نسير في هذه الخيارات، وأن لا نتمسك حول خيار محدد، وسواء سميت أنت مقدساً بالنسبة لك، وآخر سماه خياراً مقدساً بالنسبة له، فأنا قناعتي الشخصية بأنه يوجد أيضاً خيارات أخرى أيضاً، واليوم بدأنا نتحدث عن خيارات أخرى كالانتفاضات الشعبية والمقاومة السلمية، إذن لدينا خيارات هائلة يمكن أن يبحث عنها الشعب الفلسطيني وعدم تحويل الأدوات وكأنها الشيء المقدس.

الأمر الآخر في دقيقة أو نصف دقيقة، هو الفجوة الهائلة بين القيادة والقاعدة، ويجب أن يحذر القائمون على العمل بأنه يوجد هناك فجوة هائلة، وهذا موجود ليس داخل فتح أو الفصائل الأخرى بل أيضاً

موجود داخل حماس، وأنا واثق تماماً بأنه يوجد فجوة هائلة بين القيادة والقاعدة، أنا أذكر في جامعة النجاح، في يوم من الأيام كان حديثنا عن قرار مجلس الأمن 242 وأن المنظمة تقبل بهذا القرار، وكان هناك بعض الأخوة في فتح، فقالوا: لا يمكن هذا وهذه خيانة ونحن لا نقبل بهذا. وتبين لاحقاً بأن قرار 242 هو إنجاز هائل لو تحقق، فالمشكلة أنك أنت في القيادة تذهب في اتجاه معين، وأنت لا تعبى قاعدتك بطريقة تفكيرك نفسها، فهذا الكلام لا يمكن أن ينجز أي مشروع، يجب أن يكون هناك حوار بين القمة والقاعدة، اليوم نتكلم في اللقاءات عن قبول دولة في حدود 1967، وبعد قليل يخرج علينا شخص آخر يقول: أبداً نريدها من النهر إلى البحر، وآخر يخرج بشيء آخر وهكذا، فهناك فجوة هائلة بين صناع السياسة وبين القاعدة والجهاهير، وكأننا لا نثق بجمهورنا وبالتالي نقول شيئاً ولا نصارح جمهورنا بما نريد، ونفاجئه وبالتالي نفشل، ومن ثم يعزلنا الجمهور.

الأمر الآخر، أحذّر نفسي وكلنا يجب أن ننتبه إلى مشكله حقيقية، وهي تدمير المجتمع الفلسطيني ونفسيته ومكوناته وبنيته، وتحويله إلى مجتمع غير مناضل غير ثوري، وكأن روح النضال والتحدي أصبحت هي العيب، وأصبح همتنا وكأنه فقط تدبير الأمور اليومية والمعيشية وما



الى ذلك.. لا... فهذا كلام خطير، وتحويل المجتمعات إلى النفاق والتسول داخلياً وإقليمياً، داخلياً بمعنى أن المواطن يجب أن يناق لي كمسؤول حتى يأخذ ما يريد ويحقق لقمة عيشه، أو المريض، حتى يأخذ لولده تحويله يجب أن يكون منافقاً، وتفريغ المجتمع من كل طاقاته وقدراته وذاته ونفسيته، فهذا كلام خطير، لأنه بصراحة نحن نذهب ويبقى المجتمع، لذلك نحن بحاجة إلى مجتمع حي، ومجتمع مكافح.

مرة ثانية؛ هذا أبداً لا يعني بأنه لا يوجد محطات إيجابية، وأنا اعتقد بأن هناك أموراً كثيرة أنجزها الشعب الفلسطيني، ويجب البناء عليها في كل المجالات، ونحن بإمكاننا أن نقدم أشياء كثيرة، أنا متأكد بأن بعض الناس سيشارون إلى هذه الإيجابيات، ونحن يمكن أن نخلق منظومة معينة يمكن البناء عليها.

وشكراً جزيلاً

## كلمة الاستاذ بسام الصالحي

أمين عام حزب الشعب الفلسطيني

اسمحوا لي أن أشكر جامعة القدس المفتوحة على عرض هذا الموضوع المهم.

سأحاول التركيز في مداخلتي على مرحلة متأخرة نسبياً عن تلك التي تحدث عنها زميلنا الأخ عدنان سمارة، وبشكل محدد على الفترة التي أعقبت انتفاضة عام 1987م .

النتيجة السياسية التي تمخضت عن هذه الانتفاضة؛ هي إعلان الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في 15-11-1988 والذي وحد مرة أخرى وبشكل مكثف أكثر مجموع الشعب الفلسطيني خلف أهداف المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في حق تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس بالإضافة إلى حق العودة وفقاً للقرار 194 .

إلا أن إعلان الاستقلال أكد على أن المرجعية القانونية والسياسية لهذه الدولة، هي القرار الأممي رقم 181 أي قرار التقسيم، كما أن

إعلان الاستقلال أوضح ملامح الدولة الفلسطينية المنشودة بتأكيد طابعها الديمقراطي ومضمونها الساعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وقيامها على المساواة والمواطنة، وعلى الالتزام بجميع المواثيق والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وبالمساواة، بهذا السلاح السياسي تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية للمجتمع الدولي من أجل استئثار الكفاح الوطني الفلسطيني والانتفاضة في نتائج سياسية محددة، وأعتقد بأننا بحاجة إلى مراجعة كيف استكمل هذا البرنامج الذي طرح في عام 1988.

التطور الأبرز كان عقد مؤتمر مدريد للسلام الذي جاء في ظل التوازن الأمريكي السوفياتي في حينه، وفي ظل الحرب على العراق، وكذلك في إثر مبادرة السلام الفلسطينية، وإعلان الاستقلال، وبرغم مشكلة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد، فإن الوفد الفلسطيني المفاوض أصرّ في واشنطن على التمسك بحل قضية الاستيطان أولاً، لأنها القضية المركزية التي يجب حسمها قبل التقدم في المفاوضات، ثم إن القضية الأخرى هي قضية القدس، وذلك قبل التقدم في أية قضايا أخرى.

وبطبيعة الحال تعثرت مفاوضات واشنطن ، وكان لا خير أن تبقى المفاوضات متعثرة إذا لم يُحسم هذان الامران، كان هذا هو الموقف الفلسطيني وموقف الوفد الفلسطيني بشكل خاص، الذي ترأسه في حينه - كما يذكر الجميع - الدكتور المرحوم حيدر عبد الشافي ، اتفاق أو سلو عملياً التف من حيث الحل على كلا القضيتين ، بمعنى أنه في الوقت الذي تعثرت المفاوضات في واشنطن ، وطبعاً هناك أسباب للتعثر، وهي موقف إسرائيل وموقف الولايات المتحدة الأمريكية وإصرار الوفد الفلسطيني على حسم هذه القضايا الأساسية، فان اتفاق أو سلو الذي جاء بعد ذلك هو في واقع الامر أجّل البحث في موضوع القدس، وأجّل البحث في كل القضايا التي أصبحت تسمى فيما بعد بقضايا الحل النهائي.

صحيح أن اتفاق أو سلو تضمن نصاً واضحاً على عدم الإجحاف في قضايا الحل النهائي ، بما فهم فلسطينياً بأن ذلك يعني وقف الاستيطان ووقف التوسع في القدس، إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة أن اتفاق أو سلو غير الاستراتيجية التفاوضية التي كان يتبعها وفد الدكتور حيدر عبد الشافي (وحتى بدون علم الوفد عن القناة الأخرى

للمفاوضات أصلاً)، وأن هذا الفهم الفلسطيني لم يكن ذاته لدى إسرائيل التي واصلت الاستيطان والتوسع وتهويد القدس .

أما المفاوضات والاتفاقات التالية لأوسلو فقد كرست المفهوم الإسرائيلي لاتفاق أوسلو؛ خاصة في القضايا الرئيسة التالية: أولاً أن الاتفاق أعطى السلطة الوطنية الفلسطينية التي نشأت نتيجة هذا الاتفاق، المسؤولية عن السكان ولم يعطها أية سيادة على الأرض ، الأمر الثاني أنه قسّم الأرض إلى ما يسمى أ، ب، ج . وهو الأمر الأخطر فيما حصل في هذا الاتفاق، ونتيجة لهذا التقسيم لم يتوقف الأمر عند ذلك، وإنما تم التعامل فلسطينياً ودولياً على أن المناطق المسمى (ج) أصبحت خارج البحث إلى حين حسم قضايا الحل النهائي، ورغم أن السلطة الوطنية الفلسطينية مثلاً مشكورة، دعت الناس لكي تبني في مناطق (ج) من باب التحدي، ولكن ليس فقط، لا تستطيع السلطة أن تمنح رخصة للبناء في مناطق (ج) بل هي أيضاً لا تعرف كيف تعوض من يهدم بيته إذا بنى في مناطق (ج) فهذه حقيقة ، ولا توجد مؤسسة إقراض أو بنك فلسطيني يستطيع أن يعطي قرضاً لشخص له قطعة أرض مملوكة في منطقة (ج). كما امتنعت المؤسسات الأوروبية والدولية عن التمويل في القدس أو في مناطق ج وهكذا بالتدرج عملياً أخرجت غالبية أراضي

الضفة الغربية بواقع الأمر ليس فقط من أية سيادة فلسطينية، بل من أية قدرة على تطويرها ، وهذا كان من أهم المخاطر والسلبيات التي تمخضت عن اتفاق اوسلو .

في إطار هذا الاتفاق أيضا تم الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ،ولكن ليس بالدولة الفلسطينية، ولذلك من خلال هذا الاعتراف فنحن نعترف عملياً بإسرائيل ، وإسرائيل تعترف بالمنظمة كمفاوض ،أي كطرف يمثل الفلسطينيين في المفاوضات لا أكثر ولا أقل،ولا يترتب على ذلك اعتراف أصلاً بالحقوق الفلسطينية في إقامة دولة ،بل إن ذلك مرهون بنتائج المفاوضات التي تتحكم إسرائيل في إدارتها وفقا لاستراتيجيتها التوسعية .

وهكذا، فنحن أمام واقع غياب سيادة فلسطينية على الأرض في ظل ولاية على السكان ، ومسؤوليات هذه الولاية المنقوصة والفقيرة بإمكانات السيادة على الأرض والموارد وفي ظل استمرار الاحتلال ، بالإضافة طبعا إلى الوضع الخاص بالقدس التي أخرجت بشكل فعلي من أية مسؤولية أو سيادة فلسطينية، صحيح ظل الحديث عن بيت الشرق وبعض المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس ، وبهذه

المناسبة ظلت الانتخابات في القدس موضوع صراع ، يعني شكلت الانتخابات في القدس في البريد للسلطة وللرئاسة ، وهذا لا يعني تسليم إسرائيل بأن القدس جزء من مناطق السلطة الفلسطينية رغم المعنى الرمزي الذي تضمنته مشاركة القدس في الانتخابات والإصرار الفلسطيني على الترشيح والانتخاب للمقدسيين .

إجمالاً فإن واحدة من المسائل التي تحتاج إلى مراجعة في رأيي هي اتفاق أوسلو أصلاً كأساس لكل ما تلا هذه العملية التي حصلت ما بعد إعلان الاستقلال عام 1988 وطبعاً حتى لا نظلم الاتفاق ولا نظلم المنظمة أيضاً، فإن هذا الاتفاق أمّن بشكل مقابل للشعب الفلسطيني سلطة فلسطينية على أرضه واعتراف بتمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني والإقرار بالتفاوض على إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وإدراج قضية اللاجئين كقضية تفاوضية في إطار ما عرف بقضايا الحل النهائي . وفي خانة الموازنة بين هذه النتائج وبين السلبيات والنواقص في الاتفاق، فنحن بحاجة لشيء من المراجعة والتدقيق .

المسألة الثانية في هذا الإطار، هي السلطة الفلسطينية نفسها التي كانت نتيجة لهذا الاتفاق. فكيف تم التعامل الداخلي الفلسطيني مع

السلطة؟ وأنا أعتقد بأنه جرى الاندفاع في موضوع السلطة نحو الرموز، ونحو المظاهر، ونحو الرغبة في أن تتحول السلطة إلى مسؤولية دولة، وهي في واقع الأمر لا يمكن أن تكون قادرة على ذلك، وهذا هو الخلل البنيوي في كل وضع السلطة الفلسطينية، وما نشهده الآن هو امتداد لهذا الخلل، فمثلاً نحن لم نكن نحتاج إلى أن يصبح المجتمع الفلسطيني بأكمله معتمداً على السلطة الفلسطينية كما هو عليه الحال اليوم، وبالتالي فإن سياسات السلطة الاقتصادية والمالية وغير ذلك مثلاً لم تتم بشكل حقيقي وفعلي القطاعات الأساسية في المجتمع، لا في الصناعة ولا في الزراعة، ولا في المشاريع المعتمدة على الذات، ولا في غيره، وتحولت السلطة إلى أكبر مشغل للشعب الفلسطيني، وفي بنيتها وموازنتها الداخلية، فهي أيضاً زادت الموازنة مثلاً لأجهزة الأمن و المؤسسات الأمنية على حساب كل القطاعات أو الأولويات الأخرى في الصحة وفي التعليم وفي غيره، وفي كل الجوانب الأخرى بحيث تحولت السلطة إلى سلطة مثقلة غير قادرة على التعامل بمرونة مع تحديات لا زالت قائمة في واقع الصراع مع إسرائيل، ولهذا السبب نحن نشهد أن القدرة على المرونة في التعاطي مع الصراع أصبحت ضعيفة للغاية لدى السلطة الفلسطينية، ولهذا السبب أيضاً في فإن مفهوم أو استراتيجية



دور السلطة وأولوياتها والتزاماتها بحاجة للمزيد من البحث والمعالجة الاستراتيجية، وهذا أيضاً من قضايا المراجعة المطلوبة .

### المسألة الثالثة: المفاوضات

طبعاً مفهوم، بأنه بعد عام 1988 وبعد أو سلو، أصبح الحل بالنسبة للقضية الفلسطينية يعتمد بشكل أساسي على المفاوضات ، وهذه المفاوضات أيضاً فيها مشكلة بنيوية، لكونها استندت إلى طابعها كمفاوضات ثنائية دون تدخل دولي ، أي نحن و الإسرائيليون ، وأن الرعاية الدولية فيها قاصرة على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل بشكل رسمي وفعلي ، ثم في سياق ذلك أيضاً استثنت الأمم المتحدة ومرجعية قراراتها إلى غير ذلك ، وأصبح هذا الإطار للمفاوضات هو الصيغة الوحيدة التي يتم التعامل الدولي فيها مع موضوع المفاوضات ، ولذلك فشلت هذه المفاوضات وستفشل، لأنه في واقع الأمر، فإن هذا الإطار سواء المرجعي أو الإطار التنفيذي للمفاوضات محكوم بالفشل، ويقوم من جانب إسرائيل على تجميد المؤسسات الدولية وشرعية قراراتها ، وحتى بعد تشكل اللجنة الرباعية فان قواعد اللعبة التفاوضية الثنائية بقيت كما

هي، وفقاً للمفهوم الإسرائيلي، ولهذا كان من الطبيعي والضروري وقف هذه المفاوضات والعمل على تغيير إطارها وتأكيد مرجعيتها وفقاً لقرارات الأمم المتحدة .

ما أريد أن أقوله بشكل ملخص جداً بأنه جرت محاولة للخروج من هذا الوضع ، والمحاولة الأساسية الجوهرية في ذلك، كانت في الانتفاضة الثانية ، ورغم الملاحظات على العديد من السلبيات في هذه الانتفاضة، ولكن ما كانت تعنيه هذه الانتفاضة هو محاولة للخروج من مرحلة أو سلو بمعنى المرحلة الانتقالية باتجاه فرض الدولة أو التغيير في الواقع، وكذلك تغير في قواعد المفاوضات بعد فشلها في كامب ديفيد ، وقد ظهر ذلك عندما توجه المرحوم أبو عمار إلى الحديث في حينه عن إمكانية إعلان الدولة من طرف واحد، وكذلك المحاولة في تغيير مهمات السلطة الفلسطينية نفسها التي انخرطت في هذه الانتفاضة في حينه .

النتيجة المرة، تمثلت في أن الانتفاضة الثانية لم تحقق أهدافها تلك وشابتها، سلبيات عديدة، ولم ننجح في تغيير ما حاولنا تغييره، وعدنا إلى ذات المربع الذي قُدم في حينه بما يسمى " خارطة الطريق " وهو يقوم على إعادة ترتيب وضع السلطة وإعادة ترتيب عملية المفاوضات ومحاولة

أيضاً لبناء وضع جديد يقوم على تمديد المرحلة الانتقالية وإعادة رسم التزامات أو سلو بصورة أفسى مما كانت عليه .

أخيراً يجب الإشارة إلى أنه في سياق هذا الوضع، ضعفت مكانة منظمة التحرير وأُكلت السلطة أو هضمت منظمة التحرير الفلسطينية ، وفي سياق ذلك ضعفت العلاقات بين مجموع الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وهذا جزء آخر يتطلب المراجعة.

أريد أن أنهي بالقول، إن خطة خارطة الطريق والترتيبات التي أعقبت الانتفاضة الثانية فشلت أيضاً في تقديم الحلول لذات القضايا التي ولدت الانتفاضة أو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وضمان حقوق اللاجئين، والآن يجب السعي مجدداً لتغيير الاتجاه، وهذا يتطلب:-

- التغيير في مضمون فهم السلطة وألوياتها والتزاماتها .
- التغيير في موضوع المفاوضات والنظرة لها وإطارها ومرجعياتها.
- البناء على موضوع الدولة الذي طرح مؤخراً في الأمم المتحدة .
- إعادة بناء التحالفات الدولية المختلفة.

المسألة أو النقطة الأخيرة في ذلك، هي أنه في سياق هذا، كان التوازن الداخلي للقوى الفلسطينية يتغير، بمعنى ظهور حماس وانخراطها في العملية الانتخابية، ثم أيضاً استعداد حماس للانخراط في المشروع السياسي العام لمنظمة التحرير الفلسطينية والمشاركة فيها، والأخطر من ذلك الانقسام الذي حصل في غزة، وقبله إعادة الانطواء أو الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وخلق واقع موضوعي لسلطتين، سلطة في غزة، وسلطة في الضفة الغربية.

وفي سياق المراجعات، أعتقد بأن أحد المفاتيح المهمة المطروحة أمامنا هو كيف نستطيع أن نغيّر في الوضع القائم باتجاه بناء استراتيجية جديدة على أساس معالجة كل هذه القضايا المطروحة وغيرها.

وشكراً



الجلسة الثانية / فلسطين دولة مراقبة غير عضو في الامم المتحدة  
(الانجاز والاهمية والتبعات)





## كلمة الدكتور أمين مقبول

أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح

شكراً للدكتور عثمان، ومساء الخير للجميع من إخوة وأخوات.

صحيح أن كثيراً من الفلسطينيين ينظرون إلى القرار الأممي بالاعتراف بدولة فلسطين، دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ليس بتفاؤل كبير، أو يتساءلون ماذا بعد هذا الاعتراف؟ هذا أمر طبيعي وعادي بحكم حالة الجمود السياسي التي سبقت هذا الاعتراف، وحالة الجمود التي تبعت أيضاً، والتي ما زالت قائمة بعد هذا القرار، وننوه بداية بأن النقاش كان يدور حول الذهاب إلى مجلس الأمن، بعد أن توقفت المفاوضات، أو بعد أن أدرك الجميع بأن المفاوضات التي تدور بيننا وبين الإسرائيليين وبرعاية أمريكية أو برعاية رباعية لم تعد ذات جدوى، وإنما أصبحت تضر المصالح الوطنية الفلسطينية، فكان هناك قرار وطني فلسطيني بضرورة العودة إلى المجتمع الدولي، والعودة إلى الأمم المتحدة، وبالتالي كان التوجه في البداية نحو مجلس الأمن، للحصول على الاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية، ولا نريد أن نستذكر مجريات الأحداث والتأكيدات والتحذيرات والصعوبات، التي



واجهت مسألة طرح عضوية فلسطين كدولة كاملة العضوية على مجلس الأمن، ونتيجة للظروف التي يعرفها الجميع، لم تعرض هذه المسألة على مجلس الأمن، وكذلك نتيجة حسابات حصلت لأننا لم نستطع أن نجتمع تسع دول على الأقل، حتى لو استعملت الإدارة الأمريكية حق الفيتو، وبالتالي أُجِّل الموضوع، في الواقع كانت في البداية نقاشات تدور بين أوساط القيادة الفلسطينية بأن نذهب إلى مجلس الأمن أو إلى الجمعية العامة، وكانت هناك آراء وتباينات، البعض يقول نذهب إلى مجلس الأمن مباشرة، وكان البعض وكثيرون في الواقع يقولون كخطوة أولى يمكننا الذهاب إلى الجمعية العمومية، وفعلاً كان القرار في النهاية وبالاجماع الفلسطيني وبعد تجربة مجلس الأمن بالذهاب إلى الجمعية العمومية للحصول على اعتراف أممي بدولة فلسطين، دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وكان هناك تحرك فلسطيني جيد للعمل على تحصيل أكبر عدد ممكن من دول العالم للتصويت لصالح هذا القرار، وفعلاً كان هناك حركة دبلوماسية وسياسية نشطة للقيادة الفلسطينية، ولأطراف وأصدقاء في العالم، وأيضاً لدول عربية كان هناك تحرك جيد ومثمر حتى استطعنا الوصول إلى اليوم الذي طرح فيه الموضوع في 11/29 من العام الماضي، وما صاحب ذلك اليوم أو ما قبل ذلك أيضاً

من تهديدات وتحذيرات أمريكية وإسرائيلية وغير ذلك، وهذه التهديدات ليست لنا فقط، بل للدول التي تدعم هذا القرار، هذا مؤثر على الحمى التي أصابت الإدارة الأمريكية والاحتلال الإسرائيلي والتهديدات للحيلولة دون بأن الحصول على هذا الاعتراف بدولة فلسطين غير كاملة العضوية.

يعني بالنسبة للإسرائيليين والأمريكيين بأنه قرار مهم ومزعج، وكل ما هو مزعج للإسرائيليين والأمريكيين وأصدقائهم، وبالتالي سيكون مفيداً للفلسطينيين، وهذا تحصيل حاصل فالزعج بالنسبة لهم سيكون نصراً ولمصلحة الفلسطينيين.

أهمية هذا القرار، قرار الجمعية العمومية رقم 67/19 بأنه أنهى المصطلح أو المقولة الإسرائيلية وغير الإسرائيلية بأن هذه الأراضي أراضٍ متنازع عليها، وثُبتت بأنها أراضي دولة فلسطين المحتلة، وأنها دولة تحت الاحتلال وبالتالي سقطت قانونياً ودولياً مقولة بأنها أراضٍ متنازع عليها، هذا الإنجاز أو الأهمية الأولى التي اكتسبت الاعتراف بهذا القرار.

إضافة إلى أن القرار بمجمله تضمن العديد من القضايا من ضمنها قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عبر سنوات طويلة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بما فيها قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين . إضافة إلى أن القرار تضمن أيضاً الاعتراف أو التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومجمل ما ورد في هذا القرار الهام والتاريخي بالنسبة لنا كشعب فلسطيني يعتبر إنجازاً من الإنجازات التي حققها الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، في السنوات الأخيرة.

بالتأكيد هذا الإنجاز ترتب عليه أيضاً إعطاء حق لدولة فلسطين، إلى أن تنضم إلى جميع المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وإلى جميع الوكالات والمواثيق الدولية التي تتبع الأمم المتحدة أو المعاهدات الدولية، وربما أكثر منظمة أو أكثر هيئة تحشى إسرائيل وأصدقاء إسرائيل الانضمام إليها، هي محكمة الجنايات الدولية على اعتبار أن من حق دولة فلسطين اليوم أن تنضم لهذه المنظمة الدولية، وأن ترفع دعاوى وشكاوى ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين، الأمر الذي كانت فيه مساومة من قبل الأميركيين والإسرائيليين وحتى من بعض الأوروبيين الذين ما زالوا يساومون حول هذا الموضوع، بأن تمتنع أو تتجنب القيادة

الفلسطينية ودولة فلسطين من طرح قضايا مجرمي الحرب الإسرائيليين على هذه المنظمة، أو أن تقوم برفع شكاوى ضد مجرمي الحرب ، هذا الأمر الذي يعد أيضاً من الإنجازات ومن الحقوق التي اكتسبتها دولة فلسطين والقيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

بخصوص هذا الأمر فقد يطول الحديث عن الأهمية والانجاز، ولكن كيف كانت ردود الفعل الإسرائيلية على هذا القرار ؟

كانت ردود الفعل الإسرائيلية قبل صدور القرار واضحة من خلال التهديدات بقطع الإيرادات الفلسطينية من إيرادات الضرائب من خلال التهديد بالمضايقات، ومن خلال التهديد ببعض الامتيازات التي يقال إنها تعطى هنا وهناك ، وكل هذه التهديدات بالتأكيد لم تمنع القيادة الفلسطينية ، وهي من المرات القليلة التي تتوحد فيها القيادة الفلسطينية بكل فصائلها، وبكل قواها، من التوجه نحو قرار وحول توجه وطني موحد ، بما فيها القوى الإسلامية التي لها تحفظات على النشاط السياسي الدبلوماسي في الفترة السابقة

المشهد الاسرائيلي مباشرة وبتاريخ 12\3 من العام نفسه أي بعد ثلاثة أو أربعة أيام من صدور قرار الأمم المتحدة، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قراراً يرفض هذا القرار الأممي ويعتبره قراراً غير مجدٍ ولن يفيد شيئاً، واتخذت بعدها سلسلة من القرارات المتعلقة بتوسيع وزيادة العدوان الاستيطاني وخاصة في منطقة القدس، وبدأت بممارسات استفزازية ضد الفلسطينيين، وبدأت أيضاً تتخذ مجموعة من القرارات ومجموعة من الإجراءات على الأرض لتؤكد أو لتمنع تحقيق قيام الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 بما فيها القدس الشريف.

المشهد الإسرائيلي لا زال ونحن على أبواب الانتخابات الإسرائيلية، فالواضح من هذا المشهد بأنه لا يعطي مؤشرات بأنه من الممكن أن يكون هناك شريك إسرائيلي في عملية سياسية قادمة، فكل المؤشرات تشير إلى أن اليمين الإسرائيلي المتطرف والذي يرفض مبدأ الدولتين والذي يرفض أيضاً الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك رفض اعتبار القدس جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كل هذه اللاءات أو المواقف الإسرائيلية يبدو أنها الغالبة على المشهد الإسرائيلي، وبالتالي ليس هناك مؤشرات تشير إلى أن هناك شريكاً

اسرائيلياً يمكن أن يكون في المستقبل القريب دافعاً للعملية السياسية للأمم .

على الصعيد الدولي من الواضح بأن الذي كان يدير العملية السياسية هي الإدارة الأمريكية حيث ابتعدت عن الصورة لأسباب الانتخابات الأمريكية، وعدم استكمال وضع الإدارة الأمريكية بعد الانتخابات، إضافة إلى الموقف الأمريكي الذي كان أيضاً يحذر ويهدد بأنه سيتخذ إجراءات، أو على الأقل بأنه لن يتدخل في الموضوع الفلسطيني، يعني هذه التهديدات الأمريكية التي كانت قائمة يبدو بأنها ما زالت كذلك، فليس هناك مؤشرات بأن الإدارة الأمريكية، والتي كان لها دور فعال في السابق، بأنها مستعدة حتى هذه اللحظة أن تدخل مرة أخرى على الملف الفلسطيني الإسرائيلي، أو ملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أو الملف السياسي في المنطقة بشكل عام .

بالمقابل رأينا في الآونة الأخيرة تحركاً أوروبياً ربما يكون هذا التحرك الأوروبي له علاقة بموافقة أو إعطاء ضوء أخضر - من الإدارة الأمريكية، وربما يكون تحركاً أوروبياً شكلياً أو إعلامياً، فلا ندري حتى الآن ماهية هذا التحرك الأوروبي هل هو بايعاز أمريكي أو بموافقة

أمريكية أو ضوء أخضر أمريكي لتحريك العملية السياسية، أو باتخاذ إجراءات علمياً بأن الموقف الأوروبي والموقف الدولي في الحقيقة تبين بأنه يدعمنا ويساندنا، وهذا تبين من خلال القرار الأممي بالاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، بأن النسبة التي صوتت لصالح هذا القرار كانت نسبة عالية ومهمة بنسبة 138 دولة، وحتى النسبة التي امتنعت عن التصويت كان متوقعاً أن كثيراً من الدول التي امتنعت عن التصويت أن تصوت ضد القرار، فالعدد الذي صوت ضد قرار الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين لا نريد أن نقول تسع دول، وإنما دولتان أساسيتان هما إسرائيل وأمريكا، نعم هم تسع دول ولكن الدولتين اللتين تقفان وراء القرار هما أمريكا وإسرائيل. نعم هناك كندا ومقدونيا، حتى كندا اتخذت مواقف بعد القرار وبعد التصويت ضد القرار، وأجرت اتصالات مع القيادة الفلسطينية واتخذت بعض الإجراءات للتخفيف من الموقف الذي اعتبرناه عدائياً لمن صوت ضد هذا القرار.

ولكن بشكل عام نستطيع أن نخرج بخلاصة؛ بأن المجتمع الدولي بشكل عام يدعم الحقوق الفلسطينية، ويدعم قرار الأمم المتحدة ويدعم وقف الاستيطان ويعتبر الاستيطان... حتى من لم يصوتوا لصالح القرار

يعتبرون الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 باطلاً وغير شرعياً، وبالتالي هذا القرار يعتبر كل ما هو قائم على هذه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 من إجراءات ومن بنیان واستيطان هو باطل وغير قانوني وغير شرعي، وهذا الأمر توثق دولياً، وهذا الأمر مهم حيث إنه يعطي القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني أيضاً قوة إضافية للتحرك على الصعيد الداخلي والعربي.

الأهم من الموقف الإسرائيلي والموقف الدولي والمحيط الإقليمي هو الموقف الفلسطيني، فالفلسطينيون أمام هذا الموضوع وأمام هذا القرار، كانوا حقيقة موحدين وملتفين حول دعم القيادة الفلسطينية، بهذا التوجه، واستقبلوا القرار الفلسطيني بكل حماسة، وتفاؤل، وكانوا ينتظرون ماذا سيُتخذ من قرارات بعد هذا القرار المهم.

أخيراً أريد أن أقول بأن الكرة الآن في ملعب الفلسطينيين، فعلى الفلسطينيين وعلى القيادة الفلسطينية وعلى منظمة التحرير الفلسطينية في كل فصائل العمل الوطني السياسي في الساحة الفلسطينية أن يحولوا هذا القرار الأممي من مجرد قرار كما نقول "حبر على ورق" إلى وقائع تجسد الدولة الفلسطينية، وقد بدأت القيادة الفلسطينية باتخاذ بعض إجراءات



على هذا الصعيد ولكن هذه الإجراءات غير كافية، وتحتاج إلى مزيد من القرارات والإجراءات وتحتاج إلى تعبئة جماهيرية شعبية للقرارات وأيضاً استطلاعات رأي عام حول القرارات التي على القيادة الفلسطينية اتخاذها لتجسيد الدولة على الأرض.

في الحقيقة بعض القرارات التي اتخذت في الأيام الأخيرة على ضوء التصعيد في المقاومة الشعبية وباب الشمس والكرامة، تبشر بأننا قادمون على مرحلة تصعيد مقاومة شعبية واتخاذ قرارات سيادية لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض، حتى لا تتحول إلى "حبر على ورق" مثل كثير من القرارات التي اتخذت لصالح القضية الفلسطينية، وأهم قضية بل الأهم من أجل أن يصبح هذا القرار فعلياً ويصبح هذا القرار له أقدام يسير عليها، هو إنجاز المصالحة الوطنية أو أقصد بالمصالحة بين قوسين استعادة وحدة الوطن ووحدة المؤسسات، وهذا الأمر الذي نأمل ونتمنى أن يُنجز بأسرع وقت ممكن، والذي نرى بشائره خلال الأيام والأسابيع التي مضت ونأمل أن يُنجز خلال أقرب وقت ممكن.

وشكراً لإصغائكم

## كلمة الرفيق عبد الرحيم ملوح

نائب الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بداية، شكراً لكم و شكراً للجامعة القدس المفتوحة على تنظيم هذا اللقاء و شكراً للمحاضر من هنا.

وأنا أمل بالقول بأنني سأركز في هذا اللقاء وفي هذه المداخلة على الوضع الداخلي الفلسطيني لمعرفة ما الذي علينا عمله ؟ ما الذي يجب عمله ؟ ما هي الممكنات ؟ ما هي الأسس التي تقوم عليها ؟؟ على عكس أخي د. أمين مقبول الذي ركز على المجتمع الدولي والمجتمع العربي ... الخ، على الدعم للقضية الفلسطينية ، ويجب أن أقول بشكل واضح وصريح بأننا فشلنا في العام الماضي بالحصول على عدد الدول التي تتيح لنا طرح قضيتنا على مجلس الأمن ، هذا يجب أن نقر به ، لأنه كان يجب أن نحصل وفق نظم وقوانين الأمم المتحدة على تسع دول حتى يتاح لنا فرصة طرح قضيتنا على مجلس الأمن ، ولكننا لم نحصل إلا على ست دول من أعضاء مجلس الامن .

المحاضر : حصلنا على ثنائي دول !!.

عبد الرحيم ملوح : لالمر نحصل على على ثمانى دول ، بلعلى ست دول قبل الفيتو الأمريكى ، وكان يمكن لهذا القرار أن يجرى أمريكيا فى استعمالها للفيتو ، لان الفيتو كان بانتظارنا، حتى لو صوتت معنا أربع عشرة دولة من خمس عشرة دولة فى مجلس الأمن، فقد كان الفيتو الأمريكى بانتظارنا نحن، هذه قضية يجب أن ندرکها جيداً ونعرف كيف نتعامل معها فى المستقبل القريب، إن ما أنجزناه فى يوم 29-11 فى الأمم المتحدة ، كان انجازاً كبيراً لنا كفلسطينيين... بأى معنى؟؟

بمعنى أننا فى الأمم المتحدة وفى الجمعية العامة، ذهبنا هذه المرة إلى الجمعية العامة وطرحتنا قضيتنا عليها، وحصلنا على تصويت مساند لنا بواقع مئة وثمانى وثلاثين دولة تؤيد فلسطين الآن ، لأنه فى قانون الأمم المتحدة ، مجلس الأمن هو الذى يؤسس ويرفع القرار السياسى للجمعية العامة حتى يتم قبولنا فيها ، أو يقبل غيرنا ، وحتى تقبل أى دولة ، كان يجب على مجلس الأمن أن يرفع المسألة للجمعية العامة ، وذهبنا إلى مجلس الأمن ولكننا لم نحقق ذلك ، ويجب أن نقول بأننا فشلنا فى العام الماضى فى الحصول على الأصوات الضرورية فى مجلس الأمن ، وكنا ندرک ذلك ، لأننا كنا نعرف بأن الفيتو الأمريكى لنا بالمرصاد حتى لو صوتت معنا أربع عشرة دولة فى مجلس الامن .

لم يكن هذا الأمر متيسراً بنفس القدر، لولا أن الشعب الفلسطيني صمد في غزة ، غزة والأمم المتحدة وجهان لعملة واحدة ، يعني أن الصمود العظيم في غزة لعب دوراً أساسياً في حجم الدول التي صوتت لنا في الأمم المتحدة ، لأن الحصار على غزة ، والصمود في غزة وأطفال ونساء غزة... الخ ، لعب دوراً في عملية الصمود وتعاطفاً دولياً معنا ، ومن ثم حققنا هذا الإنجاز الدولي في الاعتراف بنا كالدولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

الأمر الثالث هو الذي ترتب على ذلك أيضاً، عيد انطلاقة الثورة الفلسطينية في غزة وأعني بذلك انطلاقة فتح ، وهو عيد للثورة الفلسطينية كما أصبح متعارفاً عليه منذ 40 عاماً ، كان الناس هناك يقولون شيئين ، نريد إنهاء الانقسام والوحدة الوطنية من أجل البناء عليهما ، ونرفض بشكل واضح الاستتار بالسلطة الواحدة في غزة ، ونرفض استتار التنظيم الواحد للسلطة الواحدة في غزة ، هذا هو الموضوع سواء كانت الممارسات فردية أو شخصية ، فهي كانت تثقل على الناس ، وإلاّ من أين جاءت كل هذه الحشود والجماهير الغفيرة ، فالبعض يقول إنّ العدد مليون ، فدعونا نقول بأنه مليون ، فمن أين أتينا به ؟ وجزء منه كان في الانتفاضات السابقة ، ومن المهرجانات السابقة

هنا وهناك ، سواء كان عند حماس أو عند الجبهة الشعبية أو الديمقراطية ... الخ ، لأن هذا الجمع الكبير كان يقول لا نريد سلطة واحدة، ولا نريد جسماً واحداً في غزة ، ونؤكد في نفس الوقت بأنه يضرنا و يضر- بالشعب الفلسطيني، هذا هو الأساس في ذلك .

جاء بعد ذلك مباشرة باب الشمس ، وباب الكرامة ، وأنا لا أقول بأن هذه كانت بدعة من الفلسطينيين، ولكن أستطيع أن أقول بأن هذا كان نتاجاً وطنياً فلسطينياً ... ، هذه مجموعات العمل كلها ، وضعت الفلسطينيين أمام تحديات كبيرة :

التحدي الأول : ويجب أن نقوله بشكل واضح وصريح ، وهو أننا نريد برنامجاً سياسياً وطنياً فلسطينياً جديداً ، ليس بالضرورة برنامج أو سلو ، وليس أي برنامج آخر ، نريد برنامجاً يحاكي تطلعات الشعب الفلسطيني للمرحلة المقبلة ، وهذا هو الأساس في هذا الموضوع ، والبرنامج الحالي لأنه لا يحاكي الآن ما تحقق في الأمم المتحدة ، ولأنه لا يحاكي عودة اللاجئين الفلسطينيين ، يجب أن يبقى منظمة التحرير وبرنامج منظمة التحرير في حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، أي نستطيع القول بأننا لم نعد الآن في إطار برنامج أو سلو ، ومن يريد أن

يعيدنا لبرنامج أو سلو ، والمفاوضات ..... ، يضعنا في خانة الوضع الإسرائيلي ، شاء أم أبى ذلك ، وإعادة التحكم في الوضع الفلسطيني ، بالرغم مما اتخذته نتياهو من إجراءات استيطانية في جنوب القدس أو شرق القدس ... الخ ، فنحن الشعب الفلسطيني يجب أن نضع أساساً وبالرغم من المستوطنات الايوان وإفاراتا ... وبالرغم مما اتخذته الاحتلال من إجراءات فنحن الشعب الفلسطيني يجب أن نضع أساساً وننطلق منه ، لأن برنامج أو سلو لم يكن أساساً يعتمد عليه ... تصوروا في اليوم التالي خرج علينا رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك يقول لا يوجد مواعيد مقدسة ، رابين نفسه شريكنا في سلام الشجعان ، قال لا يوجد مواعيد مقدسة لدى إسرائيل .

أنا لا أريد أن أتحدث عن المشروع الإسرائيلي ، فالمشروع الإسرائيلي كان ولا زال وسيبقى مستقبلاً ، الموضوع الرئيس بالنسبة له ، هو أن الأرض والأمن هما الأساس ، وبالنسبة له فلسطين والضفة هما الأساس ، هذا هو المشروع الإسرائيلي ، أو المشروع الصهيوني هذا هو الأساس بالنسبة له ، لم يغير ذلك لا من زمن " مشروع ألون " ولا الآن ، ولا زمن بيغن ولا زمن شارون ، حتى نصل إلى نتياهو ، لم يتغير المشروع الإسرائيلي ، من قال إن إجراءات استيطانية جديدة اتخذت على أثر

التصويت في الجمعية العامة لصالح فلسطين؟ إن هذه المخططات الاستيطانية كانت موجودة في عهد بيغن و عهد نتنياهو وعهد باراك، وكل ما هنالك أن إسرائيل فقط أخرجت هذه الإجراءات من الدرج .... هي فقط أخرجتها من الدرج فهذه هي القضية ، أخذت من الدرج لكي توضع في حيز التنفيذ ، سواء كان ذلك في إيوان أو في الأغوار أو في جنوب القدس أو شهاها ، فقط إسرائيل أخرجتها من الدرج !! ومن يدقق جيداً يجد أنها مشاريع استيطانية سابقة ، كان لها تخطيطات سابقة، ولكن تنفيذها حصل الآن ، وجاء الوقت المناسب والمبرر المناسب بالنسبة لهم لهذا التنفيذ .

أنا أقول ذلك لأننا حصلنا على دولة غير كاملة العضوية وهذا إنجاز ، ولا شك في ذلك وكما قال د . أمين مقبول فانه إنجاز كبير بالنسبة لنا كفلسطينيين، وهو أيضاً إنجاز دولي ولكن الدولة الفلسطينية يجب أن تبنى هاهنا وتبنى على الأرض الفلسطينية ، لن تبنى الدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة أو في أبراج الأمم المتحدة ، تساندنا في ذلك شعوب العالم، إذا ما أقمنا الدولة الفلسطينية هنا على هذه الارض ... "وعلى هذه الأرض ما يستحق الحياة " كما قال الشاعر الكبير المرحوم محمود درويش ، ومن قال غير ذلك فلدينا من الأمم المتحدة قرارات منذ

عام 1947 لم تنفذ هذه القرارات ، قرارات من مجلس الأمن وقرارات من الجمعية العمومية ... ولم تنفذ كلها ، ولكن أنا أقول بأن علينا جميعاً ، وهذا هو الأساس بالنسبة للبناء الفلسطيني الذي يعتمد على ثلاثة عوامل، كيف نتوحد كفلسطينيين في الداخل و الخارج في الضفة الغربية و غزة من أجل وحدة وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينيين في العودة و تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والدولة الفلسطينية وهذا هو البرنامج الأساس بالنسبة لنا ، لأن هناك نصّاً بخصوص ذلك في القرار الأممي الأخير الذي نص على موضوع منظمة التحرير الفلسطينية ، ونص على موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم ، وعلينا أن نتمسك بها ، ولا نساوم عليها .

مؤخراً القيادة الفلسطينية أخذت قراراً لعقد اجتماع للجنة التنفيذية والأمناء العامين للفصائل واللجنة المركزية لفتح ، بوضع هذه القرارات ما بعد قرار الجمعية العامة ، رفعت هذه اللجنة سلسلة توصيات بخصوص هذا الموضوع ، أنا أقول إن الأساس هو تنفيذ ما اتفق عليه ، مثلاً بالنسبة لمحكمة الجنايات الدولية هذا موضوع يمكن أن يناقش ، بأي معنى سيناقش ؟؟ فكونك تريد الاعتراف بإسرائيل فيمكن أن تقول إسرائيل كذلك ، بأنك أنت قمت بعمل كذا وكذا وضربت



مدنيين وقتلت اسرائيليين... الخ ، أقول ذلك لأنه يمكن أن تستحق هذه المسألة الدراسة ، لكي نعرف أين نربح و أين نخسر. ولكن من ناحية أخرى الذهاب الى اتفاقية جنيف الرابعة ، هذه القضية لا تستحق الدراسة، أو كيف الذهاب إلى منظمات وإجراءات دولية أخرى... الخ ، كل هذه الامور تستحق هكذا دراسة ، لأن هذا يعزز المنحى والاتجاه الفلسطيني ، شيء يستحق الدراسة يمكن أن ندرسه وآخر لا يستحق لا يمكن أن ندرسه ، لماذا ندرسه من الأصل؟؟

الدول السامية المتعاقدة برعاية سويسرا ، فلماذا لا نقدم طلباً موقعاً من الرئيس منذ الآن ، لا بل من البارحة لكي نكون عضواً فيها؟؟ أنا أقول إن سلسلة من القرارات كان يجب أن نأخذها بدون نقاش - تستحق دراسة أو لا تستحق دراسة ، أمّا ما اتخذ من قرارات فهو عبارة عن قرارات، صحيح أنها تخصصنا ، فالدولة والمنظمة هما الأساس .

لا يمكن لأي أحد أن يصدقنا إذا ذهبنا مثلاً إلى الدول العربية، وبعد حين سنعود إلى المفاوضات مع إسرائيل فكيف سيكون موقفنا أمام هذه الدول؟؟ وعلى أي أساس سنعود للمفاوضات ؟ فيجب أن يكون واضحاً ما هو الأساس في موضوع العودة للمفاوضات ولماذا

نعود لها؟؟ أمّا أن يطرح لنا (س) أو (ص) من الناس قضية مقاطعة إسرائيل فما هي الاجراءات التي اتخذت من أجل مقاطعة إسرائيل أكان ذلك في الوزارات المعنية أم كان في الأمن ، كيف نريد مقاطعة إسرائيل ونحن لم نتخذ إلا الدعايات الإعلامية في هذا الموضوع .. أنا أقول بأننا نحتاج إلى جهد فلسطيني ، والجهد الفلسطيني يقوم به الشعب الفلسطيني أولاً وثانياً وثالثاً ، والجهد الفلسطيني يتركز على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً ، والوحدة الوطنية والدولة الفلسطينية التي ستبنى هنا وليس في أي مكان آخر .

وشكراً



## تداعيات الحصول على "الدولة المراقبة"

### كلمة هاني المصري

مدير المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات  
الاستراتيجية

منذ أن انتهى العام 1999 دون التوصل إلى اتفاق نهائي، كما ينص اتفاق أوسلو، بات واضحًا ضرورة شق مسار سياسي جديد، بديل، عن مسار المفاوضات الثنائية دون مرجعية وآلية ملزمة، ولا ضمانات دولية؛ الذي بدأ بعقد مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن وتوج بالتوقيع في احتفال بالبيت الأبيض بتاريخ 13\9\1993.

لقد اتضح أن مسار المفاوضات الثنائية (مسار أوسلو) قد فشل بُعيد التوقيع عليه عندما صرح إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي - الذي وقع على الاتفاق لتبرير عدم التزام إسرائيل بالمواعيد المتفق عليها لتطبيق الاتفاق - بأن "لا مواعيد مقدسة"، وعندما مضت إسرائيل بتوسيع الاستيطان وإقامة مستوطنات جديدة، الأمر الذي أدى إلى "هبة النفق" في العام 1996 التي اندلعت على خلفية إقامة مستوطنة في جبل أبو غنيم والمعروفة باسم "حارحوماه".

ما زلنا نتذكر التصريحات اليومية التي أدلى بها صائب عريقات كبير  
المفاوضين حول 34 التزاماً لم تطبقها الحكومات الإسرائيلية، كانت قد  
التزمت بها في اتفاق أوسلو وملحقاته.

لقد جاءت الضربة القاضية لاتفاق أوسلو بعد مرور عام 1999  
دون اتفاق نهائي كما نص الاتفاق، وعلى أثر فشل قمة كامب ديفيد في  
العام 2000، عندما بدا واضحاً للعيان أن اتفاق أوسلو ليس فقط لم  
ينص على إقامة دولة فلسطينية في مفاوضات الوضع النهائي، وإنما لم  
يفض إلى إقامة مثل هذه الدولة، فما طرحه أيهود باراك من أفكار في قمة  
كامب ديفيد المذكورة لا ترتقي إلى عرض سخّي أو غير سخّي، ولا تقود  
إلى دولة، بل إلى تصفية جوهريّة لمختلف قضايا وأبعاد القضية  
الفلسطينية، بما يشمل الدولة، وعدم العودة، وعدم الانسحاب من  
القدس، ولا إزالة المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة  
عام 1967.

لقد كان اتفاق أوسلو كما كتب الكاتب فيصل حوراني وقال في عدة  
مناسبات " كان اتفاق أوسلو سيئاً، وجاء في زمن سيء، لذا من الطبيعي  
جدّاً أن ينتهي إلى نتائج كارثية، ولو كان سيئاً في زمن النهوض لتم

التقليل من أضراره، ولو كان جيدًا في زمن الهبوط لما كان من الممكن حصد ثماره".

إن المقدمة السابقة ضرورية إذا أردنا تقييم الخطوة الفلسطينية المتمثلة بتقديم طلب الحصول على الدولة المراقبة في الأمم المتحدة، وتصويت 138 دولة لصالح هذا الطلب وامتناع 41 دولة ورفض 9 دول وغياب مندوبي 5 دول أثناء التصويت.

لقد تأخرت هذه الخطوة أكثر من عشرين عامًا على الأقل، حيث كانت ضرورية وممكنة في مرحلة انقسام العالم إلى قطبين في الحرب الباردة، التي بدأت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وحين كانت إسرائيل تعيش عزلة خانقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وأصبحت ممكنة، بدرجة أقل، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وانهيار التضامن العربي بعد احتلال العراق للكويت، وما تلاه من تحالف عالمي ضد العراق انتهى إلى خروجه مهزومًا من الكويت في العام 1991، وحصار العراق وشن حرب جديدة عليه انتهت باحتلاله في العام 2003.

لقد كان المسار الأممي لحل القضية الفلسطينية مطروحًا منذ البداية، قبل قيام إسرائيل وبعده، بل إن شرعية وجود إسرائيل استمدتها من القرار الدولي 181 الذي نص على "قيام دولة عربية وأخرى يهودية، ووضع خاص للقدس في فلسطين الانتدابية". وأصبح ممكنا أكثر بعد فشل اتفاق أوسلو وانهار قمة كامب ديفيد عام 2000.

لم تسر القيادة الفلسطينية في هذا الاتجاه، بل تصورت - بعد انهيار كامب ديفيد - أن بمقدورها تحسين شروط المفاوضات من خلال العودة إلى خيار المقاومة المسلحة، ولو "من تحت الطاولة"، لتجد أن "الخروج من الحمام ليس مثل الدخول إليه"، وأن مآزق المفاوضات وما سمي "عملية السلام" مآزقٌ مستعصٍ، ولا يمكن إيجاد حل له من داخله باستخدام بعض المواقف وأساليب الكفاح التكتيكية، والاستمرار بنفس المسار الذي فشل ومحكوم عليه بالفشل.

ثم جاءت قيادة "أبو مازن" بعد اغتيال ياسر عرفات لتعيد إنتاج الوهم القديم بشكل أعمق، حين تصورت أن أحد أهم أسباب فشل اتفاق أوسلو هو: الأداء الفلسطيني السيئ، والعودة إلى المقاومة المسلحة، وعدم إبداء المرونة اللازمة لإنجاح المفاوضات، وعدم إعطاء

الأمن الأهميّة التي يستحقها لتشجيع إسرائيل على التقدم في السلام، فأخذت خطأً جديداً ظهر بإقرار خارطة الطريق الدوليّة، وتطبيقها وفق التفسير الأميركي لها الذي يقوم على توفير الأمن لإسرائيل، وإثبات الجدارة، وبناء المؤسسات الفلسطينيّة القادرة على قيادة الدولة أولاً، وهذا ما حصل، حيث أضع الفلسطينيون سبع سنوات كاملة أخرى وهم يحاولون إثبات جدارتهم وبناء مؤسساتهم وتوفير الأمن الإسرائيلي أولاً، ولم يؤد ذلك إلى استجابة الحكومات الإسرائيليّة لمتطلبات السلام، ولم يحمّل الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي عمومًا مسؤولياته إزاء تعنت وتطرف إسرائيل، ورفض وإفشال الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة لكل الجهود والمبادرات الفلسطينيّة والعربيّة والدوليّة الرامية إلى التوصل إلى تسوية للصراع الدائر منذ أكثر من مائة عام، وأشهرها مبادرة السلام العربيّة المقررة في قمة بيروت العربيّة في العام 2002 التي أصبحت إسلاميّة. هذه المبادرة تقوم على استعداد عربي جماعي بإنهاء الصراع وتحقيق السلام، والاعتراف بإسرائيل، وتطبيع العلاقات معها؛ مقابل انسحاب القوات الإسرائيليّة من الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة المحتلة عام 1967.



وضاعت سنوات ثمينة وظفتها إسرائيل لتعميق الاحتلال وتوسيع الاستيطان وتقطيع الأوصال والحصار والانقسام، بحيث أصبحت مسألة قيام دولة فلسطينية صعبة جداً، إذ لم أقل مستحيلة.

بدلاً من شق المسار الأممي الذي يقوم على ضرورة انطلاق المفاوضات من الالتزام بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، التي ضمنت الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وأن تكون المفاوضات في إطار دولي كامل الصلاحيات ومستمر، وليست مفاوضات ثنائية برعاية طرف منحاز تماماً لإسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأميركية، وشاهد زور اسمه اللجنة الرباعية الدولية، مع توفير ضمانات دولية حقيقية وآلية تطبيق ملزمة وجدول زمني قصير، بدلاً من ذلك ذهبت القيادة الفلسطينية الجديدة إلى مؤتمر أنابوليس المنعقد في أواخر العام 2007 بعيد الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، على أساس أن المؤتمر مجرد منصة لاستئناف المفاوضات، التي ستكون مرجعيتها خارطة الطريق الدولية التي وافقت عليها حكومة شارون مع تقديم ملاحظات عديدة فرغتها من مضمونها، وجعلتها خارطة إسرائيلية، ولم يعترض عليها أحد من أطراف اللجنة الرباعية الدولية، الأمر الذي حولها بالرغم

من سوئها إلى حبر على ورق، وإلى التزامات يطبقها جانب واحد ويتنكر لها الطرف الآخر تقريباً بشكل كامل.

وفشلت المفاوضات الشائئة التي جرت في العام 2008، وعرضت حكومة أولمرت عرضاً لا يلبي الحد الأدنى من المطالب والحقوق الفلسطينية، ولم يرتق في بعض الجوانب إلى ما تم التفاوض عليه في قمة كامب ديفيد 2000 وطابا في 2001. وبالرغم من ذلك لا تستطيع إسرائيل أن تلتزم به (كما صرحت تسيغي ليفني وزيرة الخارجية حينذاك، وبدلاً من فتح المسار الأممي بعد توقف المفاوضات أضاعت القيادة الفلسطينية أعوام 2009 و2010 و2011، وهي بانتظار نجاح الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات.

وعندما طرحت الخيار الأممي طرحته ضمن عدة خيارات تحدث عنها الرئيس أبو مازن علناً في قمة سرت العربية في العام 2010، واستخدمت كوسيلة تكتيكية للضغط لاستئناف المفاوضات.

حتى عندما اضطرت إلى السير في الخيار الأممي؛ قامت القيادة الفلسطينية بتقديم طلب إلى مجلس الأمن في أيلول 2011 للحصول على العضوية الكاملة رغم إدراكها بتعذر حصولها على تأييد الأصوات

التسعة من أعضاء مجلس الأمن التي من دونها لا يمكن عرض مشروع القرار للتصويت. ولو حصل الفلسطينيون على الأصوات التسعة فلن يحصلوا على العضوية الكاملة، لأن الفيتو الأميركي يقف لهذا القرار بالمرصاد.

لماذا فضّلت القيادة الفلسطينية الذهاب إلى مجلس الأمن بالرغم من إدراكها لاستحالة الحصول على العضوية الكاملة، ولماذا لم تسارع إلى تقديم طلب ثانٍ إلى الجمعية العامة عندما تأكدت من عدم حصولها على الأصوات التسعة؟ هذان السؤالان، يمكن الإجابة عنهما، الآن، بثقة كبيرة، وذلك بأن السبب يعود إلى أن القيادة الفلسطينية لا تزال تراهن على نجاح الجهود لاستئناف المفاوضات، كما أرادت أيضًا تجنب المواجهة مع الإدارة الأميركية وإسرائيل لأطول فترة ممكنة، خصوصًا أن المجابهة لن تعني فقط ممارسة التهديدات بالعقوبات المالية والاقتصادية للسلطة، وإنما قد تصل إلى إغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وسحب الاعتراف بها كممثل للفلسطينيين، ولاعب سياسي وشريك في ما يسمى "عملية السلام".

تأسيسًا على ما سبق، إن خطوة الذهاب إلى الجمعية العامة للحصول على "العضوية المراقبة" لدولة فلسطين جاءت متأخرة جدًا، وتكتيكيًا للضغط لاستئناف المفاوضات، كما صرح الرئيس الفلسطيني مرارًا وتكرارًا بأنه "لا يوجد تناقض بين المفاوضات وبين التوجه إلى الأمم المتحدة، وأن الحصول على الدولة يساعد على استئناف ونجاح المفاوضات". في حين أن أهميتها الجوهرية تكمن في أن تكون جزءًا من إستراتيجية جديدة تنطلق من ضرورة تغيير موازين القوى تغييرًا ملموسًا، حتى يمكن البدء في مفاوضات جادة قادرة على التوصل إلى تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

إن الحصول على الدولة المراقبة إنجاز سياسي وقانوني وأخلاقي، يكفي لإسقاط الإدعاء الإسرائيلي حول اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة أراضٍ متنازع عليها، وتسليح الفلسطينيين بقرار دولي بأن هذه الأراضي محتلة لدولة تحت الاحتلال، كما يمنح هذا القرار الفلسطينيين وسائل فعالة للتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، شرط استكمال الاعتراف والبناء عليه من خلال ما يأتي:

أ. تقديم الطلبات الضرورية للوكالات الأممية التابعة للأمم المتحدة، وتوقيع الاتفاقيات الدولية التي توفر مزايا وإمكانيات للحركة من دون إبطاء. ولتوضيح الصورة أكثر نقول: إن عضوية المحكمة الجنائية الدولية يتيح إمكانية مقاضاة المسؤولين الإسرائيليين عن الاستيطان والمستوطنين، كما أن عضوية محكمة العدل الدولية تتيح إمكانية محاكمة إسرائيل على جريمة حصار غزة، وتوقيع معاهدة قوانين البحار تمكن فلسطين من الحصول على حصتها العادلة من حقول الغاز، وتوقيع الاتفاقيتين الثالثة والرابعة بشأن قوانين الحرب وأعرافها؛ تضمن للمعتقلين الفلسطينيين أسرى حرب بدلاً من سجناء جنائيين.

ب. عدم ربط الدخول في الوكالات الأممية وتوقيع الاتفاقيات الدولية بنجاح أو عدم نجاح الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، لأن استئنافها سيقود إلى العودة إلى دوامة المفاوضات من أجل المفاوضات، وإدارة الصراع وليس البحث عن حل جذري له، وأكثر من ذلك الإصرار على نقل ملف القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها وأبعادها إلى الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الدولية المسؤولة عن مأساة الفلسطينيين وعن السلم والأمن الدوليين، وما يتطلبه ذلك من إلغاء انفراد الولايات المتحدة بحل القضية الفلسطينية، وتجاوز صيغة اللجنة

الرباعية الدولية التي كات أقرب إلى "شاهد الزور"، و شكل فظ من أشكال التحايل على القانون الدولي والمنظمة الدولية، خصوصاً لجهة تحويل الأمم المتحدة كطرف من صيغة اللجنة الرباعية العاجزة.

ت. ضرورة التعامل بعد الحصول على القرار الدولي بشكل مختلف جوهرياً عما قبله، فالمفترض أن السلطة بعد القرار لم تعد سلطة حكم ذاتي، وإنما دولة تحت الاحتلال، وهذا يقتضي -الالتزامات السياسية والأمنية والاقتصادية التي كَبَلت الفلسطينيين بقيود محجفة وظالمة منذ اتفاق أوسلو وحتى الآن. ومن الأشياء المهمة التي تستدعي المراجعة عن الموافقة على مبدأ تبادل الأراضي حتى قبل أن توافق إسرائيل على أنها دولة محتلة، ومن دون اعترافها بالدولة؛ الأمر الذي أتاح للاحتلال اعتبار أن هناك مستوطنات شرعية، بموافقة ضمنية فلسطينية، وهي الأراضي التي أقيمت عليها معظم الكتل الاستيطانية الكبيرة، التي وافق المفاوض الفلسطيني على ضمها إلى إسرائيل في أي حل نهائي. كما لا بد من التخلي عن اعتبار الأمن شرطاً لإطلاق المفاوضات، وإنما هو متطلب ضروري للطرفين، بحيث يكون متبادلاً أو لا يكون أبداً.

يمكن أن يكون مقدمة لتغيير جوهري في المسار السياسي أو مجرد خطوة اضطرارية تكتيكية. ما حدث قبل القرار أوضح أنه خطوة تكتيكية، وما يحدث بعده وحتى الآن يرسخ هذا الاعتقاد.

خطوة اضطرارية تكتيكية أم جزء من مسار جديد

فور عودة الرئيس محمود عباس من الأمم المتحدة بعد الانتصار الأُمِّي في الحصول على الدولة المراقبة، صرح بأن الفلسطينيين لن يقدموا طلبًا للدخول في محكمة الجنايات الدولية إلا إذا اعتُدي علينا، وكأنه بهذا التصريح يريد أن يطمئن أميركا وإسرائيل وأوروبا (التي سعت عدة بلدان منها) للحصول على تعهد فلسطيني بعدم التقدم بالحصول على عضوية محكمة الجنايات الدولية مقابل تصويت هذه الدول لصالح الدولة المراقبة، وكأن جرائم إسرائيل السابقة يمكن التغاضي عنها، وكأنها لا تواصل اعتداءاتها واحتلالها وكل ما تقوم به من استيطان وانتهاكات وعنصرية.

إن العامل الأساسي الذي يحدد ما هو الخيار السياسي السليم الذي يتوجب على الفلسطينيين اتباعه، هو تحديد طبيعة الفجوة ما بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، وهل هي فجوة يمكن سدها من خلال

المفاوضات وبعض الضغوطات؟. أم إنها فجوة واسعة جدًا لا يمكن ردهما إلا بكفاح مثير طويل الأمد يستخدم فيه الفلسطينيون كل ما يملكونه من أوراق قوة ودعم، بحيث يستطيعون تغيير موازين القوى بصورة ملموسة تفرض على إسرائيل القبول بحل متوازن، أو الانسحاب من الضفة مثلما فعلت في جنوب لبنان وقطاع غزة.

إن الواقع المعاش، والمعطيات المتوفرة بما فيها نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، تفيد بأن أقصى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل في أحسن الاحوال، أقل بكثير من الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به القيادة الفلسطينية الحالية، وأي قيادة قادمة مهما بلغ اعتدالها.

وما يساعد على الاختيار التقدير الصائب المستند إلى خبرة ودروس سنوات الصراع الطويلة بأن الولايات المتحدة الأميركية ليست مستعدة لممارسة ضغوط جدية كافية على إسرائيل لتغيير موقفها من شروط المفاوضات ومرجعيتها، وأن أقصى ما يمكن أن تطالب به إسرائيل هو خطوات بناء الثقة وتخفيف الاستيطان أو حصره في الكتل الاستيطانية، ومطالبة الفلسطينيين بالوفاء بكل التزاماتهم والعودة إلى المفاوضات من دون شروط وغيض النظر عن الشروط التي تفرضها إسرائيل من خلال



ما تقوم به من خلق حقائق احتلالية واستيطانية على الأرض، وتجعل المفاوضات وإمكانية توصلها إلى اتفاق متوازن أو يحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية أمراً مستحيلاً.

لا بد من إدراك أن المفاوضات تحصد ما هو قائم على الأرض، وليست قادرة على خلق حقائق جديدة، فهي ليست "العصا السحرية" التي تقلب الحقائق وموازن القوى، وبالتالي على الفلسطينيين اتباع استراتيجية جديدة قادرة على جمع أوراق القوة والضغط الفلسطينية والعربية والدولية وتحقيق إنجازات مستمرة متراكمة قادرة مع الزمن على تغيير موازين القوى، وجعل إسرائيل تعيش في وضع شبيه من الوضع الذي عاشته جنوب أفريقيا في سنواتها الأخيرة تحت تأثير العزلة والمقاطعة والعقوبات. إذا لم تصل إسرائيل إلى وضع تخسر فيه من احتلالها أكثر مما تريح أو تريح فيه أكثر مما تريح الآن؛ لا يمكن أن تغير موقفها الحالي. إن الوضع الذي وصل إليه الفلسطينيون بعد عشرين عاماً على اتفاق أوسلو جعل التهديد الفلسطيني لإسرائيل، وفق أحد التقارير الأمنية الإسرائيلية التي سربت منذ أشهر يساوي صفراً.

لهذا السبب لم نجد "عملية السلام" ولا القضية الفلسطينية حاضرة في برامج الأحزاب الإسرائيلية في الانتخابات الأخيرة، ولا يمكن لهذا التجاهل أن يكون لولا إخراج الفلسطينيين أنفسهم من المعادلة من خلال فقدانهم استراتيجية فعالة ومبادرة تسلّحهم بعوامل القوّة والضغط، ووقوعهم تحت رحمة انقسام مدمر.

إن أهمية الحصول على الدولة المراقبة تكبر بكثير إذا كانت تعبيراً عن تجاوز حاسم لمسار أوسلو والمفاوضات الثنائية برعاية أميركية، وهذا يتطلب تقديم طلبات بأسرع وقت ممكن للوكالات الدوليّة التابعة للأمم المتحدة وتوقيع الاتفاقيات الدوليّة، لأن هذه العضويّة تقوي الموقف الفلسطيني وتتيح له مزايا وإمكانيات لم تتوفر له من قبل.

أما إضاعة الوقت تحت تأثير الوهم المتجدد، بأن الإدارة الأميركية في فترة الرئاسة الثانية لأوباما وفي ظل الخلافات والخصومات السابقة ما بين أوباما ونتنياهو، يعيد إنتاج نفس الأخطاء بأوقات أسوأ وأصعب.

لا يعني ذلك عدم وجود خلافات وخصومات بين الرئيس الأميركي ورئيس الحكومة الإسرائيليّة، أو أن الإدارة الأميركية لن تهتم بالملف الفلسطيني ربما أكثر من الفترة الأولى، ولكن المطلوب معرفة أنّ

تغيّر الموقف الأميركي بشكل جدي ملموس بحاجة إلى تغيير الموقف الفلسطيني والعربي، بحيث يفرض نفسه على الأجندة الأميركية والدوليّة، فمن دون أوراق قوة أكبر تضاف إلى ما يملكه من أوراق، ومن دون توظيفها في ميزان العلاقات الأميركيّة- الإسرائيليّة لا يمكن توقع أي تغيير جدي في الموقف الأميركي إزاء القضية الفلسطينية.

ما يحصل حتى الآن بالرغم من المتغيرات المحلية والعربية والإقليمية والدولية أن كثيراً من الأطراف الفلسطينية والعربية، داخل الحكم أو في صفوف المعارضة، تسعى لاسترضاء الإدارة الأميركيّة للحصول على الشرعيّة والاعتراف والدعم منها، بحيث أصبح هناك سباقٌ مجنونٌ، خاصة من الحكام الجدد في المنطقة العربية بعد صعود الإسلام السياسي للحفاظ على أحسن العلاقات مع الإدارة الأميركيّة، عن طريق استسهال الدفع من حصة القضية الفلسطينية.

فالقضيّة الفلسطينيّة همّشت بعد الثورات والتغيرات العربيّة، رغم ما وفرته من فرصة تاريخيّة لإحيائها وتجسيدها. إن ما يمنع ذلك عدم وجود رؤية إستراتيجيّة جديدة، والانقسام الذي يستنزف الطاقات

الفلسطينية، ويعطي الذريعة للعرب وغيرهم للتخلي عن القضية بحجة أن العرب "لا يمكن أن يكونوا ملكيين أكثر من الفلسطينيين أنفسهم".

إن أهمية الحصول على الدولة المراقبة لا شك بها، ولكن إذا تم التهويل أو التهوين بهذا الإنجاز يمكن أن يرد بنتائج عكسية بدلاً من إحداث تراكم لصالح القضية الفلسطينية.

وحتى ينظر للأمر على أساس ما يمثل فعلاً دون مبالغة ولا تضليل؛ لا بد من إدراك أن الدولة لن تقام في نيويورك ولا في الأمم المتحدة على أهمية ما يحدث هناك، ولكنها تقام هنا في فلسطين، في سهولها وجبالها ووديانها ومدنها وقراها ومخيماتها، وهي لن تقام ما لم يتم إزالة الاحتلال. إن تجاهل هذه الحقيقة يجعل صاحبه يضطدم بصخرة الواقع العنيد، ويجعل الإعلان عن تغير الهوية والجواز الذي أعلنت عنه السلطة الفلسطينية مجرد غلطة، سرعان ما تم التراجع عنها.

فإسرائيل صاحبة السيادة رفضت القرار الأممي وسترفض التعامل مع نتائجه، وتريد أن تجعله ينضم إلى عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية دون تطبيقها؛ لعدم توفر

الإرادة الدوليّة المصممة على تطبيقها، وعدم وجود الإرادة الفلسطينية والعربية القادرة على تطبيقها.

إن خشية القيادة الفلسطينية والحكام العرب من إغضاب الإدارة الأميركيّة يجعل الإنجازات تتآكل بدلاً من البناء عليها، ولعل ما حصل بعد الفتوى القانونيّة لمحكمة لاهاي من إهمال وعدم تفعيل، وبعد تقرير غولدستون، وما يحصل الآن من تأجيل تقديم طلبات لدخول الوكالات الدوليّة والتوقيع على الاتفاقيات الدوليّة؛ دلائل على عدم توفر قناعة عميقة بأهميّة المسار الأممي كمسار إستراتيجي بديل من مسار المفاوضات الثنائيّة.

المفارقة هي أن الدولة المراقبة تحققت في وقت تراجعت فيه كثيرًا إمكانيّة قيام الدولة فعليًا على الأرض، وهذا يجب ألا يدعو إلى التراجع، وإنما إلى استنفاد هذا المسار حتى النهاية كخطوة ضروريّة؛ من أجل فتح المجال للنقاش وبدء الاستعدادات لشق الطريق أمام الخيارات والبدائل الأخرى، التي من دونها ستنتم، عاجلاً أم آجلاً، العودة للمفاوضات الثنائيّة، لأن عدم استنفادها يمكن أن يؤدي إلى انهيار السلطة وإلى فراغ تملؤه الخيارات والأطراف الأخرى.

إن الانتصار الدبلوماسيّ يمكن أن يقود إلى انتصاراتٍ أخرى، ويمكن أن يؤدي إلى استمرار الوضع الكارثي الحالي، ويمكن أن يكون طريقاً لإقامة دولة ذات حدود مؤقتة، أو ربط معازل الضفة بالأردن في محاولة جديدة لإحياء الخيار الأردني وفرضه بصورة جديدة، وبث الفتنة بين الأردنيين والفلسطينيين أو تكريس قطاع غزة كياناً مستقلاً ليكون هو الدولة دون الضفة أو رميه في أحضان مصر، وبث الفتنة بين المصريين والفلسطينيين.



## الجلسة الثالثة / المشروع الوطني الفلسطيني وفاق المستقبل







## كلمة الدكتور محمد اشتية

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

في البداية ، أشكر الأخوة في جامعة القدس المفتوحة على تنظيم هذا الجهد المهني والسياسي المهم في توقيت مهم.

نحن بالمجمل العام يا اخوان اليوم، يتم تتويج السيد أوباما رئيساً للولايات المتحدة الامريكية للمرة الثانية، والعالم لا زال منشغلاً بالمجريات الموجودة في المنطقة العربية، ودون أدنى شك أن ما يجري في سوريا أمر مؤلم بالنسبة لنا جميعاً، وما يجري من عدم وضوح في المنطقة العربية بشكل عام ، ولكن أنا أتمنى أن نأخذ الأمور في سياقها الصحيح ؛ بمعنى أن مجريات الأمور في المنطقة العربية يجب أن تحتم علينا بأن نعيد منظورنا ونعيد قراءتنا في علاقتنا بالمنطقة العربية كفلسطينيين ؛ لأن هذه المنطقة حالة متغيرة، وبالتالي إذا كان لا بد لنا أن يتوج مشروعنا الوطني بالنجاح علينا أن نعيد النظر في علاقتنا.

الشيء الآخر وبدون شك، وقد لا تأتي بكثير من الجديد إذا قلنا إن هناك انسداداً في الأفق السياسي ، وهذا الانسداد نحن عشناه على مدار

السنوات الماضية ، سواء كان في عزوف الولايات المتحدة عن التدخل بشكل مباشر ، أو الانحياز التاريخي لواشنطن تجاه دولة إسرائيل ، ولكن أيضاً في إسرائيل كان هناك حكومة يمينية استيطانية متطرفة ، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ليس لديها أي برنامج سلام وأقل ما يمكن أن يقال عنها كذلك أن برنامجها بالدرجة الأولى هو برنامج استيطاني ، وعدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية اليوم بلغ 631 ألف مستوطن ، يعيشون في 185 مستوطنة وهناك 221 فيما يسمى "عشوائية" وبالتالي نحن نتحدث عن متغير على الأرض الفلسطينية ونتحدث عن متغير في الإقليم ونتحدث عن متغيرات على الساحة الدولية . وبالتقدير العام ، فإن هذا الانسداد ، طبعاً بعد يومين سيكون هناك انتخابات في إسرائيل ، ونتائج الانتخابات الإسرائيلية أيضاً أصبحت متوقعة بالنسبة لنا ، فلن تأتي بكثير من الجديد ، ولكن من أجل أن لا نخدع أنفسنا ، فبتقديري مشروع الدولة الفلسطينية ليس ناضجاً في عقل أي من الأحزاب الإسرائيلية. لكي لا نقول جاء نتيا هو وبذلك ذهب الدولة ، فيا ليت شخص أخرجاء !! الجواب... لا ، لأن موضوع الدولة الفلسطينية غير ناضج في عقل الأحزاب السياسية الإسرائيلية ، وأنا الأسبوع الذي مضى بطوله اطلعت على البرامج السياسية ، أو حاولت أن اطلع على

البرامج السياسية لكل الأحزاب الاسرائيلية، فعملياً وجدت أن الموضوع الفلسطيني آخر ما يمكن الحديث عنه عندهم. إذن نحن قادمون على نفق لا أريد أن أقول أنه مظلم، بل أقول إننا قادمون على ذات الحالة التي عشناها عملياً في عام 2012 .

ولكن الشيء الأهم أنه لما كان المستوطن لا يستطيع أن يتوقف عند مستوطنة عوفرا لوحده، فاليوم لا يستطيع الشاب الفلسطيني أن يتوقف عند مستوطنة يتسار لوحده، إذن هناك تبدل في الحالة الميدانية على الأرض، فهذه حالة الارتياح التي يعيشها المستوطنون سواء في حالة البناء أو من ناحية المزاج أو الجرأة التي يتوقف فيها على الشارع، غير مسبوقه قياساً بعدد الهجمات التي تحدث بشكل يومي تجاه الناس.

الشيء الذي أريد قوله أيضاً، أنني شاركت في المفاوضات الأخيرة، فعندما نقول بأنه لا يوجد أفق سياسي للدولة الفلسطينية في العقلية الاسرائيلية، واسمحوا لي أن أقول لكم لماذا أقول هذا الكلام؟ فجاء السيد مورفو وقال: هل أنتم تفكرون في ترسيم الحدود، بأن نقوم بوضع خط .. وشرق الخط لكم وغرب الخط لنا، فقلنا له: إذن كيف

تريد أن ترسم الحدود؟؟ فقال : الحدود يتم رسمها بيننا وبينكم على  
الأسس التالية:

أولاً: يجب أن تأخذ الحدود بعين الاعتبار الواقع الديمغرافي المتغير  
على الأرض، بمعنى الاستيطان.

ثانياً: على الحدود أن تأخذ المناطق الأثرية والتاريخية.

ثالثاً: على الحدود أن تأخذ الأحواض المائية .

رابعاً: المستوطنون الذين يريدون البقاء عندكم ، يريدون حرية  
الحركة ما بين دولة فلسطين وإسرائيل .

خامساً: وكذلك يريدون حرية حركة بين المستوطنات الإسرائيلية  
ذاتها...

وبعد ذلك انتم تعلمون بأن موضوع القدس موضوع معقد فلا  
داعي أن نتكلم فيه ، وبصراحة هناك موضوع غور الأردن فنحن نريده ،  
وإذا رفضتم اعطاءنا اياه فنحن سنأخذه ، فاذن لم يبقى شيء . فعندما  
ترسم الحدود حسب المفهوم الإسرائيلي فعملياً أنت تتكلم عن نسبة  
45% من مساحة الضفة الغربية ستذهب في هذا الترتيب، إذن بالمجمل

العام ، المفهوم الإسرائيلي في موضوع الدولة لا يتحدث إلا عن الدولة المؤقتة التي لا تشكل أكثر من 45% من مساحة الضفة الغربية ، والتي لن يقبل بها أي فلسطيني تحت أي شكل من الأشكال ؛ فإذاً الطرح الإسرائيلي و المنظور الإسرائيلي للحل في سقفه لا يمكن له أن يصل إلى الحد الأدنى الفلسطيني الذي يمكن نحن... ونحن بالأصل نعتبر أن الدولة الفلسطينية على 22% من مساحة الضفة الغربية أصلاً نعتبره تنازلاً تاريخياً ، لذلك في المجمع العام وأنا أتكلم هنا عن العقل الإسرائيلي لمفهوم الدولة على حدود 1967 غير قائم إطلاقاً وهذه هي المؤشرات التي نتحدث عنها.

الشيء الآخر الذي أحب أن أذكره أيضاً أننا اليوم استبشرنا خيراً في موضوع المصالحة ، وأنا هنا أتحدث إلى أين نحن ذاهبون في عام 2013 ، فنحن في المجمع العام في موضوع المصالحة ، المزاج ايجابي جداً ، ويمكن الاخ هاني المصري كان يتحدث بأنه يوجد هناك شعور ايجابي جداً في غزة، وهذا يشير إلى أن الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على غزة هزم عملياً و سياسياً وأخلاقياً ، والمزاج الوطني العام في كل الأراضي الفلسطينية بأنه حققنا اعترافاً دولياً بواقع 138 دولة، اعترفت بدولة فلسطين ، حالة المزاج الايجابي هذه عند الطرفين هي التي تؤهل الطرفين

بأن يقدموا شيئاً من أجل المصالحة ، ولذلك ما جرى في القاهرة هو بالمجمل العام أعطانا دفعة من الأمل بأن هذا الفصل الأسود في تاريخنا سوف يتم اغلاقه إن شاء الله قريباً.

ولكن هذا الأمر الذي يجب الانتباه له ، هو أن الجانب الإسرائيلي وواشنطن تحاولان أن تعطلا المصالحة، لأنه بالمجمل العام، هذا التفتيت الموجود لا يخدم بأي شكل من الأشكال إلا الجانب الإسرائيلي الذي أيضاً يعتبر أن ابقاء حالة التفتيت تصب في مصلحته، فبدل الحديث عن حل الدولتين يتم الحديث عن ثلاثة كيانات ، كيان في غزة وكيان في الضفة الغربية والكيان الإسرائيلي . إذن بالمجمل العام هذه الحالة التي نعيش فيها اليوم تصب بالمجمل العام في إبقاء التفتيت الجغرافي الفلسطيني، لكي يتم إعدام حل الدولتين بطريقة لا يمكن العودة إليها.

ماذا يحتم علينا هذا الكلام؟؟ هذا الكلام يحتم علينا بأن نكشف حركتنا تجاه المجتمع الدولي لأنه لا زال حل الدولتين ممكناً... وأنا أسأل السؤال التالي ، فكم نحتاج لوقت حتى نصل إلى نتيجة تفاوضية مع الجانب الإسرائيلي؟ لنفترض بأن اسراييل أوقفت الاستيطان و أنهم أطلقوا سراح الأسرى وهذا ما نعتبره من الشروط الفلسطينية للعودة إلى

المفاوضات أي وقف الاستيطان واطلاق سراح الأسرى.... هذا الكلام إذا تم تطبيقه ، كم نحتاج زمنياً من وقت للوصول إلى اتفاق شامل على كل القضايا المتعلقة مثلاً بمحاربة البعوض ، والمتعلقة بالحدود والمتعلقة بالمياه والمتعلقة بالقدس والمستوطنات وحق العودة للاجئين ، وأنا هنا أتحدث عن اتفاق شامل مع اسرائيل ، كم نحتاج من وقت ؟؟ هل نحتاج لسنتين أو ثلاث سنين ؟؟؟ فالمعطيات على الأرض يا إخوان حتى لو توقف الاستيطان تشير إلى غير ذلك ، فنسبة التوالد للاسرائيليين في منطقة (ج) 4.8٪ ، فالمستوطنون في منطقة (ج) ثلاثة أضعاف عدد الفلسطينيين، اليوم اذا استمعتم لما يقوله موشيه آرنز قال: فلتقام الدولة الفلسطينية على مناطق أ و ب . ونحن نقوم بضم منطقة (ج) كاملة لإسرائيل ، فاليوم عندما نضع يدنا على شجرة نخيل في أريحا فإنه يجب قلع هذه الشجرة لأنها مزروعة في منطقة (ج) إذن البرنامج الإسرائيلي في المجمل العام يريد أن ينزع من أذهاننا منطقة (ج) بما يصب بمنظوره لموضوع الحدود وغيره.

إذن هذا الكلام الذي نحن نتعايشه ، إنه موضوع الدولتين أو موضوع إقامة الدولة الفلسطينية لا هي موجودة في الذهن الإسرائيلي



ولا هي على الأرض ممكنة ، وبالتالي إمكانية تطبيقها على الأرض قد لا يكون قائماً على مدار الإطار الزمني الموجود.

الشيء الذي يهمننا بالدرجة الأولى أن المجتمع الدولي أمام امتحان، لأن المجتمع الدولي الذي صوّت معنا 138 دولة، فالأمر بالنسبة لنا ليس برفع الأيدي ، في قاعة الأمم المتحدة ، أو بكبسة زر أخضر، فالأمر بالنسبة لنا أن يترجم هذا العالم تصويته بما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية من أجل تحقيق إقامة هذه الدولة، وإذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي بربط مساعداتها الاقتصادية لإسرائيل بممارسات إسرائيل على الأرض ، إذن سيدخل الجانب الإسرائيلي في مرحلة شد الحبل بين نتياهو وأوباما ، والذي يدفع الثمن مرة أخرى سيكون الجانب الفلسطيني.

المطلوب منا في هذا الخضم، أي ما بين انشغال أمريكا بأزماتها، وما بين انشغال أوروبا بأزمة اليورو ، والعرب ما بين الربيع وما بين الخريف ، وبالنسبة لي لا ربيع ولا خريف ، فما يحدث في الوطن العربي هو تبدل فصول لا خريف ولا ربيع ، لأنه لا يمكن لنا أن نطلق على حرب الناتو في ليبيا بأن هذا ربيع عربي، ولا يمكن لنا أن نقول ما يجري في سوريا هو

ربيع عربي كذلك ، ويمكن أن الربيع العربي الوحيد كان في تونس ...  
ولكنه يمكن أن يكون في مصر خريف النظام على أساس أن نظام حسني  
مبارك هو ثالث أطول نظام في تاريخ مصر بعد الفرعون تحتمس الثاني و  
محمد علي ، ولكن بالمجمل العام ، علينا أن نقرأ المنطقة بقراءة صحيحة .  
أمام هذه المجريات كيف يمكن لنا أن نضع القضية الفلسطينية على رأس  
جدول أولويات العالم.

بالنسبة لي، أولاً فالأمر متعلق بما جرى من حراك شبابي، لا أقول  
حراكاً شبابياً بل هو حراك شعبي، وأكثر من ذلك أنه يوجد هناك حراك  
وطني على الأرض ، وهذا الحراك الشعبي يجب أن تكون وظيفته بشكل  
أساسي أن نعمل على رفع تكلفة الاحتلال ، هذا الاحتلال يا إخوان غير  
مكلف ، هذا الاحتلال يربح ... وبالتالي إذا لم يكن هذا الاحتلال  
مكلفاً ، فلا يوجد شيء في الدنيا يجبر نتيها هو ولا مدرتريزا أن ينسحبوا  
من الأراضي الفلسطينية، لأنه لا يوجد ثمن لذلك ، علينا أن نجعل هذا  
الاحتلال مكلفاً: أولاً نجعله مكلفاً في الدائرة الفلسطينية، وثانياً في  
الدائرة الإسرائيلية، وثالثاً في الدائرة الدولية، هذا الذي علينا ضخ جهد  
كبير في هذا الموضوع .

الشيء الآخر، في رأي الجانب الإسرائيلي على مدار السنين وأيضاً في رأي الجانب الفلسطيني نجد أن لا نصل الى المرحلة التي أصبح فيها البنك المركزي يخفض سعر الفائدة إلى صفر، فإذا كان البنك المركزي يخفض سعر الفائدة إلى صفر فانه يفقد قوة التأثير، لذلك لا نستطيع أن نقول عملنا الذي علينا والباقي على المجتمع الدولي، فهذا كلام لا يوصلنا إلى أي مكان، نحن علينا أن نعمل، لا نقول نحن عملنا والباقي على الله، طبعاً كل شيء على الله وبيد رب العالمين، ونحن جماعة مؤمنون برب العالمين، ولكن أيضاً الأمر بالنسبة لنا، يجب أن نعمل على مختلف الساحات الدولية، وأن لا نقول الذي علينا عملناه، ولندع المجتمع الدولي يعمل الذي عليه. فإذا ما قمنا بعمل الواجب المطلوب منا، فإن المجتمع الدولي لا يقوم بالمطلوب منه أن يعمل.

في موضوع الذهاب إلى المنظمات الدولية، نحن يا إخوان ستكون أولوية الأوليات بالنسبة لنا فيما يتعلق بالحصول على العضويات في منظمات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية وغيرها وتلك الاتفاقيات المتعلقة بالاحتلال بالدرجة الأولى، لأن المشروع الوطني.....

أحد الحضور: إقامة الدولة الفلسطينية

د. محمد اشتية : نعم ، إقامة الدولة الفلسطينية.....ولكن يجب أن يسبق إقامة الدولة الفلسطينية إنهاء الاحتلال، وهذا هو بيت القصيد، وبالتالي فهاتان القضيتان متتابعتان فلا يمكن إقامة الدولة الفلسطينية إلا بإنهاء الاحتلال، لذلك في موضوع ذهابنا إلى الأمم المتحدة يجب أن تكون أولوية الأولويات هي التعاطي مع المنظمات والاتفاقيات ذات العلاقة بشكل أساسي بإنهاء الاحتلال وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة ، وكل هذه القضايا المتعلقة بالاستيطان والأرض وغيره

### AntiDiscrimination Act

الشيء الآخر فيما يتعلق بالذي ذكرته، نحتاج بشكل حقيقي إلى إعادة صياغة علاقتنا بالمنطقة العربية، وأنا لماذا أقول هذا الكلام؟ أقول هذا الكلام يا إخوان لأنه يوجد هناك سوء فهم عربي فيما يتعلق بالموضوع، فاليوم إذا كنا نتحدث عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، اذن نحن لا نريد للعرب أن يعبثوا في هذه الشرعية الفلسطينية. وأنا أعتقد بأن هناك محاولات للعبث بشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، فعلينا مجتمعين أن نحافظ على هذا الأمر كي لا تضع البوصلة في هذا الاتجاه.

موضوع المصالحة، أحب أن أرجع اليه مرة ثانية، لان هذا بالنسبة لنا هو عماد حركتنا المستقبلية، وهي واحدة من القضايا التي أثّرت ضدنا في الأمم المتحدة عندما قال أحدهم :

Excuse me Mr. President do you speak for Gaza as well?

لسيادة الرئيس محمود عباس و هذا سؤال من شخص في المجتمع الدولي يقول للرئيس أبو مازن هل أنت تمثل غزة أيضاً؟

لذلك كانت الرسالة التي خرجت من غزة ومن اخوتنا في حماس بأنهم يريدون ذهابنا إلى الأمم المتحدة، كانت رسالة مهمة ولكن الأهم منها أن يترجم هذا على أرض الواقع بمصالحة حقيقية.

المصالحة أنا أعتقد بأن هناك من يقول بأنه يوجد هناك متغيرات جديدة، فتعالوا نتحدث من جديد، فانا أتأمل بأن لا نذهب بهذا الاتجاه، لأن معنى هذا الكلام أننا بحاجة إلى سنة أو سنتين من النقاش، الذي لا يعرف أحد إلى أين سيصل بنا ، فالمصالحة تم توقيع اتفاق بشأنها يحتاج إلى تنفيذ، الذي جرى بأنه وضع أطراً زمنية للتنفيذ، وأنا أتأمل أن يتم الالتزام بهذه الأطر الزمنية التي تم الاتفاق عليها.

ولكن المصالحة يا إخوان تريد أكثر من هذا، تريد أشياء أكثر من أطر زمنية وانتخابات وحكومة توافق وطني، بل إن المصالحة تحتاج إلى برنامج نضالي سياسي نتفق عليه جميعاً، وإذا لم يكن هناك برنامج نضالي سياسي، اذن فنحن في المجمل العام سنختلف مرة ثانية، يجب أن يكون هناك اساس لهذه المصالحة....سياسي ونضالي نستند عليه جميعاً ونتفق عليه، وأنا أتأمل أن يتم مناقشة هذا الكلام في لجنة منظمة التحرير الفلسطينية التي ستجتمع في القاهرة قريباً.

الشيء الآخر، فهناك عندنا اليوم مشكلة طارئه، واليوم يوجد لدينا ثلاث كيانات تمثيلية للشعب الفلسطيني.

1- فالشعب الفلسطيني، كله يمثل منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لها برلمان، ولها حكومة اسمها اللجنة التنفيذية، وعندها الميثاق.

2- وتحت هذا، هناك السلطة الوطنية الفلسطينية، التي تمثل الناس في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه السلطة عندها مجلس تشريعي وعندها قانون أساسي وعندها حكومة.

3- Third layer من المؤسسة القيادية الفلسطينية، التي هي الدولة، والقرار الحكيم بأنه يتم الكيان الثالث تحويل كل مسميات السلطة

ألى دولة.... نعم هذا قرار مهم، ولكن في المجمل العام إذا أردنا أن نترجم هذه الدولة على أرض الواقع فالسؤال الكبير الذي يطرح نفسه، هو هل هذه الدولة لكل الفلسطينيين أم للفلسطينيين في الضفة الغربية و قطاع غزة فقط؟ هل الدولة بحاجة إلى دستور؟ أم ليس بحاجة إلى دستور مثل بريطانيا وإسرائيل وغيرهما من الدول؟ أم نريد دستوراً أم نخاف أن تقع بما وقعت فيه مصر، بأن نتحزر عن ماهية التشريع لهذه الدولة ومصدره وكل القضايا الواردة فيه؟ لذلك في المجمل العام فالدولة بحاجة إلى دستور وحكومة جديدة ومتغيرات، وإذا أردنا عمل انتخابات بالاتفاق مع حماس وكل الفصائل الفلسطينية، هل نريد أن نعمل انتخابات المجلس التشريعي الجديد؟ أم نريد أن نعمل انتخابات برلمانية للدولة الفلسطينية؟ وهكذا. وبالتالي فالقيادة الفلسطينية مطروح أمامها هذه الأسئلة التي هي عملياً تحاول ضمن المجموع الوطني العام ورؤى وطنية واحدة أن تُجيب على مختلف هذه القضايا، فهناك جزء يوجد لدينا إجابات عليه، والجزء الآخر يتم مناقشته من أجل الوصول إلى إجابات أخرى.

الشيء الآخر الذي أحب أن أذكره، هو أننا اليوم - ولنتكلم هنا بصراحة - فيا إخوان، الوضع الحالي الذي نعيش فيه، بالسلطة

الفلسطينية وبمركبها الحالي الموجود، فالسلطة الفلسطينية ليست أكثر من بلدية تقدم خدمات للمواطنين، فليس عندها سيطرة على مياه ولا سيطرة على ارض ولا عندها حدود ولا عندها غيره يجب أن لا تستمر في نفس الحال، لأن الوضع الراهن الاسرائيلي، هو منتفع أكثر مني، السلطة بشكلها الحالي وبتركيبتها كانت تخدم ثلاث مصالح لثلاثة اطراف، الشعب الفلسطيني أولاً المستفيد والمجتمع الدولي يحتاج لحالة من الاستقرار والجانب الإسرائيلي. بالشكل الحالي الموجودة فيه الأمور، فالأمور معكوسة، فالإسرائيلي مستفيد من حالة الوضع الراهن أكثر من الفلسطيني. والمجتمع الدولي ثابت في استفادته، لذلك علينا أن نخلخل حالة الوضع الراهن من أجل أن نغير الحال على الأرض، وبدون أن نغير الحال على الأرض لن يكون هناك تغيير لا في المسار السياسي ولا المسار التفاوضي، ولكن هذا الكلام يريد مسؤولية جماعية، فنحن بعلاقتنا مع إسرائيل يربطها مجموعة من المكونات:-

المكون أو المنحى الأول: مكون اقتصادي، فالتجارة بيننا وبينهم طريق باتجاه واحد، فنحن نستورد منهم أو من خلالها 4.01 مليار دولار، ونصدر لهم 64% من صادراتنا تذهب اليهم هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالإسرائيلي يأخذ المياه بلا مقابل، فالموازنة المائية في



الضفة الغربية تقدر بـ 800 مليون متر مكعب، تصرف إسرائيل منها 600 مليون متر مكعب ونحن مسموح لنا أن نستخدم 120 مليون متر مكعب وبالباقي يذهب للتبخر، وهكذا، وبالتالي فإننا وبشكل العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل نستطيع أن نخلخله، حتى ضمن اتفاق ضمن باريس المشوّه نستطيع أن نتوجه نحو العرب، وبالعمق العربي فالعلاقة الاقتصادية، ولا نتوسخ بالتبعية الاستعمارية التي مر عليها الآن 44 سنة في علاقتنا مع الجانب الإسرائيلي ونتوسخ يوماً ويصبح من أمنيّتنا أن تفتح إسرائيل سوق العمل أمام العمالة الفلسطينية، يعني الحالة التي نعيش فيها في علاقتنا مع إسرائيل ليست فقط علاقة مشوهة بل علاقة غريبة عجيبة، عندما يصبح فتح سوق العمل أمامنا من الأمنيات.

إذن أقول علينا أن نعيد صياغة هذه العلاقة مع إسرائيل في هذا المنحى الاقتصادي.

المكون أو المنحى الثاني: هو المنحى الخدماتي.

فنحن يا اخوان 95% من التيار الكهربائي يأتي عن طريق إسرائيل ونفس الشيء المياه ونفس الشيء شبكة الطرق، حتى التلفزيون وأنت

موجود في عمان عندما تستقبل مكالمة يظهر على شاشة تلفونك رقم 972 لانك أنت تمر عبر البدالة الإسرائيلية.

إذن كل هذا الكلام يحتاج إلى إعادة صياغة بشكل آخر.

المكون أو المنحى الثالث: الذي يحتاج إلى إعادة صياغة هو العلاقة الأمنية بيننا وبين إسرائيل، لا يعقل بأي شكل من الأشكال أن نستمر نحن في هذا التنسيق الأمني مع إسرائيل فالعلاقة يجب أن تكون سياسية بيننا وبين إسرائيل وليست أمنية، وبالتالي فنحن لا ندفع أمن ولا نقبض سياسة، لذلك هذا الكلام يحتاج إلى إعادة صياغة ومنظور جديد ورؤى أخرى .

- الشيء الاخير الذي أحب أن أذكره أيضاً، وهو ليس فقط أننا نحتاج إلى إعادة صياغة للعلاقة على الصعيد الاقتصادي والأمني والخدمي، فنحن يا إخوان أيضاً....نحن خطابنا الإعلامي غير واضح، خطابنا الإعلامي للعالم يحتاج إلى وضوح تام، لأنه إذا نحن غير متوافقين على مشروعنا الوطني فكيف نستطيع شرحه للعالم؟ وبالتالي هذه الندوات مهمة لأنها توفر منصة للفهم المشترك من أجلنا جميعاً لكي نبين بأن الهدف واحد، وقد كنا فقط مختلفين في أدوات تحقيق هذا الهدف، ولكن هذا البرنامج السياسي النضالي نريد له أن يكون مبنياً على

وحدة الهدف ووحدة أدوات تحقيق هذا الهدف ، لأنه لا أحد يضع السلام وحده، ولا أنت يا عمر عبد الرازق تستطيع أن تصنع مقاومة لوحدك، لذلك نحن في المجمل العام يجب أن نكون في حالة انسجام تام فيما يتعلق بالموقف السياسي، وكل ما يتعلق بأدوات تحقيق هذا الهدف السياسي.

أيضاً هناك تهميش تام لدور فلسطيني الشتات، فاذا كنا هنا الموجودين في فلسطين أربعة ملايين فلسطيني، فهناك ثمانية ملايين فلسطيني خارج فلسطين، هؤلاء دورهم صفر في كل المسار الذي نسير فيه ، لذلك يجب أن يكون هنالك دور لهم من أجل إنجاز المشروع الوطني، وأنا هنا لا أتحدث عن جاليات فلسطينية فقط، بل أتحدث عن الكل الفلسطيني.. فنحن كئنا عنصر عدم استقرار في المنطقة العربية، أما اليوم فنحن عنصر استقرار في لبنان، عنصر عدم تدخل في سوريا، عنصر استقرار في الاردن وعنصر استقرار في كل المنطقة وهذا الكلام أيضاً يجب أن يكون مهماً في أن نجيره بالمردود السياسي الذي نحتاج اليه.

أخي الكريم الدكتور حسن، الذي أريد قوله أخيراً أهم شيء بالنسبة لنا، أن لا تفهم اسرائيل أننا عديمو الخيارات ، هذا الشيء

المهم، وأننا لسنا رهينة ، إمّا المفاوضات وإمّا المفاوضات، المهم أنّ على الجانب الإسرائيلي أن يفهم أننا لسنا عديمي الخيارات، بل هناك خيارات أمامنا، هناك خيار دولي، خيار المقاومة الشعبية وهناك خيارات أخرى كثيرة، والمهم أنه على مدار السنين الماضية كان الاسرائيلي يعتقد بأنك أنت أسير خيار واحد، أنا أعتقد الذي جرى في الأمم المتحدة أننا كسرنا هذا الأمر بحيث أنه... وأرجوكم أن لا تأخذوا بأن الذهاب الى الأمم المتحدة هو من أجل الحفاظ على ماء وجه انهيار المسار التفاوضي... فليس هكذا الموضوع ولا تأخذوا بأن الذهاب إلى الأمم المتحدة هو من أجل إعادة صياغة أو تحسين شروطنا التفاوضية على الأرض، فأنا لا أقول ذلك أيضاً، بل أقول إنّ ذهابنا إلى الأمم المتحدة يجب أن يكون بالمجمل العام استراتيجية جديدة في التعاطي مع الموضوع الفلسطيني، وأن الحل لا يكون بمرجعيات مختلفة مرة مرجعية بوش ومرة خارطة الطريق وتارة مبادرة السلام العربية، لتصبح المرجعية التفاوضية المستقبلية إذا كان هناك شروط تفاوضية واضحة بالاستيطان والأسرى مستندة على القانون الدولي الذي لا يتيح احتلال اراضي الغير بالقوة.

وشكراً جزيلاً



## كلمة الدكتور عمر عبد الرازق

وزير المالية السابق لحكومة حماس وعضو المجلس التشريعي الحالي

### مقدمة

- يتكرر هذا العنوان للندوات والمؤتمرات في الداخل والخارج، وتكتب الأوراق والمقالات وتعرض الأفكار والمقترحات، ولكن يبدو كما أشياء كثيرة أخرى في الحالة الفلسطينية، ينتهي الأمر بهذه الأنشطة على صفحات منشورة لمركز ما للأبحاث، كإنجاز له تحقيقا لخطط ومقترحات اعتمدها جهة أو أخرى. المشكلة أن القيادة الفلسطينية لا يبدو أنها مهتمة بمثل هذه التمارين الذهنية، فلا هي على استعداد لإعادة النظر في استراتيجياتها ولا حتى في تغيير أولوياتها، كما أنها تريد تذويب الكل الفلسطيني في بوتقة منهجيتها التي أثبتت فشلها باعتراف كبار رموزها.
- رغم ذلك، لا بد من الاستمرار في بذل هذه الجهود والتقدم بمقترحات استراتيجية مبنية على دراسة موضوعية للحالة الفلسطينية والتطورات التي طرأت عليها. ولا بد من تقديم البرامج والخطط الجريئة وإن بدت مكلفة أو بعيدة المنال!!

• أنا من الذين يتفقون مع القول القائل أنه لا يوجد مشروع وطني فلسطيني في الوقت الحاضر، وإنما هناك مشاريع فصائلية متفرقة ليست مجموعة ضمن استراتيجية وطنية موحدة تمثل قاسماً مشتركاً للجميع. أما المتعارف عليه كمعنى لمصطلح (المشروع الوطني الفلسطيني) فهو مشروع حركة فتح الذي أُفرغ من مضمونه وروحه بإلغاء الميثاق وبالإصرار على إسقاط كل الأوراق عدا المفاوضات.

• فالمشروع الوطني بحاجة إلى أهداف استراتيجية وأخرى مرحلية وكلاهما لا بد وأن يشمل على أهداف رئيسة وأخرى فرعية، كما لا بد من وجود الخطط الاستراتيجية لتحقيق الأهداف وفق برامج تقوم على تنوع الخيارات ووفق سياسات تقوم على استغلال مكامن القوة وعلى تحويل الفرص إلى مواطن قوة ومواجهة مواطن الضعف وتقليصها وتحييد التهديدات.

• أقدم في هذه المداخلة مقترحات تصلح لأن تشكل إطاراً عملياً للوصول إلى مشروع وطني فلسطيني قادر على خدمة القضية الفلسطينية للمرحلة المقبلة القريبة، وفيه من المرونة بحيث يمكن

تطويره للاستفادة من التطورات الإيجابية التي تشهدها المنطقة  
ويبشر بها الربيع العربي.

## 1- السيناريوهات

- تبدأ الدراسات في العادة بسرد السيناريوهات المختلفة الممكنة للتطورات المستقبلية أو للخيارات الممكنة ضمن المعطيات المتاحة. لكن الحالة التي تعيشها القضية الفلسطينية تغرينا عن الخوض في ذلك، وتوفر علينا جهد المفاضلة بين السيناريوهات المختلفة. فتجربة العشرين سنة الماضية وإدارة القيادة الفلسطينية لها وسلوك الكيان الصهيوني خلالها أسقطت من مجموعة السيناريوهات الكثير.
- فقد ثبت بما لا يقبل التأويل، فشل منهج المفاوضات أو منهج التسوية، وهو البرنامج الأوحده للقيادة الفلسطينية ممثلة الآن بفتح أو بأبي مازن.
- ثبت كذلك بما لا يقبل التأويل أن الكيان الصهيوني لا يتعامل بجدية واحترام ولا يحسب حساباً إلا للقوة والمقاومة بجميع أشكالها.



- ثبت أيضا أن الولايات المتحدة خصم ولا يجوز أن يكون وسيطا أو حكما.
- ثبت أيضا أن الفلسطيني قادر على إبداع الوسائل بإمكانياته المتواضعة بحيث تخرجه من ضعفه وتجعل العدو يرضخ للتعامل بشيء من الندية.
- ثبت أيضا أنه يمكن إعادة بث روح المقاومة في الأمة العربية والإسلامية وإعادة القضية الفلسطينية إلى موقعها الأصلي في الضمير والوجدان.
- ثبت أن موازين القوة في المنطقة هي في تغير إيجابي لخدمة مشروع المقاومة.
- بالمقابل، فإن الواقع السياسي الفلسطيني والدولي لم يرضج بعد للتعاطي مع المشروع الوطني الفلسطيني الذي يتبناه التيار الإسلامي.
- من هنا لن نخوض في سيناريو استمرار الوضع الفلسطيني الحالي، أو سيناريو أن يجتمع الفلسطينيون على مشروع السلطة الحالية، ولا سيناريو إعلان الدولة في غزة وجعلها نواة للتحرير، وإنما سنضع إطارا يمكن استخدامه في صناعة سيناريوهات أو خيارات

يقررها ممثلو الشعب الفلسطيني بأطيافه المختلفة تفتح آفاقاً مرنة أمام قيادته للتعامل مع الحالة المستقبلية.

- تطورات جميلة كانت أحلاماً أو خيالاً: (يجب أخذها بالاعتبار بل لا بد من التفاخر بها والعمل على رعايتها وتعزيزها).
- تحقيق جزء مهم من الهدف الاستراتيجي للمقاومة: درجة مهمة من توازن الرعب أو الردع.
- نقلة نوعية في قوة المقاومة كما ونوعاً وإدارة وإعلاماً.
- تجذر الالتفاف الجماهيري حول المقاومة ومشروعها وبطلان مقولة إنَّ "المقاومة تجلب الكوارث ويرفضها الشعب لأنه لم يعد يحتمل!!!"
- تطور نوعي في المؤسسات الراحية للجبهة الداخلية في قطاع غزة على المستويات الأمنية والصحية والاجتماعية والمدنية رغم الحصار وقلّة ذات اليد.
- صمود أسطوري للشعب في غزة، ووحدة ميدانية في المعركة، ووطنية جمعت الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجدده.
- تضامن عربي رسمي نوعي (خاصة في دول الربيع العربي المبارك) يتعاقد مع التضامن الجماهيري ونوع مبهج من التضامن الدولي.

- رضوخ إسرائيلي للندية في التهدة.
- فشل إسرائيلي متعدد الأوجه وخاصة في مجال تحقيق الأهداف المعلنة ومجال الاستخبارات، وفشل في الأنظمة الدفاعية، وعلى مستوى التخطيط للمعركة وتقدير مدتها وحجمها ونتائجها، بل واعترفوا بفشل في إعداد الجيش وإمداده بالاحتياجات، وفشل في جهوزية الجبهة الداخلية.
- ضعف الحصار الاقتصادي (والسياسي) الذي كان مفروضا على قطاع غزة مع بقاء كل الأسباب التي أدت إليه.
- سقطت في الفترة الأخيرة - بفعل المقاومة وصمود غزة - ثقافة الوهن أمام العدو الصهيوني (فها هو قابل للهزيمة)، وسقط التشكيك في الدوافع السياسية للمقاومة ممثلة بحماس، كما بات من الممكن الجمع بين الحكم والمقاومة.
- وأخيرا وليس آخرا الإنجاز المهم الذي تحقق للفلسطينيين في الأمم المتحدة بالحصول على تأييد واعتراف غالبية واضحة من دول العالم للحق الفلسطيني، والذي بحاجة للبناء عليه واستثماره.

## 2- المقترح:

- يتكون هذا المقترح من تعريف للمشروع الوطني الفلسطيني ومنطلقاته وأهدافه والأدوات والآليات المتاحة لتحقيق الأهداف:

### 4-1: المشروع الوطني الفلسطيني: مشروع الحد الأدنى

- نختصر الجهد والوقت والتحليل باعتماد " وثيقة الوفاق الوطني " التي تم توافق الكل الفلسطيني عليها كحد أدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية. وهذا يتطلب من الموقعين على الوثيقة (جميع الفصائل مع تحفظ الجهاد) إعلان الالتزام بها ووضع الآليات التفصيلية المناسبة لتطبيقها على شكل قوانين تقرر من المجلس التشريعي والهيئة القيادية العليا المقترحة في اتفاقيات المصالحة.
- هذا الاعتماد لوثيقة الوفاق الوطني:
- ينهي أي استهداف أو تجريم للمقاومة بجميع أشكالها، ولكن يقننها ضمن استراتيجية وطنية للمقاومة.
- ينهي التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني.
- يؤسس لشراكة وطنية حقيقية في إدارة الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إدارة م ت ف.

- يقوي موقف المفاوض الفلسطيني ويجعل له مرجعية وطنية تحاسبه وتضع له الخطوط الحمراء والسقوف الزمنية.

#### 4-2: المنطلقات (الافتراضات) (محل إجماع) (البدهيّات)

أولاً: إسرائيل غير راغبة بالحلّ السلمي إلا بحسب رؤية هي تصنعها: لا تشمل أيضاً من الثواب الفلسطينية المشمولة في الحد الأدنى .

○ ليس هذا مرتبطاً بالحكومة التي تحكم إسرائيل أو الائتلاف المشكل.

○ لا نجد في الطيف السياسي الإسرائيلي من يؤيد الموقف الفلسطيني بخصوص القدس واللاجئين والسيادة الكاملة.

ثانياً: الولايات المتحدة خصم ولا تريد حلاً عادلاً يحقق الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني.

ثالثاً: المفاوضات السياسية بوضعها الحالي وبمنهجيتها الحالية غير قادرة على انتزاع الحقوق الفلسطينية المتفق عليها كحد أدنى.

○ رغم اعتراف القيادة المفاوضة بالإحباط، إلا أنها ما زالت مصرة على أن المفاوضات هي الخيار الوحيد.

- ليس هناك ما يؤكد رغبة القيادة بتغيير قواعد اللعبة .
- القيادة الحالية (بالعكس) مصرّة على حماية أمن إسرائيل دون مقابل / خارطة الطريق.
- أصبح وجود السلطة الحالية مرتبطاً باستمرار المفاوضات / أصبح الشعار (المفاوضات حياة).

رابعاً: توحيد الصف الفلسطيني ضرورة وملتزم سابق لأي استراتيجية فلسطينية.

- المطلوب توحيد للرؤية السياسية والمقاومة وفق وثيقة الوفاق الوطني.
- أن لا تكون السلطة عائقاً .
- إشراك المفكرين والمتخصصين في اقتراح الاستراتيجية بعيدة المدى ثم تعرض على السياسيين.

خامساً: الفلسطينيون وحدهم غير قادرين على التصدي للاحتلال الصهيوني وبرنامجه .

- المسؤولية عامة / عربية إسلامية إنسانية.

○ ميزان القوى والتطورات في المنطقة ما زال لصالح الكيان الصهيوني.

○ الحاجة إلى الأشقاء والأصدقاء خاصة في توفير الضابط للاستراتيجيات والضامن للوحدة.

3-4: الاستراتيجية المستقبلية:

1-3-4: المرحلة / الآنية :

○ الهدف الرئيس : تغيير المعادلة القائمة ( تقوية الموقف الفلسطيني واستعادة الأوراق )

○ الأهداف الفرعية :

- تحقيق برنامج الوفاق الوطني.
- تغيير أجندة المفاوضات ونهجها ورعاتها وأسسها ومرجعياتها.
- استعادة البعدين العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية.
- تحقيق الشراكة الشاملة وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

○ الأدوات والآليات :

تتمحور البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف حول مضامين مجموعة من الآيات العظيمة في قرآنا العظيم، وتشمل (على سبيل المثال لا الحصر):

1- " وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ " سورة

المؤمنون

2- " وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ " سورة آل عمران

3- " وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ " سورة الأنفال

4- " فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَيُدْهِبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " سورة التوبة



5- " لِيَسْؤُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ  
وَلِيَتَّبِعُوا مَا عَلَّمُوا تَتْبِيرًا " سورة الإسراء

6- " هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ  
لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ  
فَأْتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ " سورة الحشر

7- " إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا  
يَرْجُونَ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا " سورة النساء

من هنا فإننا نقترح الأدوات التالية (بحاجة إلى برامج يضعها أهل الخبرة  
والتخصص ويتوافق عليها السياسيون):

- الدائرة الفلسطينية : المطلوب الوحدة
- المصالحة على أسس حقيقية دون إقصاء لأحد ووفق أولويات تعزز الصمود وتحمي المقاومة.
- إصلاح منظمة التحرير
- مؤسسات منتخبة
- ميثاق جديد
- برنامج سياسي وبرنامج مقاومة مرحلي متفق عليه.

- وقف التنسيق الأمني ووقف الالتزام بخارطة الطريق .
- تقوية المقاومة : برامج ( إعادة الهيئة لها بجميع أشكالها، تهيئة وتعبئة للثقافة المقاومة، الإعداد المادي والمعنوي، تعزيز الصمود).
- برنامج شراكة حقيقية في كل المستويات لكل الجهات.
- اعتماد برنامج للتنمية الشاملة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية...).
- تثبيت كل هذا عن طريق قوانين يسنها المجلس الوطني والمجلس التشريعي.
- الكف عن التعاطي مع الشروط الإسرائيلية والأمريكية: الدولة اليهودية، ضرب المقاومة، الحكومة المقبولة دوليا!
- العودة إلى المرجعية الحقوقية للقضية الفلسطينية.
- الرد بالمقاومة والملاحقة القانونية والسياسية دوليا، على جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني باتجاه الوصول إلى تفاهات معلنه أو غير معلنه تشكل رادعا للاحتلال.
- توفير البيئة المناسبة (النزاهة والشفافة) لجمعيات العمل الخيري العربي والإسلامي.

- تفعيل المجلس التشريعي لتطوير البيئة القانونية والرقابة على السلطة التنفيذية لمحاربة الفساد الإداري والمالي.
- تطوير القضاء بحيث يرقى إلى طموحات الشعب من استقلالية وعدالة وكفاءة.
- تطوير الأجهزة الأمنية لتكون مؤسسة وطنية مهنية تقوم بحماية أمن المواطن ومؤسساته وتسهم في الحفاظ على النظام السياسي والمواثيق الوطنية المتفق عليها. وتلتزم القيم الديمقراطية.
- تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة : تشريعية ورئاسية ومجلس وطني.
- الدائرة العربية والإسلامية .
- أن تعتمد المحافل العربية والإسلامية الاستراتيجية الفلسطينية.
- تحميل العرب والمسلمين مسؤولية الضياع الأول لفلسطين بمعنى أنهم شركاء في واجب التحرير.
- العمل على تعليق المبادرة العربية على طريق تطويرها لتعديل ما يتعلق باللاجئين .
- العمل على تمرير قوانين في الدول العربية ( من خلال البرلمانات) تمنع أي تراجع عن الثوابت، الحد الأدنى المتفق عليه فلسطينياً،

وخاصة تلك المواضيع التي تخصهم مباشرة مثل اللاجئين والقدس.

الدائرة الدولية :

كسب تعاطف الشعوب بالتركيز على حملات التضامن وعلى البعد الإنساني للقضية الفلسطينية.

كسب تأييد الدول من خلال اللعب بورقة المصالح وهنا يلزم البعدان العربي والإسلامي.

استغلال كافة المؤسسات الدولية وقوانين الدول المختلفة لدعم الحقوق الفلسطينية وفضح الإجرام الصهيونيين. واستغلال الوضع الجديد كعضو مراقب في الأمم المتحدة لتقديم الشكاوي على جرائم الحرب للصهيونية وعلى انتهاكاتهم للحقوق الفلسطينية، وأن يكون ذلك وفق دراسات قانونية وسياسية استراتيجية.

4-3-2 : الاستراتيجية بعيدة المدى:

الهدف الرئيس : التحرير وإقامة الدولة المستقلة.

الأهداف الفرعية :

الحفاظ على الوحدة الوطنية .

- تعزيز الصمود الشعبي .
- جعل الاحتلال مكلفاً للمحتل .
- الأدوات :
- الدائرة الفلسطينية : المطلوب المحافظة على الوحدة والتنمية الشاملة .
- الدائرة العربية والإسلامية : المطلوب :
- إعادة الحياة للمقاطعة الاقتصادية والسياسية للاحتلال .
- تعزيز العمل الجماهيري لمنع التطبيع .
- تبني العائلات الفلسطينية لتعزيز الصمود .
- دعم (م ت ف ) مالياً وسياسياً لتحريرها من الضغوط .
- الدائرة الدولية :
- تطوير آليات العمل الجماهيري والمؤسساتي لتثبيت صورة الأبارتيد الإسرائيلي .
- المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية والسياسية والثقافية .
- استمرار استثمار الفرص التي يمنحها الوضع الجديد في الأمم المتحدة .

## كلمة الرفيق قيس أبو ليلى

نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

شكراً جزيلاً للقائمين على عقد هذا المؤتمر المهم ، وأنا أريد أن أبدأ بالقول أو الادعاء بأنه ليس صحيحاً القول بأنه لا يوجد اتفاق على مشروع وطني فلسطيني ، فأنا أعتقد أنه في الجوهر هناك إجماع فلسطيني على مشروع وطني قوامه النضال من أجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية على أرضه . الوصول إلى هذا الهدف لا شك بأنه عملية معقدة ، ولا أريد أن أذكر سبب تعقيداتها أكثر من أي قضية قومية أخرى شهدتها هذا العالم في العقود الأخيرة ، لكن لاحظوا أن كل هذه القضايا القومية، لم يكن نجاح الشعب المعني بانتزاع حقه في تقرير مصيره هي عملية سهلة، يعني تتحقق دفعة واحدة و بضربة واحدة ، كان هناك بلا شك كثير من التعقيدات ، وهذه في الحقيقة المشكلة التي يواجهها مشروعنا الوطني ، أن هناك كثيراً من التعقيدات التي تتطلب "مرحلة" هذا الهدف بمعنى الوصول إليه على مراحل ، ونحن من الطبيعي أن نختلف على طبيعة هذه المراحل وكيفية إدارتها

وهنا كان مصدر الاختلاف ، هناك أيضاً إجماع واسع على أن المشروع الوطني الفلسطيني بمرحلته الراهنة يقوم على ركيزتين :

الركيزة الأولى : هي دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران 1967 .

الركيزة الثانية : هي حق اللاجئيين في العودة وفق القرار 194 ، وهناك إجماع على هذا ، وهذا الإجماع أيضاً الذي أشار اليه الدكتور عمر عبد الرازق عندما تحدث عن وثيقة الوفاق الوطني ، لأن هذا هو تعريف وثيقة الوفاق الوطني للأهداف الوطنية الفلسطينية في المرحلة التاريخية الراهنة ، إنّ هذا المشروع الوطني وصل إلى أزمة وهناك إجماع على ذلك . ماهي أسباب الأزمة ؟ أنا أعتقد أن أسباب هذه الأزمة هو أن التيار الرئيس لهذا المشروع أو هذه الحركة الوطنية دخل في مأزق هو مأزق "اتفاق أوسلو" وما أدى إليه من زجّ للمشروع الوطني الفلسطيني في الأفق المسدود أو الطريق المسدود الذي نواجهه اليوم كان الرهان فلسطينياً من قِبَل من أيّدوا و أبرموا " إتفاق اوسلو" كان على أساس أن هذا الاتفاق سيقود إلى دولة فلسطينية مستقلة ، اليوم يتضح أكثر فأكثر وبصورة جلية أن التمرد على " اتفاق أوسلو" هو الطريق إلى الدولة

المستقلة وليس العكس ، وأنا أعتقد أنه هنا تكمن نقطة المفصل التي نحن بصدد معالجتها، وهي نقطة هامة ليس فقط بالتوجه إلى الأمم المتحدة وبغير ذلك من الخطوات وانما بدخول المسار الذي افتتحه " اتفاق أو سلو" إلى طريقه المسدود وبالتالي الحاجة الى افتتاح أو إلى شق مسار آخر أمام الحركة الوطنية الفلسطينية .

في المستقبل القريب، أنا أعتقد أنه ليس هنالك من خلاف لكل من يرى بوضوح أن الأيام أو الأشهر أو السنة القادمة، أو ربما السنوات القادمة، يمكن أن تفرج عن هذا المأزق ، بمعنى آخر أن الأدوات التي استخدمت خلال العقدين الماضيين، لن تكون كافية للخلاص من هذا المأزق أو شق الطريق الجديد ، إذن أعتقد أن كل المتحدثين أشاروا إلى أنه يجب أن يكون هناك استراتيجية جديدة ، والاسراتيجية الجديدة هي ليست خطوة معينة في الأمم المتحدة ، بل إن هذه الخطوة يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجية أو مدخل إلى استراتيجية مثل ما تفضل الأستاذ هاني المصري ، وأنا أؤيده في ذلك، وهي تكتسب أهميتها من كونها جزءاً من استراتيجية ، أنا برأيي الاستراتيجية الجديدة يجب أن تنفق .... وقبل الخوض في هذا الموضوع ، فأنا مرة أخرى لا أعتقد أن المشكلة هي في الحلل الاستراتيجية الذي نعاني منه أو الحلل الفكري ، الذي هو في



التناقض بما يسمى بنهج التسوية ونهج المقاومة ، وليسمح لي الدكتور عمر عبد الرازق بالتعرض لهذا الأمر ، لأن المقاومة هي حرب ، وكل حرب في النهاية تنتهي بتسوية بصرف النظر عن شروط التسوية ، كل حرب في النهاية تختتم بمفاوضات وهذه المفاوضات تحدد تسوية معينة ، ولا يمكن لأية تسوية أن تقوم بدون صراع وبدون حرب مهما كانت وسائل هذه الحرب ، مثلاً في بعض الأحيان كان هنالك شيء يسمى الحرب الباردة بين أمريكا و الاتحاد السوفياتي على سبيل المثال والتي استخدمت بطرق متعددة وبصرف النظر عن وسائل الحرب .

الآن المسألة الجوهرية في سؤالنا حول الاستراتيجية الجديدة هي ليست في التعويل على تحركات دولية يمكن أن تنشئ خلال الأيام أو الأسابيع أو الأشهر القادمة ، أو انتظار ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة و أوروبا بعد حين ، وهذا يمكن أن نتحرك فيه بطرق مختلفة ولكن الشيء الرئيس الذي نحن بحاجة للإجابة عنه إجابة دقيقة ، هو كيف يمكن أن نرفع المدى الأقصى لكلفة استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأنه بدون زيادة كلفة استمرار هذا الاحتلال ، لا يمكن إجبار قادة الاحتلال أو قادة إسرائيل على البحث بشكل جدي عن حل سياسي ، بمعنى آخر لا يمكن إجبارهم على التفاوض بشكل جدي ، فهم الآن

يقولون تعالوا نتفاوض، ولكنهم - من الواضح - مثلما تفضل به الدكتور محمد اشتية قبل قليل لكونه شارك في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي مباشرة ، وهو لا ينطلق في استنتاجه هذا من تحليل شخصي- بل لمس بنفسه وعن كذب بأن دعوتهم لنا للمفاوضات هي للاستهلاك فقط وهي غير جادة ، فهم لا يمكن أن يتفاوضوا بشكل جدي ، ما لم يصلوا إلى النقطة التي يصبح فيها الاحتلال مكلفاً لهم ، وليس مجزياً لهم ، وهذه هي النقطة التي نحن بحاجة للإجابة عنها حتى نكون دقيقين .

أنا برأبي نحن بحاجة من أجل ذلك إلى استراتيجية من ركيزتين :

الركيزة الأولى : النهوض بالمقاومة الشعبية على الأرض ، وهنا أنا ليس مع إدخالنا في تناقض ما بين المقاومة المسلحة و المقاومة الشعبية السلمية ، أنا برأبي جميع أشكال المقاومة هي حق مشروع للشعب الفلسطيني، على أن نكون دقيقين في أن نمارسها ضمن حدود القانون الدولي، وما يسمح به القانون الدولي لنا كشعب واقع تحت الاحتلال ، لكن في كل مرحلة من المراحل فإن أشكال المقاومة ستختلف وتكتيكاتها يجب أن تتحدد في ضوء موازين القوى ، والآن هناك ما يشبه

الإجماع بأن المقاومة الشعبية بشكلها الذي نراه يتطور شيئاً فشيئاً ، وهي بذلك الشكل المناسب أو هي أكثر مناسبة لهذا المخرج .

الآن هل يمكن لهذه المقاومة الشعبية أن ترتقي إلى مستوى انتفاضة شعبية شاملة؟؟ نعم .. هذا ممكن وهذا واجب إذا أردنا أن نصل إلى النقطة الني نؤثر فيها على القرار السياسي الاسرائيلي باتجاه التوجه الجدي للبحث عن حل سياسي ، إلى جانب ذلك يمكن الانتقال الى التالية .

الركيزة الثانية : التحرك على المستوى الدولي الذي يجب أن يكون له هدف الوصول الى نقطة يُسائل فيها المجتمع الدولي إسرائيل عن مخالفتها أو ادراتها الظاهر للقانون الدولي في علاقتها مع الأرض المحتلة، بما في ذلك إمكانية فرض العقوبات عليها ، كما فرضت العقوبات الدولية على نظام "برتيوريا" العنصري في جنوب إفريقيا، مما كان لها الأثر الحاسم في انهيار هذا النظام العنصري .

هاتان الركيزتان اللتان لا بد منهما من أجل رفع كلفة الاحتلال إلى النقطة التي يصبح فيها الدخول في البحث السياسي مجدياً.

لكن لهذه الاستراتيجية مقومات لا يمكن أن تتحقق بدونها، وأول هذه المقومات هي إنهاء الانقسام ، وأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل

مسألة إنهاء الانقسام ولكنني أقول، بدون إنهاء الانقسام لا يمكن التفكير بإمكانية الوصول إلى رفع مستوى المقاومة الشعبية إلى انتفاضة شعبية ثالثة، هذا مستحيل وغير ممكن، فبدون إنهاء الانقسام لا يمكن استنفاد إمكانيات وأبعاد التدخل الدولي أو استدراج المجتمع الدولي بأن يصبح عاملاً ضاغظاً فعلياً على الاحتلال الإسرائيلي من خلال إجراءات وليس فقط من خلال شجب وإدانات ومشاريع قرارات لا تجد طريقة إلى التنفيذ، لذلك أنا أقول أن إنهاء الانقسام لا بد منه، وأنا أعتقد من المهم جداً الشيء الذي أشار إليه الدكتور عمر عبد الرازق، وهو وثيقة الوفاق الوطني، فهي يا إخوان تشكّل

أساساً أكثر من واضح وأكثر مما هو مطلوب للوصول إلى قاسم مشترك وبرنامج سياسي مشترك، أنا بتقدير لي ليس هناك من شعب وصل إلى مثل هذا المستوى من التوافق السياسي الذي تعبر عنه "وثيقة الوفاق الوطني"، إذا ما أخذت بصورة جدية من قبل الأطراف الموقعة عليها، ولا يعني ذلك أن تغادر هذه الأطراف أو تتخلى عن أيديولوجياتها ووجهات نظرها وتقوم بتبني هذه الوثيقة بالكامل باعتبارها أيديولوجية، وإنما بمعنى أن تتعامل معها باعتبارها القاسم

المشترك الذي يجتمع عليه الشعب الفلسطيني بكامله، والذي يمثّل أيضاً وضوحاً استراتيجياً شديداً الدقة والوضوح.

النقطة الثانية، من المقومات التي لا بد منها هي إيجاد صيغة لتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في معركة الاستقلال، والتي ستكون على الأرجح معركة مجيدة، ونحن هنا لا نتكلم عن الأشهر القادمة ولا عن السنة القادمة، وربما لا نتكلم عن الخمس أو الست سنوات القادمة التي يمكن فيها لهذه الاستراتيجية أن تعطي ثمرة ملموسة؛ لذلك لا بد من الالتفات إلى تعزيز صمود المجتمع وتمكينه من تحمل أعباء هذه المعركة المجيدة، وهنا أنا أعتقد بأنه يجب علينا أن ننظر إلى الوظيفة الجديدة المطلوبة للسلطة الفلسطينية، وأنا أقول أنه رُوج لنا وهُم أن السلطة الفلسطينية و"اتفاق أوسلو" هما مقدمة لدولة مستقلة، وبالتالي من المنطقي أن نستنتج إذا كانت هذه السلطة لا تؤدي إلى دولة فلا ضرورة لها. أنا برأيي لا، فهذا ممكن، فالآن يوجد واقع، فهناك سلطة ليس لها سيادة؛ ولكن لها صلاحيات واسعة معترف بها دولياً وحتى إسرائيلياً في إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني، الآن... أطلقنا عليها اسم بلدية كبرى أو بلدية صغرى فلنسميها ما شئنا، ولكن لا يحق لأحد أن يقلل من أهمية إدارة الشأن الداخلي للمجتمع الفلسطيني في معركة من

أجل الاستقلال ، فهذه قضية كبرى وليست مجرد هامشية ، وأنا في رأيي في الانتفاضة الأولى نحن واجهنا هذه القضية وعالجناها بقيام القيادة الموحدة بدون السلطة المجتمعية المحلية وإن كان بشكل ثوري.

الآن لدينا هذه السلطة، يمكن أن تقوم بهذا الدور ، ولكن أنا برأيي يجب - ومن أجل أن تقوم بذلك - بأن تتحرر من القيود والالتزامات التي فرضت عليها بموجب "اتفاق أوسلو" ، وبدون ذلك ، فهي لا تصبح فقط بلدية ، بل بلدية مسيرة من قبل الاحتلال عملياً ، وأنا أعتقد وبشكل واقعي بأن هنالك إمكانية لتوفير غطاء سياسي دولي لسياسة تقوم على التحرر من التزامات اتفاق أوسلو ، هناك إمكانية لذلك ، إذا قمنا بتحسين إدارة العمل السياسي على الصعيد الدولي ، وأنا لا أعتقد بأن يقلل أي أحد من شأن تأمين غطاء سياسي لسياسة من هذا النوع ، لأنه في النهاية عندما يمتنع الإسرائيلي عن دفع أموال المقاصة للفلسطينيين ، فما هي إمكانية الرد عليهم ... نذهب ونشتكي عليهم عند أصحاب الشأن ... عند الأمريكان و الأوروبيين الذين سوف يتدخلون، ومن ثم ترجع إسرائيل وتدفع الأموال المستحقة عليها .

ما أريد قوله بأن هناك الغطاء السياسي الدولي بلا شك ، لكن هذا الغطاء الآن أصبح متوفراً وممكناً من خلال ما أنجز في الأمم المتحدة وما يمكن أن ينجز أيضاً على نفس الطريق ، وأنا أعتقد بأن هذا ممكن في ضوء إدارة اسرائيل ظهرها لكل التزاماتها بموجب "اتفاق أوسلو" بما في ذلك تلاعبها حتى في موضوع المقاصة وأموال المقاصة، وكل هذه الالتزامات المفروضة عليها.

نحن أيضاً مطالبون بخطوات جديدة على الصعيد الأمني بمعنى التنسيق الأمني وضرورة وقفه، وأيضاً على الصعيد الاقتصادي وكما قال د.محمد اشتيه على الصعيد الخدماتي ، فعلى إعادة النظر في كل هذه الالتزامات بحيث تنسجم خطواتنا في هذا الصعيد مع مصلحتنا الوطنية.

النقطة الاخيرة هي المفاوضات ..... لاشك بأن اعتماد المفاوضات كخيار وحيد من أجل الوصول الى حقوقنا الوطنية هو منهج عبثي ، ولكن الصراع على شروط المفاوضات هو جزء من الحرب ... أعني أية حرب، وبالتالي فنحن لا نقلل من أهمية تحديد الشروط الآنية و الشروط المستقبلية للصيغة التفاوضية التي تنسجم مع هذه

الاستراتيجية ، والشروط الآنية هي أن تقوم المفاوضات على قاعدة وفاء إسرائيل بالتزاماتها ، فمثلما هو مطلوب من الجانب الفلسطيني أن يفي بالتزاماته ، فعلى الجانب الإسرائيلي أن يفي بالتزاماته أيضا ، وهذا يعني بالدرجة الأولى وقف الاستيطان ، واعتماد المرجعية الدولية كأساس للتفاوض ، كخطوة أولى ، وفي سياق هذه العملية يجب أن نسعى إلى تطوير صيغة المفاوضات بكاملها بحيث تستبدل الرعاية الأمريكية المنفردة بالمفاوضات برعاية جماعية ، وبحيث تستبدل صيغة المفاوضات الثنائية التي يحكمها ما يتفق عليه الطرفان بصيغة المفاوضات القائمة على أساس الشرعية الدولية باعتبارها هي الحكم وفصل الخطاب ...

أنا أعتقد أنه بهذه العناصر نستطيع أن نوفر إجماعاً - كما لمست - على الأقل مما قيل من قبل الأخوة الذين تحدثوا قبلي وما قيل في الجلسات السابقة ، وأنا أدعو إلى تأسيس هذا الإجماع على قاعدة متينة ، وأن يكون هو المنطق نحو وحدتنا الوطنية الفلسطينية القادمة إن شاء الله .

وشكراً جزيلاً لكم







عمادة البحث العلمي والدراسات العليا  
مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي

المشروع الوطني الفلسطيني: واقع وتطلعات

نبذة عن المركز

تعريف المركز:

مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي هو مؤسسة بحثية وطنية تتبع إدارياً لجامعة القدس المفتوحة ويعنى بالبحث في القضايا المستقبلية التي تهم المجتمع الفلسطيني كما يهتم بقياس الرأي وكافة أنواع الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية التي تسهم في رسم السياسات وصنع القرارات الإستراتيجية.

فلسفة المركز:

يستند مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي في فلسفته إلى مهمات العمل الوطني الفلسطيني الكبرى التي تتمثل اليوم في مهمتين مركبتين:

1. استكمال عملية التحرر الوطني عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.
2. البناء وإعادة البناء الوطني الفلسطيني وفق رؤية تنموية شاملة ومستدامة يبعد إنساني شفاف لاستثمار الثروات الوطنية الطبيعية منها والبشرية وتحويلها إلى رأس مال وطني يخدم الشعب الفلسطيني بكل مكوناته في معركته الحالية والمستقبلية التحررية والتنموية.
3. البحث مبكراً عن أجوبة لأسئلة كثيرة مطروحة في الحياة الفلسطينية، سواء على صعيد هوية الدولة والمجتمع، أو الصعيد التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتنموي وارتباط الكيان الفلسطيني وعلاقاته المستقبلية.
4. قراءة التطورات الحاصلة في العالم وتأثيرها القادم على المنطقة العربية وفلسطين بشكل خاص، وتقاطعها مع التطور في المجتمع الفلسطيني مستقبلاً، وأهمية ذلك في تعزيز انفتاح فلسطين على العالم، كمجتمع مدني ديمقراطي يقبل بالتعددية وبالآخر، ويحترم الحضارات والثقافات الأخرى، بعيداً عن الكراهية والتكفير.

